

هذه هي الاستراتيجية

تأليف

جورج بورجان بيار رامبير

ترجمة محمد عيوني

دار بيروت

للطباعة والنشر

بيروت ١٩٥٢

بمبحث علمي حيادي في تطور المجتمعات ،
وحقيقة الاشتراكية ، ونشأتها التاريخية ،
واشكالاتها ، وعلامتها ، وتحليل الاطوار البدائية ،
فالاقطاعية ، فالبورجوازية الرأسمالية ، والقومية
الدولية ، فالاشتراكية . وتعريف بخصائص
المجتمع الاشتراكي ، ونقد للرأسمالية ، ومفكرها .
ودرس لصراع الطبقة العاملة العالمية ، في سبيل
تأمين الانتاج ، وعالميته ، ونضالها ضد الرأسمالية ،
واقتصاد الدولة .

مدخل

نستطيع ان نعتبر الاشتراكية إما ثورة على الظلم الاجتماعي وإما مظهراً تاريخياً لتطور محتوم في المجتمع . وفي الحال الأولى نجد اصولها تتغلغل ضائعة في اعماق الماضي . حيث هي بادية الآثار والمعالم وحيث هي موسومة باسماء مختلفة ، منذ اقدم عهود التاريخ . اما اذا نظرنا الى الاشتراكية نظرتنا الى مظهر تاريخي محتوم في تطور المجتمع ، فنجد انها نشأت بنشوء المجتمع الرأسمالي ، وان العقيدة الاشتراكية ظهرت في القرن التاسع عشر .

والاشتراكية ، باعتبارنا اياها انتفاضة على الجور الاجتماعي ، هي اشتراكية خيالية - او بتعبير اصح - اشتراكية انتزاعية ايتوبية . ان كل مجتمع ينقسم الى طبقات هو في الواقع مجتمع يملؤه الحيف وتنخر صلبه المظالم الاجتماعية ويفتقر الى المساواة . وقد تبدو هذه النقائص فيه ضئيلة او خفيفة ، تبعاً للظروف الاجتماعية وقد تبدو هذه المظالم الاجتماعية واضحة جلية وذلك تبعاً لدرجة تطور المرحلة التاريخية التي ندرسها . واما حل مشكلة هذه المظالم الاجتماعية فسيظل كامناً في الظروف

الاقتصادية التي تكون هي نفسها في مرحلة الاعداد او الامكان (١) .

وكيفما اتفق ووجدت هذه المظالم الاجتماعية ، ولم توجد ازاءها حلول تلازم التطور الاقتصادي نفسه ، نرى الناس يميلون الى ان « يصنعوا » او يستخرجوا من اذهانهم أنظمة اجتماعية تخلف النظام السائد الجائر . هكذا كان شأن الاشتراكية في اواخر القرن الثامن عشر وفي مطلع القرن الذي تلاه .

واذا انت انعمت النظر ان في آراء توماس مورو او لويس بلان او سان سيمون او فورييه او اوين او كابيه فانك واجد ان هؤلاء جميعاً يعتبرون الاشتراكية انتفاضة اصلاحية وردة فعل على المظالم الاجتماعية . ويحمل دورخيم آراهم فيها فيقول : « ان الاشتراكية هي صرخة المعذبين (٢) » . ولا ترتكز الاشتراكية في تلك المرحلة ، او قل حسب ذلك المفهوم ، على التطور الاقتصادي ، ولا تعتمد قوانينه ، فهي - في الواقع - تجهل هذه القوانين وذلك التطور ؛ بل انها تنطلق من المبادئ العقلية ، فتنادي طالبة الانصاف ، وتخطب افهام الناس ، وتناشد روح العدالة في ضمائرهم ، ولهذا فهي تخطب الشعوب والحكام على السواء ، وتنصح للاغنياء والفقراء . وسميت هذه الاشتراكية بالحالية ونسبها نحن الاشتراكية الانتواعية او

(١) فريدريك انجلز - في كتابه « انتي دهرنج »

(٢) اميل دورخيم في كتابه « الاشتراكية »

الفكرية لانها نتيجة انتزاع باطنى وتفكير شخصي، وهي - بعد - لا تعدو ان تكون مفهوماً دفعتم اليه المظالم الاجتماعية ولكن هذا المفهوم يبحث عن حل مشكلة المظالم في ثنايا الذهن البشري بدلاً من البحث عن حلها في تطور المجتمع . وهذا النوع من الاشتراكية الانتزاعي الفكري انما ازدهر في النصف الاول من القرن التاسع عشر خاصة ؛ وهذا لا يعني انه زال بعدئذ او تلاشى . ونحن نجده اليوم وقد بعث من جديد ، ليحمل اسم الاشتراكية الانسانية ، او الفكرة الانسانية او الفكرة العالمية البشرية ...

وفي ايامنا هذه نجد كثيراً من المفكرين يمثلون دور كتاب القرن التاسع عشر انفسهم ، فيتحدثون عن الاشتراكية ، لا بصفتها مظهراً تاريخياً من مظاهر المجتمع ، نابعاً ، بصورة حتمية من التطور الاقتصادي ، بل كنظام فكري مصنوع ، يقترحونه بديلاً عن الرأسمالية ، وهؤلاء مثل اسلافهم يجهلون قوانين التاريخ ؛ ويجهلون على وجه خاص ، طبيعة المتناقضات المتصارعة في مجتمعنا الحديث ، انهم كأسلافهم يدعون الى التعقل والى الاخذ بروح العدالة . انهم لا ينظرون الى طبقات المجتمع بل الى افراده .

والوهم الكبير الذي تردت فيه الاشتراكية الانتزاعية ليس كامناً في مضمون نظامها قدر كمنه في انها لا تلتفت ابدأ الى درجة نضج المرحلة التاريخية المعينة التي تدرسها ، وامتلاء هذه

المرحلة بانحراف تطوري جديد . ولكننا نعلم انه ليصبح هذا التحول الاجتماعي او ذاك ممكناً ، يجب ان تتوفر ، في المرحلة التاريخية ، شروط تقنية آلية وشروط اقتصادية . ثم ان هذه الاشتراكية الفكرية الانتزاعية الايتوبية تصر على اعتقادها بان التطورات الاجتماعية انما هي نتيجة لروح العدالة التي يتحلى بها البشر . والواقع ان هذه التطورات هي نتيجة لصراع المتناقضات الاجتماعية ، ومعارك الطبقة العاملة ضد الرأسمالية .

غير اننا اذا اعتبرنا الاشتراكية مظهراً اجتماعياً يغدو محتوماً في تحول المجتمع وضرورياً بعد مرحلة معينة من مراحل تطور القوى المنتجة ، فان العقيدة الاشتراكية تضحي - عندئذ - علماً . ان الاشتراكية العلمية هي بمثابة رصدٍ للوقائع والاحداث وبحث عن القوانين التي تتحكم بها ، واستخدام المتناقضات التي تملك مجتمعنا الراهن ، وتنبيه الطبقة الكادحة المضطهدة المناضلة وتزويدها بالوعي ، وايقاظها على حقيقة دورها التاريخي العظيم . وتدلنا وقائع التاريخ على ان النظام الرأسمالي ليس اول نظام اقتصادي عرفه العالم ، فقد تقدمته نظم متباينة ؛ فهناك نظام الرق والاقنان والنظام الاقطاعي ويتلوها - في الزمن - النظام الرأسمالي . وهي نظم ثلاثة للانتاج توالى خلال العصور . وان تواليها على هذا الشكل الزمني ليس وليد المصادفة . وما كان للاقطاعية ان تسبق عهد الاقنان وللرأسمالية ان تسبق

الاقطاعية الى الوجود . نعم ان توالي هذه النظم الثلاثة وتعاقبها
 ليس وليد المصادفة ، وكيف يكون كذلك ، والراسمالية
 ولدت في صلب الاقطاعية وترعرعت في اكنافها ، والاقطاعية
 انبثقت من نظام الرق والاقنان . وهذا النظام استحال الى
 نظام اقطاعي والنظام الاقطاعي تطور فأصبح رأسمالياً . وبتعبير
 آخر نقول ان نظام الاقنان وتطوره كانا عاملي النظام الاقطاعي
 وان هذا النظام وتطوره اديا الى الرأسمالية ؛ وكما ان
 الاختراعات لا تبدأ - عادة - بالحرك المتفجر ، فالمدينة لا
 تبدأ - ولا يمكن ان تبدأ - سلسلة تطوراتها بالاقطاعية او
 الرأسمالية . ان كل نظام اقتصادي عرفه التاريخ هو نتيجة
 تطور النظام الذي سبقه . ورصد الوقائع ومراقبتها في هدوء
 وأناة يدلاننا على ان التاريخ هو تحول مستمر دائم . وقد يكون
 هذا التحول بطيئاً حيناً وسريعاً حيناً آخر ، ولكن ليس ثمة من
 يناقش في وجود هذا التحول وسيورته . ان سبب هذا التحول
 الدائم هو ترقى وسائل الانتاج من الناحية الفنية والتقنية . وان
 ظروف التحول الاقتصادي تتزايد بتزايد التطور التقني في وسائل
 الانتاج ، وتكون متلازمة معه . فلو بقيت وسائل العمل الزراعي
 مقتصرة على المعول ، مثلاً ، لظلت مشاريع الاستثمار الزراعية
 الكبرى مستحيلة . ولكنها تصبح ضرورية في حالة وجود الجرارة
 (التراكتر) . وبما ان النظم الاقتصادية التي عرفها التاريخ
 ادت في تطورها ، الى نشوء نظم اخرى ، فليس ثمة ما يمنع من
 خضوع الراسمالية لهذه الظاهرة نفسها . وعلى الرأسمالية ان

تؤدي ، في تطورها ، الى نشوء نظام آخر . هذه هي النتيجة المنطقية التي نستطيع ان نتوصل اليها مبدئياً ، اذا نظرنا الى المستقبل وأخضعنا تكيفه لمفهوم الماضي وتطوره . ولكننا لسنا في حاجة الى مثل هذه النظرة بل حسبنا تحليل النظام الرأسمالي ، والبحث عن القوانين التي تتحكم به لنرى انه يحمل في ثناياه عوامل تحوله وتغيره وهذا ما اوضحه « البيان الشيوعي » منذ مائة عام اذق ايضاح . وتحليل النظام الرأسمالي لم يعد مستحيلاً ولا صعباً ، بل ان الوقائع البيئية والاحداث الجلية التي لم تعد كامنة في اقتصاد هو نفسه جنين ، قد هيأت لهذا التحليل ومهدت امامه السبل . وان القوى المنتجة ، وقد بلغت بفضل التقدم التقني في وسائل الانتاج ، « درجة من الترقى لم تعد معها تفيض عن جوانب اطار استخدامها البورجوازي النافع فحسب (١) » ، بل انها بلغت درجة تفجر بها هذا الاطار . وان التناقض بين تطور القوى المنتجة وتضخمها ، وبين الشكل الرأسمالي الذي تستخدم له ، يوضحه ، في صورته العنيفة الصارخة ، تزايد السكان وتفشي البطالة الدائمة ، اللذان يدفعان بالمجتمع الى ابعاد حد من الخطورة ، لو لم يكن الاستعداد للحرب يؤدي الى نشوء ضروب واشكال من الانتاج وبالتالي الى استخدام عدد هائل من العمال .

واذا كانت كل نظام مآله ، في سياق تطوره ، الى تحول ذاتي ، والى ولادة نظام جديد للانتاج ، افضل من النظام السابق ،

(١) انجلز - انتي دهرنج .

فهذه الولادة وذلك التحول لا يكونان ذاتيين اي لا يجدثان دون واسطة . بل انهما يتطلبان تدخل البشر . والاشتراكية العلمية تمتاز عن الاشتراكية الفكرية الانتزاعية بأن الاولى ، بدلاً من ان تدعو الناس عامة الى ترك النظام السائد المفعم بالمظالم والاخذ بنظام جديد صالح ، نراها على العكس ، تقبم البرهان على ان تحوّل المجتمع من طور الى طور ، انما ينبع من النزاع بين تطور القوى المنتجة وبين الشكل الحقوقي الشرعي الذي تستثمر بموجبه ، وهذا ما ندعوه : صراع الطبقات . والاشتراكية العلمية تبرهن على ان هذا التحول هو الشرط الضروري لكل تقدم في المستقبل ، وان الطبقة الرازحة تحت اضطهاد النظام الراهن هي وحدها القوة الاجتماعية القادرة على تحقيق هذا التحول . الاشتراكية العلمية هي اشتراكية لانها تعتقد بان الرأسمالية تتحول ، في تطورها ، الى نظام تكون فيه ملكية وسائل الانتاج اشتراكية اجتماعية ، اي ان استخدام القوى المنتجة يصبح اشتراكياً اجتماعياً . وبديهي ان هذا التحول لا يحدث تلقائياً بل هو يحتاج الى تدخل البشر ، وليس جميع البشر ، بل رجال الطبقات الكادحة المضطهدة لان هدف التحول هو تخطيط الأطر الحقوقية الشرعية بصورة خاصة ، تلك الأطر التي وُضعت لاستثمار القوى المنتجة والتي يدافع عنها رجال الطبقات الآسرة . ولهذا فلا يمكن ان تكون الاشتراكية الا نتيجة لصراع الطبقات .

اما نحن فنعتقد بأن الاشتراكية هي مظهر من مظاهر المجتمع ،
يصبح لازم الوجود حين تبلغ القوى المنتجة درجة معلومة معينة
من درجات تطورها وتضخمها . ولكن ما هو هذا المظهر ،
وبتعبير آخر نتساءل ما هي خصائص المجتمع الاشتراكي ومميزاته؟

لم تعد الاشتراكية اليوم شجراً رهيباً يهدد العالم . فجميع
اهل الارض يدعونها . وكل البلدان - باستثناء الولايات المتحدة
الاميركية - تدعي ان انظمة الحكم فيها هي اشتراكية او في
الطريق الى الاشتراكية . ولكن حالة الاتحاد السوفياتي هي
التي تدعو الى القلق . فالدعاية الشيوعية البارعة تصور تلك البلاد
بانها المهد الوحيد للاشتراكية العلمية بينما نرى نظام الحكم فيها
ديكتاتورياً بوليسياً مطلقاً الى درجة جعلت الاشتراكيين يعتبرونها
بلاد الاستبداد .

يقول البعض ان الاشتراكية تعني حرية الفرد واحترامه
فيجب آخرون : بل انها تمليك وسائل الانتاج للشعب والسعي
لثبيت ديكتاتورية الطبقة العاملة . اما نحن فلن نتوقف طويلاً
عند هذه المناقشات المدرسية الحامية . فهي ليست حديثة العهد .
وهذا ما لاحظته مكسيم لوروا فقال في كتابه : « رادة الاشتراكية
الفرنسية » : « لا شك في ان هناك اشتراكات متعددة .
فاشتراكية بابوف تختلف اكبر الاختلاف عن اشتراكية برودون
واشتراكية سان سيمون وبرودون تتميزان عن اشتراكية
بلانكي وهذه كلها لا تتماشى مع افكار لويس بلان وكايبه وفورييه

وبيكور . وانك لا تجد داخل كل فرقة او شعبة الا خصوصيات عنيفة تحفل بالامى والمرارة » . ولكن عاملاً مشتركاً يوحد بين هذه الاشتراكيات جميعها وهدفاً واحداً ينظمها ويقرب بينها . وهو الغاء الملكية الخاصة مصدر كل ظلم وكل جور وكل حيف في المجتمع .

يعرّف الاشتراكي الانجليزي برتران رسل الاشتراكية بما يلي :
« الاشتراكية هي اشتراك المجتمع في ملكية الارض ملكية اشتراكية ، وفي رأس المال في ظل نظام حكم ديموقراطي .
ويترب على هذه الاشتراكية توجيه الانتاج توجيهاً يجعله انتاجاً للاستهلاك لا للربح . ويترب على هذه الاشتراكية ايضاً توزيع النتائج على الجميع ، واذا بقي ثمة من تباين او اختلاف في الحظوظ ، فيجب ان تبرره المصلحة العامة » .

جميل هو هذا التعريف . فهو يلخص الخصائص الاساسية للمجتمع الاشتراكي . وهذه الخصائص تبدو في ايامنا واضحة جلية . وسوف نعتمد هذا التعريف بعد ان ندخل عليه بعض التعديل فنصوغه صياغة جديدة .

أما التعديل الضروري فانه يحتوي على النقاط التالية : ان عبارة « الملكية المشتركة » او « اشتراك المجتمع في الملكية ... » لا تكفي لنعت الاشتراكية وبيان خصائصها . فقد دلت التجربة على ان ملكية وسائل الانتاج قد تكون ملك جماعة دون ان يكون مجتمعها اشتراكياً . ولذلك فنحن نرى جملة « ملكية

اشتراكية اجتماعية اوفى بالغاية . وحسب الجماعة ان تمتلك شيئاً لكي يكون ملكية جماعية ولكن هذا لا يكفي لاعتباره ملكية اجتماعية اشتراكية . الملكية الاجتماعية هي ملكية في خدمة الجماعة ، في خدمة المجتمع . وتعبير آخر نقول ان «وسائل الانتاج» او «العمل المركز المجمع» حسب تعبير البيان الشيوعي ، هذه الآلات لا ينبغي ان تكون الا وسيلة لتوسع الوظائف الحيوية عند العامل وانماها واستثمارها . ولكن وجود ملكية شيء من الاشياء في يد الجماعة لا يعني ان هذه الملكية هي فعلاً في خدمة المجتمع . وهذا ما نراه في روسيا اليوم حيث الملكية للجماعة لا في خدمة المجتمع . انها في خدمة السيادة القومية وسلطانها . وهذا ما نلاحظه في جميع البلاد ، حيث تحلّ ملكية الدولة (ملكية الجماعة) محلّ الملكية الخاصة . وان تأميم آلات الانتاج ، الذي كان اشتراكيو القرن التاسع عشر ينادون به غالباً ويسعون له جهدهم ويبشرون به قد تحقق او هو في طريقه الى التحقيق . ولكن بدلاً من ان يكون هذا التأميم ساعياً الى خدمة المجتمع ، نرى ان وسائل الانتاج المؤتممة قد وضعت في خدمة السيادة القومية ، وهذا ما يترك قضية استثمار الانسان للانسان في حكم المكنات .

لهذا كله نفضل عبارة « ملكية اجتماعية » التي يفهم منها بوضوح ان آلات الانتاج ووسائله هي ملك المجتمع وفي خدمته ، ولا يترتب على الملكية الاجتماعية الغاء الملكية الخاصة الفردية

فحسب، بل إلغاء الملكية القومية . وهذا يعني ان آلات الانتاج لا تكون فقط في خدمة جماعة محدودة ، او امة معينة ، لتأمين سيادتها وتفوقها على غيرها من الجماعات والامم ، بل انها تعني ان على آلات الانتاج ان تكون في خدمة المجتمع البشري ، اي الانسانية جمعاء . وبتعبير آخر نقول ان الملكية الاجتماعية لم تعد ملكية حين اكتسبت هذه الصفة وهذا الاسم ، بل انها مجرد اداة او وسيلة توضع في خدمة الانسان والحضارة . ومن ناحية ثانية فان عبارة « توجيه الانتاج توجيهاً يجعله انتاجاً للاستهلاك لا للربح » لا تكفي للتعريف بالمجتمع الاشتراكي فان الانتاج عند جميع الدول المعاصرة هو انتاج للاستهلاك ، على الاقل في ما يختص بالصناعات الرئيسية ولكن هناك انواع من الاستهلاك . فاققتصاد الحرب - مثلاً - هو اقتصاد يركز الانتاج فيه على الاستهلاك ، ولكن على الاستهلاك الحربي . واقتصاد الدولة - وهو كما سنرى خصيصة من خصائص عصرنا - نظام يركز على الاستهلاك لا على الربح . انه اقتصاد تدفع اليه الحاجات لا الاستهلاك . غير ان هذه الحاجات ليست للمجتمع او للبشر بل هي حاجات السيادة القومية .

اذن فنحن نعرف الاشتراكية بانها مظهر من مظاهر المجتمع قواعده الاساسية التالية :

١ - ملكية وسائل الانتاج ملكية اجتماعية اشتراكية .

٢ - ادارة هذه الوسائل واستخدامها ديموقراطياً .

٣ - توجيه الانتاج توجيهاً يتفق وحاجات البشر .

ولا يتوجب على ايجاد مجتمع كهذا الفاء الملكية الفردية
فحسب ، بل الغاء الملكية القومية نفسها ، وبتعبير آخر نستطيع
ان نؤكد ان زوال السيادة القومية هو الشرط الضروري لتحقيق
الاشتراكية

هذا تعريفنا الموجز للاشتركية ؛ وسنرى في جنبات البحث
ما اذا كان تطور التاريخ ينهد الى مجتمع كهذا وبالتالي ان
كانت الاشتراكية هي حقاً مظهر تاريخي من مظاهر المجتمع .

القسم الاول

الرأسمالية من « البيان الشيوعي » الى « الحوب العالمية الاولى »

الفصل الاول

ليس البيان الشيوعي الذي نشر في مطلع عام ١٨٤٨ اشهر وثيقة اشتراكية من وثائق ذلك العهد ، خاصة ، وهو ليس بالبيان الاشتراكي العلمي الوحيد ففي فرنسا وانكلترة ، وفي المانيا نفسها ، ذاعت كتابات اشتراكية اكثر من ذبوع « البيان الشيوعي » الذي لم يلفت اليه الانظار عند نشره . واذا اردنا ان نبحت عن الامور في مظانها ، وجدنا ان البيان الشيوعي تأثر بالكتابات الاشتراكية في النصف الاول من القرن التاسع عشر (١) . ومع هذا فالبيان الشيوعي يتمتع اليوم بشهرة عالمية ، اما الكتابات الاشتراكية الاخرى من بيانات وسواها ، فيكاد لا يعرفها الا المؤرخون الاشتراكيون .

ونتساءل عند تحليل هذه الظاهرة : أيكون اتباع ماركس

(١) راجع شارل الدلر في مقدمته للبيان الشيوعي وكوليني في كتابه « مؤسسة الماركسية » .

أقدر على نشر الفكرة من اتباع برودوث وبلانكي ولويس بلان وباكونين ؟ أم ان سببها تصاعد طبقة البروليتاريا الألمانية تصاعداً سريعاً واثره المتزايد في أوروبا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ؟ نحن لا نميل الى الاخذ بهذه الافتراضات .

ان البيان الشيوعي نسخ سائر الكتابات الاشتراكية في عهده فلم يتح لوثيقة سواء ان تمحو أثره الى الآن ، وهذا مرده الى انه توضيح دقيق للاشتراكية العلمية ! وتبدو لنا الاشتراكية من خلال هذا البيان ، فحسب ، بصفتها ضرورة تاريخية وفيه ، لافي سواء ، نجد ان انتصار الاشتراكية المقبل لم يعد مرتكزاً على مبادئ يبتكرها هذا المصلح العالمي او ذاك ، ولا على افكار او تعاليم يكتشفها العباقرة المفكرون . . . بل ان « البيان الشيوعي » قد اعلن ان انتصار الاشتراكية هو مآل التطور التاريخي الطبيعي المحتوم .

وليس من المصادفة المحضة ان يكون البيان الشيوعي - وهو التوضيح الاو في للاشتراكية العلمية ، قد نشر عام ١٨٤٨ . وليس الفضل في نشره للمصادفة السعيدة التي جمعت ماركس بانجلز . ولكن البيان الشيوعي يمتاز بانه نشر عام ١٨٤٨ ، وهو عام وقف فيه التاريخ على مفترق الطرق . لقد كان الاقتصاد الرأسمالي في طريقه الى السيطرة على المجتمع ، وفي طريقه الى ان يكون مظهر المجتمع . ولا شك ان الاقتصاد الاوروبي ومن ورائه الاقتصاد العالمي ، ظل بعيداً عن ان يتخذ مظهراً

رأسمالياً صرفاً. ولكن هذا لم يمنع من تطور الاقتصاد الرأسمالي بسرعة هائلة خاطفة ورغم الازمات التي كانت تعترض - مؤقتاً - تطور الانتاج الرأسمالي ، فانه كان يتقدم بسرعة ، واليك بعض الارقام نأخذها كيفما اتفق : فقد ازداد انتاج فرنسا من الفحم من ١٨٦٣.٠٠٠ طن سنة ١٨٣٠ الى ٥١٥٣.٠٠٠ سنة ١٨٤٧ ، وفي هذه المدة نفسها ارتفع عدد العمال في المناجم من خمسة عشر ألفاً وستماية عامل الى اربعة وثلاثين ألفاً وثمانماية عامل وهذا ما حصل ايضاً في انتاج الحديد ، حيث قفز عدد مصانع الصب الضخمة (الافران العالية) من عشرين (سنة ١٨٣٢) الى مائة وستة (سنة ١٨٤٦) وقفز انتاج الحديد الصيب من ٢٢٥.٠٠٠ طن الى ٥٩٢.٠٠٠ طن، وانتاج الفولاذ من ١٤٨.٠٠٠ طن الى ٣٩.٠٠٠ طن وهذه الزيادة بلغت ارقاماً اضخم في بريطانيا مهد الرأسمالية . فانتاج مصانع غزل القطن قد ارتفع من ١٠٧ ملايين ليبرة سنة ١٨٢٠ الى ٥٢٣ مليون ليبرة سنة ١٨٤٥ وارتفع عدد العمال المستخدمين لهذا الانتاج من ١١١.٠٠٠ عامل الى ١٧٠.٠٠٠ عامل . ونجد هذه السرعة عينها في سائر بلدان اوروبا الغربية . اما هناك ... الى الغرب البعيد ... على الشاطئ الآخر لبحر الظلمات - الاطلسي - حيث وجدت بذور الرأسمالية ارضاً عذراء ، فان التقدم كان ايضاً اسرع منه في اوروبة وقد ساعد البخار وتجهيز الصناعة بالآلات على نمو الانتاج ، وتزايد سرعته ، وساعدت الحطوط الحديدية ، والسفن البخارية من ناحيتها على ازدياد حركة التبادل ، بنقلها المنتجات الى

سائر اقطار العالم ، وفتحها اسواقاً جديدة ، ومنافذ لتصريف هذا النتاج بصورة دائمة . ان نموّ الانتاج على هذا النحو السريع كرس انتصار الرأسمالية الذي كان عليه ان يستمر حتى نهاية القرن التاسع عشر قافزاً من فوق اسوار الصين القومية الرجعية جمعاء على اختلاف ألوانها وضروبها .

ادرك البيان الشيوعي هذا التحول . وفهم مغزاه ، والمبعض بعوامل مجراه . فوصفه بدقة ووضوح ، وحدد بعد ذلك موقفه من نظام نشأ وراح ينمو نموّ الجبارة العماليق . وهو لم يكتف بوصفه ، بل بين القوانين التي تتحكم به ، والمتناقضات الاساسية التي تعمل في اعماقه . وبدلاً من البحث عن نظام اقتصادي مصنوع مسبقاً وخصيصاً ليخلف هذا النظام الرأسمالي ، (وقد لاح منذ بداية عهده انه سيكون فاتحة عهد للاستثمار والاضطهاد) نرى ان البيان الشيوعي جاء يدلل على ان الرأسمالية هي مرحلة تاريخية ضرورية مُقدّر لها الزوال بفعل متناقضاتها ذاتها . فقد جاء في البيان الشيوعي هذا ان الرأسمالية توجّد ، اثناء تطورها ، وسائل الانتاج ومظاهره التي تعمل على تفجير الرأسمالية نفسها ، والفيض على جوانب اطارها . والرأسمالية توجّد ، ايضاً ، طبقة من البشر تتحد شخصيتها الاجتماعية بالنسبة الى هذه المظاهر وتلك الوسائل ، ونعني : الطبقة العاملة او طبقة الاجراء . ويرتكز البيان الشيوعي على الافكار الاساسية التالية :

١ - ان تاريخ كل مجتمع هو تاريخ صراع الطبقات . وهذا

الصراع الحفيّ آنأ ، والمكشوف آونة ، والذي يتخذ اشكالاً مختلفة عبّر الزمان والمكان ، هو تصارع دائم مستمر لا ينقطع ابداً . وهو يفضي إما الى انقلاب ثوري وتحول في المجتمع بأسره ، واما ان يفضي الى خراب رهيب شامل يحيق بالطبقات المتصارعة كلها .

٢ - ان المجتمع البورجوازي - وقد كانت مهمته الوحيدة استبدال مظاهر قديمة للصراع بمظاهر جديدة - يتجه دائماً ، واكثر فاكثراً ، للانقسام الى معسكرين كبيرين متعادين او الى طبقتين كبيرتين متقابلتين وجهاً لوجه وهما : الطبقة البورجوازية والطبقة البروليتارية الكادحة .

٣ - هذا المجتمع البورجوازي ادى الى السعي الجاهد لتقسيم العمل على الصعيد العالمي فأوجد بذلك الامم المستقلة .

٤ - ان قانون المزاخمة الذي يسيطر على المجتمع البورجوازي بأسره اتاح للقوى المنتجة تطوراً بلغ من قوته ان هذه نفسها قد اضعفت متضخمة جداً بالنسبة الى ظروف الانتاج البروليتاري وشروطه ، ونتج عن هذا تناقض بين قدرة القوى المنتجة وبين الطريقة الشرعية للانتفاع بها .

٥ - طور المجتمع البورجوازي وركز الطبقة الاجتماعية التي فيها نفى وادالة للمجتمع البورجوازي نفسه ونعني بها طبقة العمال الاجراء .

٦ - هؤلاء العمال الاجراء لا يستطيعون التحرر من

الاستعباد الاقتصادي الا اذا حطموا ودمروا المظاهر البورجوازية والاطر التي تستثمر القوى المنتجة وتستخدمها ، وخلقوا للانتاج ظروفأ اجتماعية جديدة .

٧ - يكون نضال العمال في اول امره قومياً من ناحية الشكل ، ثم يصبح شيئاً فشيئاً عالمياً وذلك باطراده مع تطوره المتصاعد . ٩

٨ - على العمال ان ينتظموا في حزب طبقي ليتسلخوا السلطة السياسية في جميع بلدان العالم ، ويحصروا وسائل الانتاج في قبضة « الدولة » الاشتراكية الجديدة .

* * *

لم تكن هذه الافكار جلية عام ١٨٤٨ في افهام السواد الاعظم من الجماهير ولكنها بدأت تنفذ اليها شيئاً فشيئاً بسبب الرأسمالية وتضخمها وكونها قد اوضحت المظهر الاقتصادي المسيطر على المجتمع . والبيان الشيوعي ، وقد اتخذ موقفاً جلياً صريحاً في وجه الرأسمالية الناشئة المتصاعدة في عظمة وجبروت ، هذا البيان ، بدأ ينتشر تدريجياً ، وينال شهرة وشعبية في سائر ارجاء العالم ، ما تطورت الرأسمالية وعظمت عمقاً واتساعاً . ومن مطلع النصف الثاني للقرن التاسع عشر اصبح ألفباء الاشتراكية في جميع افطار المعمور . ولا نعرف حتى يومنا هذا نصاً اشتراكياً يمكن ان يحل محل البيان الشيوعي او ينسخه او يدفعه الى مجاهل النسيان .

الفصل الثاني

الأسمالية مرحلة تاريخية

إذا قلنا ان الاشتراكية هي مظهر محتوم من مظاهر المجتمع ، يضحى ضرورياً لا يحيد عنه حين يبلغ المجتمع مرحلة معينة من مراحل تطوره ، فان تحليل الرأسمالية وتطورها ، ولو تحليلاً موجزاً ، يضعنا امام تلك الضرورة الثابتة

ولأن الرأسمالية - هي من ناحية ثانية - مرحلة تاريخية متطورة ، نستطيع الآن - وقد مرت مائة عام على نشر البيان الشيوعي - استعراض الاحداث والوقائع والحكم على مفاهيمها ، والمقابلة بين نتائجها ، لنرى أبقى الرأسمالية على حالها منذ مائة عام ام انها على العكس تطوّرت وتحوّلت واتجهت اخيراً نحو الغاية التي ينهد اليها تطورها وتحوّلتها

لذلك كان من الضروري ان نعرض القوانين الاساسية التي تتحكم بتطور الاقتصاد الرأسمالي في حين انها قاعدته ومرتكزه في تحوله وهذه القوانين اربعة وهي

اولاً - قانون البحث عن الربح

ثانياً - قانون المزاومة

ثالثاً - قانون التمركز ، والقدرة على الانتاج وحصرها .
رابعاً - قانون السعر المحفض بغية الربح

١ - البحث عن الربح

نعلم ان الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد اسواق اي اقتصاد بيع وشراء اي انه لا يعتمد الى الانتاج لسد حاجات المستهلك المباشر بل لحل الانتاج الى السوق . فالمنتج لا يستهلك نتاجه بل يبيعه . وهذا البيع يتم بواسطة الاسواق ، والانتاج الرأسمالي هو اذن انتاج سلع ، والبيع هو غايته المنشودة ولا يرمي المنتج الى هذه الغاية خدمة للانسانية بل ابتغاء الربح وجلباً للمنفعة . البحث عن الربح ، عن المنفعة : هو غاية صاحب العمل الرأسمالي . فالكسب هو اذن محرك الاقتصاد الرأسمالي ودافعه ، والبحث عن الربح هو العامل الاول في تطور الاقتصاد الرأسمالي .

٢ - المزاخمة

يتحتم على الرأسمالي بيع ما ينتج ، وذلك لتحقيق الكسب وسهولة بيع النتاج تكون معلقة على الطلب والطلب تحد دائماً المقدرة الشرائية اما الانتاج فلا يعرف حدوداً (١) وعن هذا التناقض تنتج بين الرأسماليين الذين يتنازعون البيع او

(١) تشير الى الحدود الاجتماعية ، اذ انه يمكن ان يتوقف الانتاج نفسه عند حد ، بسبب نقص في المواد الأولية او اليد العاملة ولكن هذه حدود فنية تقنية قد تنشأ في كل مجتمع .

التصدير مزاحمة عنيفة على الزبون المنشود او المتوقع : وكل صاحب عمل يحاول ان يسيطر على السوق ليصرف نتاجه ويسبق منافسيه . وهذه المزاحمة - ورائدها البحث عن الكسب - هي قانون يفرض ذاته على كل رأسمالي ويتحكم به . وليس ثمة من رأسمالي يستطيع الخروج عليه . فانت ان لم تقضِ على منافسك الرأسمالي ، قضى هو عليك . هذا هو المنطق الرأسمالي الوطيد التابع من قانون المزاحمة .

في عام ١٨٤٠ كتب لويس بلان يرد على حجج آدم سميث واعتقاده بصلاح المزاحمة لانها تسبب هبوطاً في مستوى الاسعار، ونلاحظ من كلمة بلان انه اراد ان يبين ما يتوجب على قانون المزاحمة من نتائج سيئة . قال بلان :

« ليس تدني الاسعار ، في عهد حرية المزاحمة الا حسنة مؤقتة وهمية خادعة : والمنطق الرأسمالي يحافظ على هذه الحسنة ويلزمها ما بقي التصارع والمنافسة . وما ان يتغلب اغنى الرأسماليين على اخصامه ويخرجهم من ساحة المعركة ، حتى تأخذ الاسعار في الارتفاع . فالمنافسة تؤدي الى الاحتكار ، وتدني الاسعار - للسبب نفسه - يؤدي الى ارتفاعها ؛ وهكذا فان السلاح الفتاك الذي كان يهدد به بعض المنتجين بعضهم الآخر يصبح اداة لانتفاذ المستهلكين وسبباً من اسباب بؤسهم وشقاؤهم» .

٣- تمركز القدرة على الانتاج وحصرها :

ان قانون المنافسة يؤدي الى قانون آخر : وهو قانون تمركز

القدرة الانتاجية وحصرها فكل رأسمالي يسعى ليحتفظ بقدرته على الانتاج ، ولئلا تطيح به المنافسة وتلاشي ، ولكي يُصرف كل نتاجه ويبيعه ، يسعى بدوره الى انقاص تكاليف الانتاج ونفقاته . وهذا المربوط بنفقات الانتاج لا يتاح له الا اذا تضخم انتاجه وازداد كثيراً وكثيراً جداً .

ان زيادة الانتاج والنتاج ، وانقاص النفقات العامة ، هما ضرورتان تلزمان كل رأسمالي . ولكن انقاص نفقات الانتاج العامة وزيادة النتاج وتضخم الانتاج لا يمكن حدوثها الا في المشاريع الكبرى التي تستخدم العمال بالالوف وتستخدم احدث وسائل الانتاج واقواها . وان ضرورة مزاحمة الآخرين تحمل الرأسمالي على توسيع مشاريعه واعماله وهذا يقوده بالتالي الى تحطيم رؤس اموال كثيرة .

والسعي الى توسيع المشاريع الصناعية يتبعه بصورة محتومة القضاء على الرأسماليين الذين لم يعرفوا او لم يستطيعوا ان يجاروا التيار . وينتج عن ذلك حصر وسائل الانتاج وبالتالي ، اسر الانتاج في ايدي عدد قليل من الرأسماليين يتناقص يوماً بعد يوم . ولا شك في ان هذا الحصر لا يحدث في جميع مظاهر الانتاج على السواء ، وفي سائر البلدان ، على وتيرة واحدة وبسرعة معلومة . بل هو متسارع في الصناعة وادنى الى البطء في الزراعة . وفي الولايات المتحدة والمانيا ، نلاحظ وجوده بشكل عنيف ، اما في فرنسا فوجوده اضعف من ذلك واقرب

الى الاعتدال . وهو على كل لا يستمر على نط واحد من السرعة او البطء . ففي عهود الازمات نجده مستنزياً غنياً ، وفي ايام الازدهار والرخاء نجده هادئاً معتدلاً ، وعهدئذ نلاحظ كثرة المشاريع الانتاجية ، وتعدد المحاولات . ولكن هذه الظاهرة عامة في كل الاحوال ، كما يلاحظ جانيان بيرو اذ يقول : « اذا انعمنا النظر في التنظيم الاقتصادي ، في امم اوروبة الغربية العظمى ، حوالي منتصف القرن التاسع عشر ، وجدنا انه كان يركز على المنافسة بين مجموعة هائلة من المشاريع الانتاجية الصغيرة . والامر لا يختلف عن ذلك في عالمنا اليوم ، على الاقل في ما يخص قسماً كبيراً من الانتاج والتبادل . فالوحدات العظمى ، الفنية والتقنية منها والاقتصادية قد حلت محل الوحدات الصغرى او جعلتها ضعيفة مشلولة . والاحتكار حل محل المزاحمة ... هذه التغيرات تدور حول ظاهرتين تسيطران على الاقتصاد المعاصر : ظاهرة تركز وسائل الانتاج وحصرها ، وظاهرة الاتفاقيات (١) .

٤ - السعر المنخفض بغية الربح :

يتنافس الرأسماليون فيحاول كل منهم ان يقضي على الآخر . ويدفعهم الى هذا قانون المزاحمة ليتفرد بعضهم بالاسواق دون البعض ولهذا الغاية يحاول كل منهم ان يزيد في انتاجه ليحصل على سعر افضل من الاسعار التي يحصل عليها منافسوه . وذلك

(١) جانيان بيرو - « الاقتصاد الموجه »

ينتهي الى التمركز والحصص ولكنه يقود ايضا الى تخفيض الاسعار ابتغاء الربح .

ان رأس المال المرصود لمشروع انتاجي يقسم - عادة - الى قسمين : قسم يمثل الآلات المستخدمة، والمنشآت والمواد الاولية؛ والقسم الثاني هو اليد العاملة . واذا استعرنا تعابير ماركس سميننا الجزء من رأس المال الذي يمثل الادوات والمنشآت والمواد الاولية : « رأس المال الثابت » ونرمز اليه بحرف « ث » والجزء الثاني - اجور اليد العاملة - نسميه رأس المال المتغير ونرمز اليه بحرف « غ » ف « ث » و « غ » يساويان معاً رأس المال الكامل . ونجزئة رأس المال هذا المخصص للانتاج ، وتحليله الى شطرين ث - غ (ويسميه ماركس التركيب العضوي لرأس المال) ضروري لاكتشاف القانون في الهبوط المبلي للاسعار . هذا الهبوط المتجه، كما بيتنا في عنوان الفقرة ، الى تأمين الكسب للرأسماليين .

وقيمة كل سلعة تقسم عادة الى قسمين : الاول هو « العمل التالذ » (المواد الاولية ، وما يدخل في حركتها ، واستهلاك الادوات ، والمنشآت) ؛ والثاني هو « العمل الطارف » اي العمل الضروري لتحويل المادة الخام الى سلعة . والعمل الطارف يقسم بدوره الى قسمين احدهما هو رأس المال المتغير (الاجور) والثاني الكسب المتوقع او المقدر ويسميه علماء الاقتصاد فضل القيمة . وفضل القيمة هذا - اي الربح الذي يعمل الرأسمالي

للحصول عليه من وراء مشاريعه ، ليس الا جزءاً من العمل الطارف ، اي العمل المضاف الى المادة الخام ، واستهلاك الآلات والمنشآت والمواد الثانوية المساعدة في الانتاج . ونحن نعلم ان العمال هم الذين يبذلون هذا العمل الطارف ، ويقدمونه ، اي ان العمل الطارف هو من نتاج رأس المال المتغير . اذن فرأس المال المتغير ، اي اليد العاملة ، لا سواها ، هي التي تنتج الكسب .

اما العمل التالد فينحصر دوره في اعطاء السلعة قيمتها العينية .

هذه الحقيقة ، على بساطتها ، هي غاية في الاهمية ولكن الاقصاديين البورجوازيين لم يفهموها ولذلك وجدناهم ضائعين في بحار من الاقاريل والاوهام اذ ارادوا ان يحلوا قضية الرأسمالية المحتضرة .

* * *

لكي نحصل على السعر الكسبي ، نقسم فضل القيمة (كمية الربح كلها) على رأس المال العام الموظف في المشروع اي نقسمه على رأس المال الثابت (ث) مضافاً الى رأس المال المتغير (غ) فتكون المعادلة التالية :

$$\text{فضل القيمة او الكسب المتوقع} = \frac{\text{السعر الكسبي}}{\text{ث: (رأس المال الثابت) + غ: (رأس المال المتغير)}}$$

ان نظرة عجيلى نلقينا على هذه المعادلة تكفي للتدليل على انه لزيادة السعر الكسبي تجب زيادة الربح المقدر (١) في حين يظل

(١) قد يرتفع السعر الكسبي هو ايضاً على اثر هبوط او نقص في رأس المال المستخدم في حين يظل فضل القيمة (الربح المقدر) هو نفسه او ينقص بنسبة اقل . ولكن هذه الحالة شاذة ولا يقاس عليها والحركة العامة تستدعي دائماً زيادة في رأس المال الموظف .

رأس المال الموظف في المشروع على حاله ، او يزداد بنسبة ضئيلة .

امامنا الآن امران : فضل القيمة ، او الربح المتوقع وهو ليس الا مجموعة من الارباح ؛ والبحث عن الكسب وهو غاية الرأسمالي ؛ ولذلك نجده يجهد اعظم الجهد لزيادة فضل القيمة اي ربحه المتوخى . وبما ان هذا الربح نحصل عليه بضرب (السعر المناسب مع الربح المقدر (١)) برأس المال المتغير ، اذن فهناك ثلاث امكانيات لزيادة الربح اي فضل القيمة :

١ - بان يزداد رأس المال المتغير ويظل السعر المناسب مع فضل القيمة على حاله .

٢ - يزداد السعر المناسب مع فضل القيمة ويظل رأس المال المتغير على حاله .

٣ - يزداد السعر المناسب مع الربح المقدر اطراداً مع رأس المال المتغير .

والحالة الاولى تؤدي حتماً الى زيادة الربح المقدر ولكنها لا يمكن ان تؤثر على السعر الكسبي والواقع انها ترفع الانتاج

(١) اذا كان فضل القيمة يساوي قيمة الربح نفسها او مجموع الارباح فيجب في مقابل ذلك ان لا نخلط بين السعر الكسبي وفضل القيمة اي الكسب المقدر . هناك سعر نستطيع ان نسميه السعر المناسب مع فضل القيمة وهو القيمة المناسبة مع مجموع الارباح المطلوبة ، ومع رأس المال المتغير في حين ان السعر الكسبي هو النسبة بين الربح المقدر اي فضل القيمة الذي يمثل مجموعة الأرباح ، وبين رأس المال العام (ث . غ) .

او ثلاثة او اربعة اضعاف وهذا لا يتبعه تغيير في السعر الكسبي،
فحسب رقمي كسر من الكسور بعدد واحد لا يغير قيمة هذا
الكسر . هذه الحالة ، وهي حالة الرأسمالية في بدء عهدها ، كانت
تصطدم بمحدود وعقبات تصبح صعبة بل يستحيل اختراقها ،
وترداد مناعتها يوماً بعد يوم ، كلما تطور الانتاج . فاذا عمدنا
الى زيادة انتاج الاحذية مثلاً بمضاعفة مصانعها فسننتهي أخيراً الى
عقبة ضيق المكان ونقص اليد العاملة . فلا يبقى امام الرأسمالي ،
لزيادة فضل القيمة الا الامكانية الثانية التي تختلط بالثالثة .
والواقع اننا نلاحظ في كلتا الحالتين الثانية والثالثة ان فضل
القيمة يزداد باسرع مما يزداد رأس المال المتغير ، وبتعبير آخر ،
ان زيادة السعر المناسب مع فضل القيمة هو السبيل الوحيد
لمنطق الاقتصاد الرأسمالي وهو السبيل الذي اتبعه فعلاً . ان
السعر المناسب مع الربح انما يتحدد بدرجة استثمار الطبقة العاملة .
ولزيادة هذا السعر ، اي لرفع ربح الرأسمالي ، يتحتم على
الاقتصاد الرأسمالي الامعان في استثمار الطبقة العاملة، ولكن
هذا الامعان في اضطهاد العمال لا يمكن ان يحدث الا في
وجهتين :

١ - زيادة ساعات العمل وتخفيض الاجور .

٢ - استزادة قدرة العمال على الانتاج .

كانت الطريقة الاولى هي السائدة في مطلع عهد

الرأسمالية (١) ولكن سرعان ما اصطدمت بعقبات لا يمكنها التغلب عليها او اختراقها. فمن المستحيل ان يستطيع العمال الشغل اكثر من ساعات معينة في النهار ، وان يحتملوا تدني اجورهم تحت المستوى الضروري لسد رمقهم . والى هذه العقبات الطبيعية اضيفت في اواخر القرن التاسع عشر ، عقبات اشتراكية كأداء وهي تتلخص في تنظيم ساعات العمل وتصادم الحركة العمالية ونضالها للحصول على الاجر الضروري لتأمين الحياة . وهكذا لا يبقى امام الرأسمالي الا زيادة القدرة على الانتاج ، ولا يقف في طريق هذه الزيادة - اذا بدأت في انطلاقها - الا فتية وسائل الانتاج .

لقد ظل الرأسمالي يبحث عن زيادة قدرته على الانتاج ، منذ نشأة الرأسمالية يساعده في ذلك التقدم التقني الآلي الذي يعمل كل رأسمالي في سبيل استمراره وتطوره . والبلدان السبابة في هذا المضمار الفني هي البلدان التي تتمتع بمقدرة انتاجية كبرى . فالمقدرة المتزايدة على الانتاج هي اذن السبيل الوحيد المفتوح امام الرأسمالي لتطوير مشاريعه وضمان جدواها . ولكنها ايضاً السبيل الوحيد الذي يؤدي به الى نهايته . ان زيادة الانتاج امر يستحيل الا اذا استخدم الرأسمالي وسائل يطرأ عليها التحسن الفني

(١) ما زالت هذه الطريقة متبعة الى اليوم في الزراعة بالمستعمرات والبلدان المتأخرة . وقد كانت - عام ١٨٤٠ - مدة ساعات العمل الاسبوعية ٦٩ ساعة في انكلترا و ٨٨ ساعة في فرنسا وفي الولايات المتحدة و ٩٣ ساعة في ألمانيا .

وتتكمال تدريجياً ، يوماً بعد يوم ، حتى تبلغ ذروة التقنية « التكنيك » . واستخدام هذه الادوات يعني ان الجزء من رأس المال الموظف كرأس مال ثابت (ث) يرتفع بصورة اسرع من ارتفاع الجزء الموظف بصفته رأس مال متغيراً (غ) ؛ ولكن بما ان (غ) هي وحدها المنتجة للربح فان الارتفاع الاسد سرعة بالنسبة الى (غ) يعني ان رقم الكسر (ث + غ) في المعادلة يزداد باسرع مما يزداد رقم فضل القيمة وهذا معناه هبوط في السعر الكسبي (اي السعر المحد ابتغاء الربح) . وترتفع الطاقة على انتاج عمل من الاعمال بقدر ارتفاع رأس المال الثابت (الآلات ، والمنشآت ، والمواد الاولية) وهذا كما نعلم يرتفع بنسبة ارتفاع رأس المال المتغير (الاجور) وهذا كله يفضي الى ميل السعر الكسبي للهبوط (١) .

(١) فوضح ارتفاع رأس المال الثابت ارتفاعاً سريعاً بالنسبة الى رأس المال المتغير فنضرب مثلاً نأخذه من الطباعة او على الاصح من صناعة تنضيد الحروف وورصفها . فبدون اللينوتيب (الاداة التي ترصف الحروف آلياً) يرصف العامل المنضد ١٠٠٠ حرف في الساعة . اما بواسطة اللينوتيب فيستطيع ان يرصف ٦٠٠٠ حرف . فاذا انكب عشرون عاملاً على الشغل ثمان ساعات يومياً لكل منهم ، استطاعوا ان ينضدوا ١٦٠٠٠٠ حرف . واجر المنضد اليدوي في باريس هو (نوار ١٩٤٩) ١٢٢ فرنكاً في الساعة فيكون رأس المال المخصص للاجور (رأس المال المتغير) قد بلغ ١٩٥٢٠ فرنكاً اي ٨٥٦٠٠٠ هـ سنوياً . ولتنضيد هذه الحروف الى ١٦٠٠٠٠ في يوم واحد يحتاج العمال المشرون الى رأس مال ثابت (خزائين تحتويان على ٤٠ صندوقة من الحروف و ١٠٠٠ كيلو من الحروف الرصاصية و سمرهما ٧٠٠٠٠٠

ولا شك في وجود عوامل مضادة (مثلاً : تدني قيمة رأس المال الثابت ...) تعترض هذا السعر الكسبي في ميده الى الهبوط فتتخفف من سرعته او تعرقلها عرقلة فعالة بيد ان اتجاه الحركة في خطوطها العامة يظل مائلاً الى الهبوط ، اذ ان مخرج الرأسمالية الوحيد هو النمو دون انقطاع ، او الزوال .

نعود فنجعل ما قلنا : نحن نعلم ان الربح هو العامل الاول والمحرك الاساسي للاقتصاد الرأسمالي . والبحث عن الكسب هو القانون الاساسي للرأسمالية . وهذا البحث عن الربح يؤدي الى المزاحمة بين الرأسماليين ، وهذه المزاحمة تدفع كلا منهم الى توسيع مشروعهم والقضاء على منافسيه وهذا يقود بدوره الى الحصر وتركز وسائل الانتاج . ومع ذلك يستمر البحث عن الكسب وتنافس فيه مصانع ضخمة ومشاريع جبارة ويشند

فرنكاً فنسبة $\frac{5856}{700}$ تكون $\frac{8}{10}$ وبواسطة اللينوتيب يكفي للقيام بالعمل نفسه،

ثلاثة عمال ونصف العامل . واجرة العامل بآلة اللينوتيب ١٤٧ فرنكاً في الساعة فراس المال المتغير سيكون اذن ٤١١٦ فرنكاً في اليوم اي ٨٠٠ ٢٣٤ فرنكاً في العام ، ويحتاج العمال - في عملهم الجديد - الى رأس مال ثابت ، مؤلف من ٤ آلات لينوتيب و ٩٠٠ كيلو من الرصاص ثمنها ٨١٠٠٠٠٠

فرنك فتكون عندئذ نسبة $\frac{12348}{81000}$ $\frac{1}{6}$ وهكذا يكون رأس المال

المتغير ، بدون اللينوتيب ، اكبر ، تقريباً ، من رأس المال الثابت اما باستعمال اللينوتيب فيصبح سبع مرات اصغر . وقد تعمداً في هذا المثل اهمال المنشآت والمواد الثانوية فهذه ليس من شأنها الا زيادة الفرق لصالح رأس المال الثابت .

تنافسها داخل البلد الواحد او بين بلد وبلد، وهذا يدفع الى زيادة القدرة على الانتاج ، دون انقطاع ، باستكمال فنية الانتاج ووسائله . وبما ان هذه الزيادة تستحيل الا بزيادة رأس المال الثابت ، ازدياداً تصاعدياً بالنسبة الى رأس المال المتغير ، فتكون الرأسمالية قد ادت ، في تطورها ، الى هبوط في السعر الكسبي ، هبوطاً نهائياً . وهكذا نرى في الربح - وهو العامل الاول في الاقتصاد الرأسمالي - مقتلاً للرأسمالية نفسها . فالبحت عن الكسب هو حجر الاساس وقاعدة الارتكاز في نشأة الرأسمالية وتطورها الجبار . ولكنّ تطور الرأسمالية يؤدي - كما رأينا - الى زوال امكانية الربح .

حيال هذه الظاهرة ، يرى الرأسماليون انفسهم مجبرين على الردّ . فاذا كان اصحاب النظريات الرأسمالية ينفون تدني السعر الكسبي ، فان غريزة حبّ البقاء تدلّ الرأسماليين على ان مصدر تدني السعر الكسبي المحتوم هو مصدر آلامهم . وعندئذ يجنحون الى التفاهم ، ويعمدون الى عقد الاتفاقيات، ويؤسسون شركات الاحتكار رامين من ورائها الى تحديد الانتاج وتقييده وتأمين حظهم من الارباح . ولهذا فان الرأسمالية ، ببلوغها حدّاً معيناً من التطور ، تتوقف عاجزة عن التقدم ، وبذلك يدخل المجتمع في مرحلة من الازمات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية لا يقيض له الخروج منها الا بالتخلص من الرأسمالية .

متناقضات الرأسمالية :

تحمل الرأسمالية في اعماقها سلسلة من المتناقضات نشير فقط

الى اهمها وابرزها، فهي مصدر سائر المتناقضات وعمودها الفقري:
ونعني بذلك التناقض الموجود بين صفة الانتاج التي هي اجتماعية
وصفة ملكية وسائل الانتاج التي هي خاصة .

ان الرأسمالية - كما بيّنا - هي اقتصاد يركز على الاسواق
اي ان نتاجها ليس معداً لاستهلاك المنتج ولكن لبيع سلعة في
الاسواق الداخلية او الخارجية . وهذا يعني ان المنتج نفسه
لا يستطيع ان يحصل على حاجاته الا بشرائها من السوق .

ومن الامور التي ادى اليها تكامل الانتاج الرأسمالي ،
تقسيم العمل . ولكن الرأسمالية بالفت في هذا التقسيم وسارت به
حتى نهاية الشوط . الامر الذي جعل تطور الاقتصاد الرأسمالي
مفضياً الى انتاج مُسَهَّم لكل منتج فيه سهم معلوم . فهو
- اذن - محصول لتعاون جماعة . وليس ثمة من يستطيع القول:
« انا الذي اوجدت هذا » ولكن كل منتج يستطيع ان يؤكد
مساهمة فيه » .

بالفت الرأسمالية في تقسيم العمل على هذا النحو وشجعت عليه
لا في المجتمع فحسب بل في كل صناعة وكل مشروع على حدة .
والعامل المعاصر ليس الا جزءاً من اداة متكاملة نستطيع ان
نسبها «العامل الجماعي» . وهي تتألف من مجموعة العمال المشتركين
في مشروع صناعي او في صناعة معينة . والسلعة المصنوعة -
السيارة مثلاً او الخذاء - تمر تحت ايدي عمال كثيرين قبل ان
يتم صنعها ويسمي رجال الصناعة مراحل هذا العمل سلسلة . وكل

عامل هو بمثابة حلقة . والسلعة التي تم صنعها هي نتيجة لعمل جماعة ، شأنها في ذلك شأن الانتاج العام الذي هو محصول جهود المنتجين في المجتمع .

وهذا الانتاج الذي نحصل عليه بتعاون سائر المنتجين ، ضروري للمجتمع . وبما ان كل منتج لا يحقق منه الا جزءاً ، فهو لا يستطيع ان يسد حاجاته بهذا الجزء وحده كما ان العامل في مصنع للاحذية ، اذا كانت مهمته تنحصر في قطع النعال وصناعتها ، لا يستطيع ان يسد حاجته الى الاحذية بالنعال وحدها ، لانه يحتاج في الواقع ، الى زوجين من الاحذية كاملين ، وهما نتيجة لعمل مجموعة من عمال المصنع . وشأن عامل الاحذية في هذا شأن المنتج في صناعة معينة ، فهو لا يستطيع ان يسد حاجاته كلها بما تنتجه صناعته فحسب ، بل انه ليجتاح الى مجموعة من عمليات الانتاج وهي من اختصاص جماعة من الناس .

ولهذه الظاهرة دلالة عميقة تزداد عمقاً ووضوحاً اذا ضربنا مثلاً بعمال الصناعات التي تنتج ادوات الانتاج : كالآلات الحديدية والفولاذية في مصانع الصلب وسواها . فالعمال في هذه الصناعات انما يضطرون للجوء الى الصناعات التي تنتج بضائع الاستهلاك لسد حاجاتهم ، وهذه بدورها تحتاج الى مصانع آلات الانتاج لتأمين سيرها والمضي في صناعتها . فالانتاج هو - اذن - اجتماعي بالدرجة الاولى لانه نتيجة لمساهمة جميع العاملين ولأن

كلا منهم لا يعمل لسد حاجاته الشخصية ولكن لسد حاجات جزء من اجزاء المجتمع .

ان تطور الانتاج ونموه في كنف الرأسمالية (التي تقضي على جميع المنتجين المستقلين وهؤلاء كما نعلم ينتجون هم انفسهم ما يحتاجون اليه) يضع المجتمع امام قضية موته او حياته . وتعرض هذا التطور عقبات منها طبيعة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وغيرها .

والواقع أن على الانتاج ، وقد اصبح اجتماعياً ، ان يخضع لعامل واحد ، ويتجه شطر هدف لا يعدوه ولا يجيد عنه الا وهو سد حاجات المجتمع . ولكن هذا لا يحدث اليوم فعلا في البلاد الرأسمالية . فبما ان ملكية وسائل الانتاج هي ملكية خاصة ، وبما ان وسائل الانتاج (وبالتالي الانتاج نفسه) هو ملك الرأسماليين ، اي ملك اولئك الذين وظفوارؤوس اموالهم في المشاريع الرأسمالية، فلن يكون للانتاج سوى هدف واحد: الربح . وهذا يعني ان الانتاج يتزايد ما بقي الربح مضموناً ؛ ولكن ما ان تزول امكانيات الربح حتى يتوقف الانتاج مهما بلغ من شدة الحاجة اليه .

وهكذا فان الصفة الخاصة للملكية ووسائل الانتاج منافضة لصفة الانتاج التي هي اجتماعية . وهذا التناقض يزداد خطورة وضراوة كلما عمت الرأسمالية ونمت، مؤدياً الى ازمات ومنازعات اجتماعية تزداد ضخامة وجبروتاً يوماً بعد يوم . ويستمر الحال

على هذا المنوال - الرأسمالي - الى ان يجيء يوم يكاد المجتمع يجتنق فيه تحت ضغط غلافه الرأسمالي ، ويرى انه محمول على التخلص من الرأسمالية . ويعقب هذه العملية الشاقة المؤلمة منازعات ومعارك قد تكون شديدة ضارية او خفيفة صامتة ولكنها محتومة على كل حال ، ولا بد من وقوعها .

يمثل الرأسماليون صفة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ويمثل العمال صفة الانتاج التي هي اجتماعية عامة . والتناقض بين الانتاج - الذي هو اجتماعي- والملكية الخاصة لوسائل الانتاج، يبدو لنا بصورة الجلية المتصاعدة في : صراع الطبقات . لقد كان الرأسماليون في الماضي يصارعون العمال واليوم انعكست الآلية فاصبح العمال يصارعون الرأسماليين . هذا هو المظهر الحديث لتصارع الطبقات في طول العالم وعرضه .

تطور الرأسمالية :

حين صدر البيان الشيوعي عام ١٨٤٨ كانت الرأسمالية قد بدأت تصبح المظهر السائد في الاقتصاد . ولكنها كانت فردية حرة على حد سواء . ونعني بكونها فردية شيوع المشاريع التي كان يملكها افراد رأسماليون ويستثمرونها . وكانت المشروع الفردي هو المظهر الغالب على الانتاج الرأسمالي . ونعني بكونها « حرة » انها لم تكن تعرف الا قيداً واحداً ووازعاً قانونياً لا وازع لها سواء : « حرية العمل ... حرية التصرف » هكذا كان شعارها .

ولكن قانون المزاومة هذا ، وبه وحده يعترف الرأسماليون ، سواء أكانت الرأسمالية في مطلع عهدها ام كانت في حالة النزاع الاخير ، هذا القانون الذي يمجده الرأسماليون النظريون انما يؤدي ، كما راينا ، الى الحصر والاحتكار وتتركز وسائل الانتاج في ايدي قليلة مستثمرة .

« وحرية العمل... » تضحى في الواقع شريعة الغاب وفي حماها يتطلع الاقوياء والدهاة الضعفاء والسذج . وفي البدء يحدث هذا التمرکز دون ان يزول الطابع الفردي عن المشاريع الرأسمالية الشخصية . ولكن صاحب العمل الضخم ، العظيم في منشآته ووسائله ، يحلّ محلّ العامل اليدوي وصاحب المشروع الصغير . ثم يكون عهد ملوك الصناعة : فهذا ملك الفحم وذاك ملك الحطب وذلك ملك الحيز.. وآخر.. ملك الدماء المجمدة..

وتلعب بعد ذلك المزاومة دورها . فيزداد التمرکز شدة وعنفاً . وتتضخم المشاريع شيئاً فشيئاً حتى تطوي حدوداً تقرب من الخيال وقدنو من الاسطورة . وبتقدم الفنون الآلية تأخذ اثمان آلات الانتاج بالارتفاع ويعجز فرد واحد عن النهوض بمشروع رأسمالي كبير ، فتصبح المشاركة بين رأسماليين عديدين ضرورة ماسة . فالمشروع الرأسمالي الفردي يخلفه مشروع رأسمالي جماعي . وهذه الشركات الجماعية ليست على النمط الذي نخيله لويس بلان والاستراكيون الذين سبقوا ماركس (في النصف الاول من القرن التاسع عشر) بل انها بمثابة شركات

او اتحادات او جهات بين رأسمالين عتاة . إنه عهد الشركات ،
الشركات التعاونية او المغفلة او ذوات الاسهم المحدودة...

والشركات تتمتع بخصائص تضمن لها ان تسبق المشاريع
الرأسمالية الفردية في مضمار الصناعة والانتاج والبيع . فهي
تساعد على استخدام مبالغ يوفرها افراد كثيرون ، وذلك
باصدارها الاسهم والعقود . وبفضل هذه الخصائص تطورت
الشركات تطوراً سريعاً غريباً في سرعته . وفي مطلع القرن
العشرين كانت يبدو جلياً ان الشركات تسيطر على الانتاج
الرأسمالي سيطرة تامة .

وقانون المنافسة ، وقد ادى الى تصارع الملايين من اصحاب
رؤوس الاموال الصغيرة ، في اوائل القرن التاسع عشر قاده
نفسه الى تصارع بضعة عشر الف شركة كبيرة في اوائل القرن
العشرين ، اي بعد مائة عام . اما التفاهم للكف عن المنافسة ،
فكان مستحيلاً في البداية ، حين كان الملايين من اصحاب رؤوس
الاموال الصغيرة يتنازعون السوق ، ولكنه اضحى ممكن التحقيق
حين تضاعف عدد المنتجين وانحصر في بضع شركات عظمى .
وهكذا شهد القرن العشرون النقابات الرأسمالية واتحادات
الاحتكار ، وسائر الاسماء التي تعني كلها اتفاق الرأسمالين بغية
احتكار الاسواق الوطنية الداخلية فالعالمية الخارجية ، واستثمارها .
وهكذا وبنشوء الشركات الجماعية زالت ظاهرة الرأسمالية الفردية ،
هذه الظاهرة التي اعتقد اقطاب الثورة الفرنسية وقادتها انهم

مخلدوها . وبنشوء النقابات الرأسمالية ، وشركات الاحتكار والحصص ، والتعاونيات الرأسمالية ، والاتفاقيات والاتحادات ، زال مظهر الرأسمالية الحرّ وحل التنظيم الحصري الاحتكاري محل « حرية العمل وحرية التصرف » . والرأسمالية ، وقد نشأت فردية حرّة ، فاضت عن حدودها الصناعية اليدوية فأضحت — الآن — رأسمالية جماعية . وهي ، بتطورها على هذا النحو ، قد تغيرت . وهذا التغير يتلخص بانتقال وسائل الانتاج من الملكية الخاصة الى الملكية الجماعية . ولا شكّ في أن هذا لا يعني أن المجتمع أصبح يملك هذه الوسائل . بل إنها ظلت في يد فئة صغيرة من الرأسماليين الممولين . ولكن لا يسعنا انكار حقيقة جليلة جديدة : وهي أن مظهر ملكية وسائل الانتاج ملكية جماعية قد خرج فعلاً الى حيز الوجود ، وأن الرأسمالية نفسها هي التي أوجدته .

وإذا بلغت الرأسمالية مرحلة الشركات المساهمة ، لم يعد لها الوجه الذي كانت تظهر به في مطلع عهدها وكان ثمة بون شاسع بين المرحلتين ، وكان هذا الفارق ، في الكمية والنوع على حد سواء : من ناحية الكمية ، لأن الملكية الخاصة كانت اكبر شأنًا واقوى تمركزاً ، ومن ناحية الكيفية ، لأن هذه الملكية الخاصة لم تعد تتصف بالمظهر الفردي ، بل بالمظهر الجماعي الذي يعبر عنه في المجتمع بالمساهمة . ولا زالت الملكية خاصة ، بمعنى أن وسائل الانتاج هي ملك جماعة من الافراد — دون غيرهم — . ولكنها

لم تعد فردية لان ملكيتها لم تقتصر على شخص واحد دون سواه .

ان المظهر الجماعي للملكية الخاصة - اذا صح التعبير - هو تقدم اكيد ، وتخطي للمظهر الفردي . انه هو الذي اتاح استثمار الثروات الضخمة الهائلة ، وتحسين شؤون البشر واحوال معيشتهم . ولهذا السبب كان كل جهد يبذل في حماية مظاهر الملكية الفردية (التي لا تزال موجودة) والحد من اتجاه الملكية الفردية المتكاملة نحو مظهر جماعي جلهيد ، جهداً رجعيّاً .

ان المظهر الجماعي للملكية الخاصة لا يمكن ان يسبق او يتخطى الا بالملكية الجماعية الصحيحة . اي الملكية العامة . وسنلمس في ابجائنا القادمة حقيقة هذه القاعدة ، ونرى الفرق الكيفي بين المظهر الجماعي للملكية الخاصة والمظهر الفردي في دور الرأسمالي ومهمته .

ففي مرحلة الملكية الفردية نرى الرأسمالي صاحب المشروع ، وقائد الصناعة ، والرجل الذي يوجه العمليات الصناعية ويبت فيها الحياة ، فينجز مهمة تقنية واقتصادية . اما في المرحلة الجماعية فالرأسمالي يكف عن القيام بهذه المهمة المزدوجة التي يعهد بها الى عامل اجير يعينه مجلس ادارة الشركة او تعينه جمعية المساهمين . وتنحصر مهمة الرأسمالي عهدئذ بتقديم رأس المال وقبض الارباح . وهكذا يصبح عنصراً طفيلياً في جسم المجتمع يقبض ضريبة مفروضة على الانتاج . وتضحي هذه الضريبة ، في نهاية المرحلة عبئاً

فادحا وعقبة مانعة من تطور الانتاج وتكامله . وتنشأ ردة فعل مباشرة من المجتمع على هذه العقبة وذلك بتكثير الضرائب على الشركات ، وتحديد ارباحها ، وبصورة غير مباشرة ، بالمراقبة ، وتحديد الاسعار ، وتنظيمها حسب منطق اقتصادي جديد .

واخيراً نرى ان المظهر الجماعي للملكية الخاصة ، بصفته شركة بين رأسمالين ، يدفع الى تشريع خاص . فالمجتمع يكتب صفة الشخصية المدنية ، فيجب - والحالة هذه - ان تعلن بصورة عامة مؤيدة بالقوانين والنظم . وبإصدار العقود والاسهم واستخدام المبالغ المذخرة بما فيها المبالغ الشخصية الضئيلة - وعندئذ - يتكامل التشريع وتصبح مراقبة الشركات ضرورة ماسة . وهكذا فالرأسمالية لم توجد ، بتطورها نفسه ، المظهر الجماعي للملكية وسائل الانتاج فحسب ، بل انها اوجدت ايضاً تشريعاً ملازماً له ومنبتقاً عنه .

بذور الاشتراكية :

نحن لا نعتقد بان الاشتراكية هي نظام او مذهب صنع مسبقاً ، وأعدت فيه لكل شيء عدته ، بانسجام وتنسيق ، وتنبؤ بكل حادثة اجتماعية او كل احتمال تاريخي . فهي ليست نظاماً يعرض على البشر بديلاً من النظام السائد الذي لمس الجميع عيوبه ومفاسده . الاشتراكية هي مظهر تاريخي للمجتمع ، يصبح ضرورياً محتوماً حين يبلغ المجتمع درجة تطورية معينة . وهذا يعني ان على الاقتصاد الاشتراكي ان ينشأ وينمو في صلب

الرأسمالية نفسها ، بل ان عليه ان يبلغ درجة معينة من النضج قبل ان يكون المظهر المسيطر في المجتمع . فعلياً ان نلتزم اذن بدور المجتمع الاشتراكي في المجتمع الرأسمالي . نقول بصراحة « بدور الاشتراكية » اذ لا نتوقع وجود مجتمع اشتراكي مصغر في صلب المجتمع الرأسمالي نفسه ، ولا نستطيع ان نجد في هذا المجتمع - مهما حاولنا - غير مظاهر اولية ناشئة ، من الاقتصاد الاشتراكي العتيد .

ان انقلاب الرأسمالية ، وتحولها من مظهر الى مظهر ، يحلو لنا بوضوح ، ولادة هذه المظاهر التي تبشر بتطور مجتمعي محتوم ، وهذه اهم خصائصها :

- ١ - يصبح الانتاج اشتراكياً اجتماعياً .
 - ٢ - تزول عن وسائل الانتاج صفتها الفردية وتكتسب صفة جماعية .
 - ٣ - يحل العمال الاجراء محل صاحب العمل الرأسمالي في مهمته التقنية والفنية والاقتصادية .
 - ٤ - تقوم شركات جماعية بتنظيم الانتاج والتوزيع .
- هذه هي المظاهر المرهضة بالاقتصاد الاشتراكي . وقد يبدو بعضها متطوراً او محدود التطور . والواقع ان الانتاج ، في الاقتصاد الاشتراكي هو اجتماعي على وجه التحديد . وصفة الانتاج الاجتماعية هذه هي التي تنتشر اليوم فعلاً . وآلات الانتاج في الاقتصاد الاشتراكي ملك الجماعة : ملك المجتمع بأسره .

والرأسمالية ، وقد أدت الى الشركات المساهمة ، تكشف لنا عن القاعدة الاساسية للاشتراكية في بدء نشوئها ونعني بهذه القاعدة المظهر الجماعي الذي تتلبسه الملكية . وهو مظهر محدود في اول العهد ولكنه لا يتوقف عن النمو والتطور والتكامل . وسواء أكانت وسائل الانتاج ملك مائة مساهم او الف او عشرة آلاف ام كانت ملك المجتمع بأسره ، فان المظهر الجماعي التعاوني ، يظل هو السائد . والفرق بين هذه الحالات جميعها لا يكون الا في الناحية الكمية . وما يقال عن ملكية وسائل الانتاج يقال عن ادارتها وتوجيهها . ففي الشركة المساهمة يعهد بالمهام الادارية الى عمال أجراء كما يحدث تماماً في ظل النظام الاشتراكي . ولا يكون الفرق هنا ايضاً الا في الكمية . فالمساهمون هم الذين يُعيّنون مديري مشاريعهم ويراقبونهم . اما في ظل النظام الاشتراكي فالمجتمع بأسره يعينهم ويراقبهم .

الاقتصاد الاشتراكي هو اقتصاد منسق تنسيقاً عضوياً . وفيه يتناسب الانتاج مع الحاجات ويضمن التوزيع وفقاً لهذه الحاجات . وتنظيم الانتاج والتوزيع بواسطة الشركات الحصرية انما هو نفسه خطوة اولى في هذا السبيل . والواقع ان الانتاج في هذه الحال يكون بحساب ، وبنسب معلومة ، وفقاً لامكانيات استهلاك الاسواق ، والتوزيع يكون ايضاً متناسباً مع حال هذه الاسواق ومن الطبيعي ان لا تهتم الرأسمالية بالانتاج ، في عهد شركات الحصر ، الا بمقدار ما يدرّ عليها من ربح . فهي لا

تتم الا بالربح ولا تعمل الا على قاعدته . ولكن واقعاً آخر
يكن في هذه المرحلة ، وهو ان الانتاج والتوزيع قد نظما ؛
ويكفي ان نستبدل هذا التنظيم الرأسمالي المرتكز على مصالح
اقلية من الممولين ، بتنظيم يرتكز على مصالح المجتمع بأسره
ليكون لدينا اقتصاد اشتراكي . اذن فهنا أيضاً نجد بذرة من
بذور المجتمع الاشتراكي .

وهكذا فالاقتصاد الاشتراكي ينشأ في صلب الرأسمالية
وسنرى في تمة الحديث ان عهد اقتصاد الدولة زاد في تحديد
هذه النشأة وانماؤها وتطويرها (١)

(١) راجع القسم الثالث - الفصل الثالث .

القسم الثاني

عامل الارادة

تدخل البشر

يتألف المجتمع الرأسمالي ، شأن كل مجتمع ، من كيان اقتصادي هو اساسه المادي، وقد سماه ماركس كيان الاساس، ومن كيان سياسي هو بمثابة تبلور للكيان الاقتصادي تبلوراً حقوقياً وانعكاسه في عالم الواقع وقد سماه ماركس الكيان الاعلى .

يتشكل الكيان الاقتصادي للمجتمع شيئاً فشيئاً وبصورة لا واعية وهو نتيجة للصراع بين البشر والطبيعة الذي يخوضه الانسان لينتزع من الطبيعة ثرواتها الضرورية للحياة البشرية من هذا الواقع البسيط يبدأ الكيان الاقتصادي بالتحول والتطور كما يشاء البشر ، او لا يشاؤون ، وتحوله هذا وتطوره مرتبط اوثق الارتباط بتقدم الفنون الآلية وتكاملها

ويقابل هذا ان الكيان الحقوقي للمجتمع ، اي مظهره التشريعي القانوني ، وهو تعبير عن كيانه الاقتصادي ، هو

بالتالي ، عمل واع مدروس ؛ انه من عمل العقل البشري الحر .
استطاع الكيان الاقتصادي للرأسمالية ان يتطور ويتغير حتى
توصل الى فرض مظاهر اشتراكية للانتاج . ولكن كيانها
القانوني لم يخضع للتحويلات ذاتها ، ولم يمر في اطوار مثل تلك .
فأدى هذا الى خلل وقع بين الكيانين اللذين يشكلان كلاً لا
ينقسم : خلل رهيب هو السبب في زوال الاستقرار وانتشار
الفوضى التي يعانيها المجتمع الرأسمالي منذ الحرب العالمية الاولى .
وهذه الحالة المضطربة ، غير المستقرة ، آخذة بالتفاقم ، وخطورتها
تشتد يوماً بعد يوم ، دافعة المجتمع الى البلبلة والفوضى ولن
تبرح هكذا ما دامت العضوية التشريعية القانونية بعيدة عن
الانسجام مع العضوية الاقتصادية التي طرأ عليها - في الواقع -
تغير كبير .

ولكن هل من الضروري ان يعبد البشر الى عمل واع
مدروس يغيرون به الوجه القانوني ، المظهر القانوني ، العضوية
الحقوقية للمجتمع الرأسمالي ؟

واية فئة من البشر تقوم بهذا العمل ؟
لا يقوم بهذا العمل سائر البشر وجميع فئاتهم على السواء .
ولكن يقوم به اولئك الذين تتناسب مهمتهم الاقتصادية مع
مظاهر الانتاج الاشتراكية التي دعت الرأسمالية الى وجودها .
فالرأسمالية اوجدت هؤلاء الرجال ايضاً حين اوجدت مظاهر
الانتاج الاشتراكية . ونعني بهم الاجراء ، او العمال

بالاجر (١) .

ولا شك في ان بعض الرجال التابعين لطبقات اجتماعية اخرى (حتى للطبقة الرأسمالية) يمكن ان ينضموا الى صفوف الطبقة العاملة ويشدوا ازرها في صراعها . ولكنهم عندئذ يغادرون مواقعهم من الساحة الرأسمالية ، ومراكزهم من المجتمع البورجوازي الاستثمائي (اي انهم يتخلون عن مصالح طبقتهم) وينتقلون الى صفوف العمال المناضلين .

ويكفي ان نستعرض سائر طبقات المجتمع لتؤكد من ان

(١) العمال - الاجراء - البروليتاريون . ثلاث الفاظ تطلق على طبقة واحدة . ومع ذلك فلفظة اجير في نظرنا هي اللفظة الادق .

والحقيقة انها تدل على دور اقتصادي محدد . دور يتميز عن سواء من ادوار الرأسماليين سواء أكانوا من صفار الصانع ام كبار الرأسماليين . اما لفظنا «عمال» و «بروليتاريون» فمحدودتان ، لانها تطلقان على عمال المصانع وحدهم .

وقد يعترض على لفظة اجير قائل بانها تشمل ايضاً مدير المصنع شمولها العامل ، ورئيس الورشة ، والمهندس وسواهم . وهؤلاء - في نظر البعض - لا يميلون الى تحطيم الاطار القانوني للمجتمع . ولكن هذه الحجة مردودة اصلاً . فهناك ايضاً عمال بروليتاريون لا يريدون الثورة لتحطيم الاطار القانوني ، المظهر القانوني ، العضوية القانونية للمجتمع الرأسمالي . بل هناك من يضعون انفسهم في خدمة المدراء والرأسماليين (مثلاً : العمال الذين يدعون الى انتهاء الاضراب) وقد يساعدون رجال البوليس ليدمروا عمل رفاقهم وابناء طبقتهم . وليس موقف هذه الفئة من الاجراء او تلك هو المهم هنا ، بل موقف الاجراء بمجتمعين . وهذا الموقف لا يمكنه في النهاية ان يتناسب الا مع مهمته الاقتصادية وقدره المحترم . لهذا فنفضل كلمة اجراء ولكن لتجنب التكرار الممل سنستعمل احياناً لفظة الطبقة العاملة لان الطبقة العاملة والاجراء شيء واحد .

الطبقة العاملة وحدها هي المدعوة تاريخياً لانعام الثورة الاقتصادية
الاشتراكية المنتظرة :

الطبقات

ليس في المجتمع الرأسمالي البحث الا طبقتان : الرأسماليون
والاجراء . ولكن ليس ثمة من رأسمالية صرفة . وبما ان التاريخ
هو حركة دائمة فقد استحال علينا ان نجد مرحلة تاريخية موحدة
العناصر ، وعلى حالتها الصافية المحضة . بل ان هذه تكون دائماً
مع سواها خليطاً من الماضي والحاضر والمستقبل .

واذ نقول « مجتمع رأسمالي » ، فهذا يعني فقط الحديث عن
مجتمع تكون الرأسمالية فيه المظهر المسيطر على الانتاج ولكن
الى جانب الرأسمالية تنبثق مظاهر عديدة للانتاج وطبقات من
صنع الماضي واعداد الحاضر : من ملاكي الاقطاع الى الصناع
اليدين الى المزارعين الاحرار الى العمال البوليٲاريين .

اذن فالمجتمع الحديث يتألف من خمس طبقات : الرأسماليين ،
الاجراء ، المزارعين الاحرار ، واصحاب الصناعات اليدوية
الصغيرة (١) .

المزارعون الاحرار – الصناع اليدويون :

هاتان الطبقتان تشكلان طبقتين وسيطتين اي انهما ليسنا

(١) اما المهن الحرة فهي في نظر علم الاقتصاد صناعات يدوية صغيرة .

رأسماليتين ولا اجيرتين ولكن فيها من كل طبقة بعض صفاتها .
وتطور الرأسمالية يهدد دائماً هاتين الطبقتين . فالرأسمالية تميل
دائماً الى دفع هؤلاء الى طبقة الاجراء (بواسطة التمرکز :
حصر وسائل الانتاج وادواته بايد رأسمالية قليلة) ولذلك نجد
من رجال الطبقتين الوسيطتين ميلاً الى مقاومة الرأسمالية .
ولكن الصفات الاساسية لنضالهم ضد الرأسمالية تظل رجعية .
فهي تنحصر في الدفاع عن المظاهر الوسيطة للانتاج والمحافظة
على وجودها . وهم يريدون بذلك ايقاف عجلة التاريخ عن
دورانها المحتوم (١) !

اذن فليس بوسع هاتين الطبقتين المبادرة الى تحطيم الكيان
الحقوقي ، او الاطار التشريعي للمجتمع الرأسمالي ؛ ولكن بوسع
رجلها ان ينضموا الى رجال الطبقة العاملة في صراعهم ضد
الرأسمالية ولكن يتحتم عليهم في هذه الحال ان يتخلوا عن
مصالحهم الآنية في سبيل مصالحهم المستقبلية ويتخلوا عن وجهة
نظرهم الخاصة البرولتيارية (٢) .

(١) وقد ينجحون في بعض الاحيان مؤقتاً . ولكن المجتمع بآسره يضعف من
جاء ذلك . وهذا ما يحدث اليوم في فرنسا حيث نجحت هاتان الطبقتان الوسيطتان
في تثبيت اقدمهما والبقاء بل الانتعاش والازدهار في بعض المرافق (التجارة مثلاً ..)
وهكذا تدنت قوة فرنسا فبعد ان كانت القوة العالمية الثالثة عام ١٩١٣ هبطت
الى الدرجة الحادية عشرة واليوم تمزقها الآلام بسبب اختلال الانتاج والتوزيع
وتشرف على هاوية الخراب والدمار فيسارع رؤساء الجمهورية الى تغيير الوزارات
- في سبيل الاصلاح - وتعديل مناهج الاذاعة ...

(٢) البيان الشيوعي

ملاكو الاراضي :

هؤلاء يشكلون طبقة طفيلية كأحقر ما تكون الطفيليات، طبقة لم تعد تتناسب مع اية مهمة او اي دور اقتصادي . وان دخلها اي ايراد الاراضي ، لهو ضريبة حقيقية تستوفيها من المجتمع بغير حق . ومصير هذه الطبقة مرتبط ولا شك ، بمصير ملكية الارض الخاصة . ومصالح هذه الطبقة تقضي بالاحتفاظ بالملكية الخاصة بأي ثمن . فهي اذن طبقة للجذور الرجعية فيها عمق بل اعماق . وهي العدوّة الطبيعية للاشتراكية الظافرة . وفي المعركة التاريخية التي يقف فيها الرأسماليون والعمال وجهاً لوجه ، يدعم ملاكو الاراضي الرأسماليين دائماً باسم الملكية الخاصة « المقدسة » ، وفي جميع بلدان العالم مثل اصحاب الاراضي وما زالوا يمثلون اغنف ردة فعل على الاشتراكية وابطالها .

الرأسماليون :

لن نكثر من ذكر التفاصيل حول الطبقة الرأسمالية ، هذه الطبقة التي يعرفها العامة باسم « البورجوازية » ولما كانت المظهر الحقوقي للمجتمع الرأسمالي متمشياً مع مصالح هذه الطبقة ، فإنها تدافع عنه ، ولا يحتاج هذا الموقف الى تعليل: فإن تحطيم المظهر الحقوقي للنظام الرأسمالي يعني تدمير البورجوازية كطبقة . فالطبقة البورجوازية هي اذن الحُصم المباشر للاشتراكية . والصراع التاريخي في عصرنا الحاضر انما هو صراع بين الطبقة البورجوازية والطبقة العاملة . وهو صراع طبقي . ان معركة

حاسة تدور رحاها اليوم في جميع ارجاء العالم . وعلى مصيرها يتوقف مصير المجتمع الحديث .

رأينا بما سبق ان الطبقات الأربع التي تحدثنا عنها هي طبقات رجعية تتعارض مصالحها الطبقة مع الاشتراكية . ولم يبق علينا الا الحديث عن طبقة العمال الاجراء . فهذه الطبقة هي حقاً ، وتاريخياً ، الطبقة الثورية الانقلابية الوحيدة . وهي وحدها التي تستطيع القيام بالانقلاب الاشتراكي الذي ينتظم المجتمع بأسره .

العمال :

العمال هم النتاج الصادر مباشرة عن النظام الرأسمالي . وكلما تطورت الرأسمالية ونمت ، ازداد عدد العمال . وقد رأينا انه عند ظهور الشركات المساهمة ، يعهد بالمراكز الادارية نفسها ، في المشاريع الجماعية ، الى العمال الاجراء .

ولما كان العمال الاجراء لا يملكون وسائل الانتاج ، فان زوال الملكية الخاصة لا يتعارض مع مصالحهم الطبقة ولا يصطدم بها . بل على العكس ، فان زوال الملكية الخاصة بخدمة هذه المصالح والواقع ان تأمين آلات الانتاج او تملكها للجماعة يعني ان الربح المقدر (فضل القيمة) لم يَفْقَدْ حِكْراً لبعض المالكين بل بات راجعاً الى المجتمع . وتحطيم المظهر الحقوقي للرأسمالية هو — اذن — ملائم لمصالح الطبقة العاملة الاجيرة . واهم من هذا

ان الرأسمالية تبلغ مرحلة معينة من تطورها فتصبح عقبة في وجه تطور القوى المنتجة ونموها . وعندئذ يصبح تحطيم كيانها الحقوقي ضرورة حيوية بالنسبة الى العمال الاجراء خاصة وان تحسين امور معاشهم مرتبط بنمو هذه القوى ومعلق بها .

الطبقة العاملة هي - اذن - طبقة المستقبل . وهي ، في جميع البلدان ، الطبقة الوحيدة التي تطورت ونمت بسرعة عجيبة . وكلما اخذت ملكية الدولة تحل محل الملكية الخاصة ، كلما تقدمت الطبقة العاملة وتطورت ؛ على حين تُستبعد جميع الطبقات الاخرى وتُحصَر في الفروع الثانوية للاقتصاد ثم تقل اهميتها بانتظار زوالها النهائي .

وبتعميم ملكية الدولة (وسنرى في ما بعد ان اتجاه الانقلاب الاشتراكي يسير في هذا السبيل كما حدث في الاتحاد السوفياتي وفي عدد كبير من الصناعات الاوروبية الغربية) لن يبقى في المجتمع الا العمال الاجراء .

اذن فالطبقة العاملة ، هي بحق ، الطبقة الثورية التي تقع على عاتقها تاريخياً مهمة تحطيم المظهر الحقوقي للمجتمع الرأسمالي . وليس من شك في ان الامر لا يتعلق بمعرفة ما يهدف اليه هذا العامل او ذاك ، او ما تعتبره الطبقة العاملة بأسرها هدفاً مؤقتاً لها ، بل المهم ان نعرف ماهية هذه الطبقة ، العاملة وواجبها التاريخي ودورها ، المتناسبين مع شخصيتها « ان هدف الطبقة العاملة ودورها التاريخي قد حُدِّدَا لها ، بصورة ملموسة ، لا تقبل

الجدل ، مع كل ما له علاقة بمرکزها من الوجود ، شأنها في ذلك شأن سائر الطبقات في المجتمع البورجوازي الراهن (١) .

ان طبقة العمال الاجراء هي ثورية تاريخياً . نقول تاريخياً لان مصالحها كطبقة ، موافقة لتطور القوى المنتجة . « ولكن العمال الاجراء ، سواء انظرنا اليهم كأفراد او كجماعات من المهنيين ، قد يكونون رجعيين . وعليهم لكي يكونوا ثوريين ، ان يتعدوا مرحلة التنظيم المهني وينتظموا في طبقة ، في حزب طبقي (٢) » وعليهم ايضاً ان يعوا اعتماق الوعي الدور التاريخي لطبقته .

وعلينا الآن ان نلقي نظرة على تطور الطبقة العاملة ، لنرى هل هو حقاً سائر في هذا الاتجاه ؟

* * *

الحركة الاشتراكية :

اشرنا في القسم الاول من هذا الكتاب الى ان قيمة كل سلعة تقسم الى جزأين : جزء يمثل العمل التالد (المواد الاولية ، والثانوية ، واستهلاك الآلات ، والمنشآت) والجزء الآخر يمثل العمل الطارف الذي اضيف الى الماضي ، اي العمل الذي يحول المادة الاولية الى سلعة . وقد اشرنا ايضاً الى ان هذا الجزء من قيمة السلعة (الذي يمثل العمل المضاف) يقسم بدوره الى جزأين : احدهما يمثل الاجور والآخر فضل القيمة الذي يقدره الرأسمالي

(١) ماركس - المؤلفات الفلسفية .

(٢) البيان الشيوعي .

اويسعى اليه . ولهذا فان كل زيادة في الاجور تُنقص من فضل القيمة اي ربح الرأسمالي والعكس بالعكس .

تنازع القوى الاجتماعية :

ان قيمة كل من هذين الجزأين ، نعني الاجر وفضل القيمة انما تحدد بنسبة قوة كل من الطبقتين المتنازعتين : الرأسمالية والعاملة . وان الحركة العمالية المجاهدة في سبيل زيادة الاجور وانقاص مده العمل اليومي تؤدي فقط الى منازعة الرأسمالي ومقاسمته قيمة العمل المضاف . ولكن الانتاج الرأسمالي لا يمكن ان يوجد الا اذا كان راجحاً . وفي ظل النظام الرأسمالي يتوقف الانتاج اذا كفّ عن تقديم الربح الى صاحب المشروع .

وصراع العمال في سبيل حياة افضل ، بمستواها وشروطها وظروفها ، ونتيجته المحتومة انقاص فضل القيمة اي انقاص ربح الرأسمالي ، هذا الصراع يصطدم بعقبة كأداء ، وهي ضرورة الربح ، الربح باي ثمن .

وبتعبير آخر فان تحسين مستوى العمال ، ورفع شأن الطبقة الكادحة ، لا يمكن ان يتجاوز ، في ظل النظام الرأسمالي ، حداً معيناً وقد يكون هذا الحد متديباً او عالياً او ممتازاً وفاقاً للبلاد التي يعيش فيها العامل ولكنه - بالغاً ما بلغ هذا الحد - يقف عند عقبات لا يمكنه اجتيازها الا اذا طرح من جديد ، على بساط البحث ، قضية وجود الطبقة الرأسمالية والنظام الرأسمالي .

ومعنى هذا ان نضال العمال المحدود بالمطالب المباشرة ، يصبح في نهاية امره مثل عمل سيسيف (١) وقد يستطيع عمال احدى المهن ان يحسنوا شؤون حياتهم ولكن بانسياقهم مع اناية مهنية ضيقة جداً ، ورجعية جداً ، وعلى حساب سائر رفاقهم من ابناء الطبقة العاملة . ويعقب هذا خلل اقتصادي عنيف يعجل في نهاية الرأسمالية خالقاً لها الازمات . ثم تأتي البطالة لتلاشي المكاسب والارباح وكذلك تستطيع الطبقة العاملة في بلد من البلدان ان تحسن ايضاً ظروف حياتها ولكن بانسياقها مع انايتها القومية ؛ هذه الانانية القومية الرجعية . وقد يكون وصولها الى غاياتها على حساب عمال البلاد الاخرى . وعلى كل فلن يكون ربحها غير ربح عابر محدود . اذ انه كلما انتصرت الانانية القومية مرة ، زادت ازمة الرأسمالية خطورة واقتربت خطوة من الهاوية ، ذلك لان احتكار الاسواق العالمية يصبح ضرورة ملحة لكل وطن من الاوطان . والحرب - وهي نتيجة هذا التنافس الاقتصادي - تستخدم اخيراً لتلغي الارباح وتلاشي المكاسب (٢).

(١) سيسيف: رجل يوناني أسس كوراثوس واشتهر بحملته والحاده. حكمت عليه الآلهة بأن يدنع صخرة كبيرة نحو قمة جبل من جبال الجحيم ، فكانت ترتد الى الهاوية عند كل دفعة ، فلا يبلغ بها القمة ابداً .

(٢) الانانية القومية اليوم فكرة تميل الى الانتشار والتوسع وهي - اي القومية المستبظلة من جديد - نيورجية يدلنا عليها موقف النقابات في معارضة الهجرات الداخلية وهذا ما سماه ج براتو «حماية اليد العاملة» ولكن كلما انتصرت هذه الانانية القومية كلما اقترب المجتمع من هوة الحرب .

صراع العمال :

وهكذا فإن الطبقة العاملة لن تتمكن رغم جميع جهودها من تجاوز مستوى معين للحياة ما بقيت سجينة في اطار النظام الرأسمالي . ويقول البعض « ان حالة الطبقة العاملة اليوم تدعو الى الاسفاق » فنقول : بل تدعو الى الثورة وتحطيم الرأسمالية . ان بؤس الطبقة الكادحة لن يزول الا بزوال الرأسمالية .

هذه العقبة القائمة في وجه الطبقة العاملة ، تمنعها من تحطيم مستوى معين في تحسين امور حياتها وظروفها ، تدعو العمال الى الارتداد على الرأسماليين انفسهم . فالمطالب المباشرة (زيادة الاجور ، انقاص مدة العمل اليومية) تستمر فتتحول الى مطالب ذات مظهر قانوني حقوقي (مراقبة العمال للانتاج ، مساهمة العمال في ادارة المشاريع ، التأمين ، الغاء نظام الاجور القديم ، تدعيم الحركة النقابية) وهذا كله في سبيل تغيير مظهر المجتمع الحقوقي القانوني .

والحركة العمالية ، وهي المظهر اللاواعي لصراع الطبقات ، تتحول عندئذ الى حركة اشتراكية وهي مظهر واع لهذا الصراع ، وانما يجعل بهذا التحول وذلك الانقلاب تدخل الدولة التي ترى من واجبها ، وهي اداة السيطرة البورجوازية ، ان تلجم نضال العمال وتحطم ثورتهم .

واخيراً يلاحظ العمال ان الدولة قوة قادرة غلبة يحسن الاستيلاء عليها واستخدامها لتحطيم المظهر الحقوقي للمجتمع

الرأسمالي . ولا يفى التنظيم المهني - عندئذ - بالغاية ولا يعود كافياً وضرورة التنظيم السياسي اي تنظيم حزب سياسي يجمع شمل الطبقة العاملة تظهر جاية للعيان ؛ وبعد التردد الطويل ، والتراجع ، والانحراف والنزاع ، تنظم الطبقة العاملة كلها في حزب سياسي نهائي ، متغلبة على جميع هذه العقبات ، وتظهر الى الوجود ، في جميع البلدان الرأسمالية ، احزاب اشتراكية او عمالية ، وحين لا توجد امثال هذه الاحزاب ، فالنقابات نفسها هي التي تخلقها (كما حدث في بريطانيا) او تتدخل النقابات مباشرة في الحياة السياسية (كما حدث في الولايات المتحدة مثلاً (١)) .

الاشتراكية :

ليست الاشتراكية ، كمدب ، كنظرية الا تحليل الرأسمالية وتأويلها . تحليل وتأويل آلية تطورها وانقلابيتها والنقائص التي تحكم بها او تؤدي الى تغييرها وتحويلها : وهي تحليل وتأويل المظاهر الجماعية للانتاج ، تلك التي تنشأ في صلب الرأسمالية نفسها وتحليل النضال العمالي ، وهو المظهر اللاواعي لصراع الطبقات ، واخيراً تحليل الدور التاريخي الذي تلعبه الطبقة العاملة .

هذا التحليل وذلك التأويل حملاً كثيراً من الرجال ، والمفكرين منهم خاصة ، الصادرين عن طبقات اجتماعية مختلفة

(١) تألفت في الولايات المتحدة سنة ١٩٣٤ لجنة « الحركة السياسية للعمال » وبعد الحرب العالمية الثانية تشكلت هيئة مماثلة (الاتحاد السياسي للعمل) .

على الجهر بمظالم الرأسمالية وتضييقها على المجتمع والتنديد بالاستثمار الذي يأخذ به اصحاب العمل عملهم منذ زمن طويل . وفي سبيل الغاء هذا الاستثمار وهذه المظالم الاجتماعية ، اضطر المفكرون الى البحث عن الحلول . فوجدوا كثيراً منها بعد تفكير سديد ، ورصد لأحوال المجتمع ، وتلخص هذه الحلول :
بالغاء الملكية الخاصة ، واشاعة ملكية جميع وسائل الانتاج .
هكذا ظهر اسم الاشتراكية الى الوجود .

الحركة العمالية :

ما كان يوسع الاشتراكية كمذهب او كنظرية ان تكون الا نتيجة لعمل فكري وخلاصة لجهود المفكرين . ولكن لتصبح النظرية واقعاً ، ولتخرج الاشتراكية من حيز التأمل الفكري ، يتحتم فيها ان تتحول وعياً يستفيق في القوة الوحيدة التي يمكنها ان تحملها الى عالم الواقع والتطبيق : وهذه القوة التي ظهرت جليلة الى الوجود خلال القرن التاسع عشر ، هي الحركة العمالية . وسرعان ما فهمت الطبقة العاملة ، ازاء ضرورة الصراع ، ان عليها تطوير المجتمع . وقد شرحت العقيدة الاشتراكية للطبقة العاملة حقيقة الانقلاب المنشود المحتوم وطبيعته . وعندئذ حدث اندماج بين المفكرين الاشتراكيين والحركة العمالية ومن هذا الاندماج انبثقت الحركة الاشتراكية وهي المظهر الواعي لصراع الطبقات .

الرأسمالية خلقت الظروف الآلية لوجود الاشتراكية ولكنها

لم توجد الا الظروف . ولن يعبد الرأسماليون — مهما حدث —
الى التلاشي من تلقاء انفسهم . ولكي تصبح الاشتراكية حقيقة
ملموسة ، يجب تحطيم المظهر الحقوقي للمجتمع الرأسمالي . ونكرر
قولنا بان هذا الامر مستحيل بدون عامل الارادة اي تدخل
البشر . وهذا العامل الارادي الضروري هو الحركة الاشتراكية .

القسم الثالث

مرحلة الانتقال

الفصل الاول

الاطار الجغرافي والحقوقي

درسنا حتى الآن ، تطور الرأسمالية ، بقطع النظر عن الاطار الجغرافي الذي يجري ضمنه هذا التطور . وقد كانت طريقتنا تلك ضرورية لفهم حق الفهم انقلاب المجتمع الرأسمالي الى مجتمع استراكي ؛ وعلينا الآن ان نعود الى درس المجتمع الرأسمالي داخل اطاره الجغرافي ومراقبة تأثير هذا الاطار على تطور المجتمع .

الامة - الوطن :

ان الاطار الجغرافي الذي تطور فيه المجتمع الرأسمالي هو الوطن . وان اتساع وطن من الاوطان وعظمته في السكان والمساحة يختلف باختلاف الاوطان : ونجد من بلجيكا الى الولايات المتحدة مجموعة من الاوطان مختلفة الاحجام والانواع . ولكن يجب ان لا نعتقد بان هذه العظمة عديمة التأثير والاهمية .

فان كان الوطن الصغير لم يتح للأسمالية فيه ان تبلغ درجة
تطورية قد تبلغها في سواء من الاوطان العظمى . ولا يمكن
— مثلاً — ان تجد رجلاً مثل فورد في بلجيكا . وان كان الوطن
واسع الرقعة ، اصبح ارضاً خصبة مناسبة لتطور الاشتراكية .
ان نشوء الامم يحدد مرحلة انتقالية بين المجتمع الاقطاعي
والمجتمع الرأسمالي .

وقد بدأت الرأسمالية (وخاصة في مظهرها التجاري) تطورها
في صلب المجتمع الاقطاعي . وتطور الرأسمالية ركز السكان في
المدن التي بدأت تتحرر من ربة السيد الاقطاعي كلما تطورت
وزاد سكانها . وادى تقدم الانتاج الرأسمالي الى المبالغة في تقسيم
العمل . وهذا التقسيم تضافر مع تركز السكان في المدن فوسعا
التبادل ، ليس بين الريف والمدينة فقط ، بل بين المدن نفسها .
وتقدم التبادل على هذا النحو جعل من الضروري ايجاد شبكة
طرق ، ووسائل للنقل ؛ وباستمرار نمو هذه المظاهر ، بدأت
المدن وضواحيها الريفية ترتبط بعضها ببعض . وسرعان ما دعت
الضرورة الى ادارة مركزية قوية موحدة . وقد فرضت الملكية
المطلقة هذه الادارة بعد حروب داخلية جرت على مسرح كل
وطن من الاوطان .

وظهور الاقتصاد الرأسمالي كان قاعدة اساسية في نشوء
الامم . وكانت هذه ضرورية له في نشأته ونموه وتطوره . وما
ان تكونت الامم حتى اضحت اطاراً مناسباً لازدهار الانتاج

الرأسمالي . اذن فداخل الاطار القومي بلغت الرأسمالية ذروة مجدها ، ولكن سنرى انها ستظل عاجزة عن تجاوز هذا الاطار ولذلك فسيكون الوطن قبرها بعد ان كان مهدها . ان الرأسمالية بعد ان قضت - داخل الاطار القومي - على كل مظاهر الماضي وبقاياها ، التي كانت تعرقل تطورها راحت تتقدم بخطى العملاقة . ونضرب من المانيا خير مثال : فهذه الامة التي لم تكتمل الا سنة ١٨٧٠ كانت قبيل الحرب العالمية الاولى من اكبر القوى الرأسمالية في العالم .

الاقتصاد القومي :

رأينا ان تطور الرأسمالية يؤدي الى التمرکز الاقتصادي ونشوء شركات الحصر . وهذه الظاهرة تحدث خاصة داخل الاطار القومي ونشوء شركات الحصر تزول المزاحمة او تخف حدتها في السوق الداخلية وهذا ما يسمح لعدد قليل من الرأسماليين بالسيطرة على السوق . ولكن من شروط الحصر المهمة ان لا يحتاج انتاج البلاد الاخرى السوق الداخلية . وهكذا فالرأسمالية تجد انها مضطرة للقضاء على المزاحمة في الاسواق الداخلية وحماية انتاجها من المزاحمة الخارجية ؛ اي حماية انتاجها من مزاحمة رأسماليي البلدان الاخرى . وبما ان هذا الواجب يقع على عاتق الرأسمالية في كل بلد من البلدان على حدة ، فان نظام الحماية يصبح - والحالة هذه - القاعدة العامة للاقتصاد العالمي . ونظام الحماية هذا ، هو نظام رجعي الى ابعد

الحدود ، لان هدفه لم يعد - كما كان في البدء - حماية الصناعات الوطنية الناشئة ، بل تثبيت اقدام الحصر والاحتكار وحمايتها رغم انها كابوسان يُبهظان كاهل المجتمع بأسره .

ومع ذلك فالرأسمالية لا تكفي ، في كل بلد رأسمالي ، بالدفاع ، بل تنتقل الى الهجوم العنيف . والواقع ان تقسيم العمل ، وقد بالغت فيه ابعد المبالغة ، أصبح عالمياً ينتظم دول الارض جميعها ، هذا التقسيم يجعل كل امة من الامم خاضعة لمصادر المواد الاولية وللأسواق العالمية اي خاضعة لبعضها البعض . وعلى كل رأسمالية - اذن - ان تناضل لتأمين حاجتها من المواد الاولية الضرورية لها ، وتأمين تصريف الانتاج . ومعركة البحث عن المواد الاولية ، والسيطرة على الأسواق العالمية تريد شيئاً فشيئاً في حدة المنافسة وضراوتها بين رأسماليات البلدان المختلفة .

والظاهرة المميزة لعصرنا هي ان الأسواق العالمية تسيطر على الأسواق الوطنية الداخلية ، والمزاحمة في الأسواق العالمية قد اصبحت شريعة المجتمع المعاصر . ولكن بما ان الرأسمالية تركز على الوطن لتجابه المزاحمة في السوق العالمية ، فالمزاحمة تقع - عندئذ - بين الامم .

الانتشار الرأسمالي :

وهكذا تتحول الرأسمالية ، بعد سيطرتها على وطن من الاوطان ، الى الخارج . وهي تركز على قواعدها الوطنية

وحضنها القومي الذي يتحرك وفق غاياتها ، وتجهد للسيطرة على العالم ، كما سيطرت على الوطن . وهذا الانتشار يفرض نفسه كخطوة محتومة على الرأسمالية في جميع البلدان موجداً نوعاً من التنافس بين الامم العظمى منها خاصة . وما بقيت في العالم مناطق متأخرة شاسعة المساحات ، لم ينفذ اليها الانتاج الرأسمالي بعد ، فالسيطرة على هذه المناطق تخفف من حدة التنافس فتكون بمثابة صباية يتسرب منها انتاج البلدان الرأسمالية . ولكن حين تقفل المناطق بوجه الانتاج الرأسمالي ، (اما لان المناطق المذكورة اصبحت مستعمرات مقفلة او حقلاً خاصاً للبلد المستعمر ، واما لان هذه البلدان المتأخرة قد صُنعت) فإن التنازع الخفي بين الامم الرأسمالية يضحي عندئذ معركة سافرة في سبيل الاسواق العالمية .

وتشتد حدة المعركة في سبيل هذه الاسواق ، وتبلغ حدها الاقصى من العنف والضراوة ، وهذا ما يحمل الرأسمالية حملاً على تعبئة الامة لمواجهة المعركة والاستمرار فيها ، وهكذا تصبح المزاخمة بين الرأسماليين على الاسواق العالمية صراعاً مكشوفاً بين الامم .

اما التمرکز والحصر ، اللذان تحققا داخل حدود الوطن ، فيجئنا الى التحقق بعد ذلك على الصعيد العالمي .

ولذلك نرى الاطار القومي - مهد الرأسمالية ومرتمها الحصيب - يضيق كثيراً بقوى الانتاج الضخمة التي دفعها هو

الى الحركة . فالرأسمالية تحوّل وجهها عندئذ شطر الاسواق العالمية . والامة تضحي قاعدة تستخدمها الرأسمالية نقطة انطلاق في توسعها .

لهذا السبب كانت الرأسمالية هي الطريق المعبدة للاستعمار .

الدولة

الاطار الحقوقي :

الوطن هو الاطار الحقوقي الجغرافي الذي تنشأ فيه الرأسمالية وتنمو . وهو اطار تسيطر عليه الرأسمالية وتتخذة قاعدة للسيطرة على الاسواق العالمية .

ولكن الوطن ، ليس اطاراً جغرافياً فحسب ، بل هو اطار حقوقي ايضاً . اي مجموعة من المؤسسات تتمثل بالدولة . فعلى اذن ان نعرّف ماهية الدولة والدور الذي تلعبه - في تطوير المجتمع الرأسمالي : الدولة هي التعبير الحقوقي عن الامة . وهذا يعني ان مظهر الدولة ونوعها متعلقان بكيانها الاقتصادي وتناسب القوى بين مختلف طبقات الامة . وكما كان بوسع هذا الكيان ، وذلك التناسب ان يمثلا الدرجات المختلفة لتطورها ، فقد استطاعت الدولة ان تختلف مظهرأ وطبيعة ونوعاً ، وفقاً للازمة والبلدان . ونستخلص من ذلك قاعدة عامّة هي ان الدولة ذات النظام الملكي والحكم الشخصي الفردي يقابلها عادة كيان اقتصادي

وسط بين الاقطاعية والرأسمالية ، والدولة ذات النظام الملكي البرلماني ، او الجمهوري البرلماني ، يقابلها كيان اقتصادي رأسمالي .

ولما كانت الدولة تعبيراً عن تناسب القوى بين مختلف طبقات الامة فقد اوضحت ايضاً المدافع الامين عن مصالح الطبقة الاقوى . اي الطبقة التي لها السيطرة الاقتصادية . والدولة في المجتمع الرأسمالي هي اذن المدافعة عن حقوق الطبقة الرأسمالية . وبصورة عامة نجد الدولة دوماً اداة للاضطهاد تستخدمها الطبقة الحاكمة حين يكون ثمة طبقة حاكمة - وهذا ليس شرطاً دائماً من شروط المجتمع . ولكن يجب ان لا نتمسك بحرفية هذا التعريف ، خاصة وعلينا ان لا نعتبره مذهباً ثابتاً ازلياً ، ذلك لان الطبقة الرأسمالية ليست موحدة العناصر ، والى جانب هذا فانها تقع تحت تأثير الطبقات الاخرى في المجتمع ، وضغطها . وفي اكثر الاحيان تكون مضطرة الى اخذ مصالح الطبقات كلها بعين الاعتبار . بل قد تتخلى لها عن جزء من سلطتها .

وعلينا ان لا ننسى ، من ناحية ثانية ان الكيان الاقتصادي للمجتمع ، يتغير باستمرار سواء اراد البشر ام لم يريدوا ؛ يتغير كلما تقدمت تقنية وسائل الانتاج ، وهذا التغير يؤدي الى تحول في نسبة القوى بين طبقات المجتمع ؛ والدولة تتأثر عندئذ بهذا التحول وتقع تحت وطأته .

واذا قارنا - مثلاً - بين الدولة في مطلع القرن التاسع عشر في فرنسا ، وبين الدولة نفسها في مطلع القرن العشرين ،

وجدنا ان الفرق بينهما هو ما يلي :

في مطلع القرن التاسع عشر، كانت الدولة في ايدي اصحاب الاملاك الكبيرة (١) والطبقة البورجوازية قد اخذت ، وهي في جبهة المعارضة ، تغلغل في جسم الدولة .

اما في مطلع القرن العشرين فقد كانت الدولة في ايدي الطبقة البورجوازية والطبقة العاملة بدأت تغلغل في جسم الدولة. وسنرى بعد قليل ان الدولة تغيرت وتطورت في الاتجاه الانتاجي الجديد، منذ الحرب العالمية الثانية، وتبعاً لتغير الكيان الاقتصادي ونسبة القوى بين سائر طبقات المجتمع .

تدخل الدولة :

في البدء كانت الرأسمالية فردية حرة على الخصوص . وما كانت تعرف الا قانوناً واحداً ، ونعني به قانون المزاخمة. وما كانت تعترف بأي تنظيم وخاصة من جانب الدولة . فـ « حرية العمل ... حرية التصرف » هو شعارها الوحيد. ولكن المزاخمة الحرة ادت الى التمرركز والى شركات الحصر. والحصر والتمرركز

١ وهذه هي أم ملاحظات سان سيون . وقد لخص « هوبير بورجان » المبادئ العامة للنظرية سان - سيمونية فقال: «اولى هذه الحقائق الاساسية التي قاد التأمل سان سيون اليها هي ان الصناعة تمتلك في يدها اعظم قوة انتاجية خلاقة في الوجود . وهي تمثل هذه القوة حق التمثيل . ولكن ليس في يدها ، من ناحية ثانية ، ازمة السلطة السياسية المتناسبة مع قوتها . فهذه السلطة لا زالت في ايدي العسكريين او الملاكين الذين ترك لهم تطور التاريخ السلطة بعد ان نخطاهم ...

يتطلبان تنظيمًا: وظهر هذا التنظيم الى الوجود، خاصاً في باديء الامر (اي أن النقابات المهنية هي التي اوجدته) ثم اصبح عاما اي من انشاء الدولة ، وتحت اشرافها .

والتنظيم العام ، وبمعبر آخر، تدخل الدولة، عمّ شيئاً فشيئاً وتطور بتطور وسائل الانتاج .

ومعلوم ان هذه الوسائل حين تعظم حتى تصبح ضخمة جداً جبارة جداً ، تتحول فعلاً الى مصالح عامة . لان المجتمع لا يستغني عنها . وكل توقف عن الانتاج يصبح عندئذ نكبة تحل بالامة . ويضحي من المستحيل ، ترك وسائل انتاج كهذه في يد الاشخاص ؛ يستخدمونها كما يشاؤون. وتدعو الضرورة الى تنظيم عام يوضع على اساس المصلحة العامة . وتتدخل الدولة لتحديد حقوق المالكين . وهذا ما يحدث عادة - وفي جميع البلدان - في مرافق السكك الحديدية والنقلات المشتركة وشركات الماء والغاز والكهرباء والسكن وشبكات الهاتف والبرق ... الخ ...

وبنشأة الشركات المساهمة واصدار السندات، وتطور القروض يتسع التنظيم العام شيئاً فشيئاً لينتظم اعظم وسائل الانتاج ثم يحل في ادقها واصغرها .

واخيراً يبدأ تطور الحركة العمالية ، وتأسيس المنظمات والنقابات ، فينهدان الى تنظيم شروط العمل والاجور. وفي هذه القضية ايضاً يكون التنظيم خاصاً في البدء ، اي محصوراً بين اصحاب العمل والعمال ؛ ولكن حين تدخل الساحة حشود هائلة

من الاجراء ، يبلغ عددها الملايين ، يصبح التنظيم عاماً . وهكذا ينشأ التشريع الاجتماعي . وهذا التشريع يتسرب أخيراً الى سائر علاقات العمال بأصحاب العمل .

فالرأسمالية تؤدي في تطورها واكتسابها حدود الضخامة الهائلة الى تنظيم عام ، وتدعو الى تدخل قوة منظمة وهذه القوة هي الدولة . والدولة تتدخل ايضاً لحماية الحصر القومي من المزاحمة الاجنبية ، ولموازرة الرأسماليين في السيطرة على الاسواق العالمية . وعندئذ تتحول المزاحمة بين الرأسماليين على هذه الاسواق الى نزاع سياسي بين الامم يقودها الى حرب هدفها : حمل التمرکز والحصر الى الصعيد العالمي .

* * *

ان وجود الوطن كاطار جغرافي وحقوقى مستقل بادارة شؤونه ، (اي تقسيم العالم الى امم تتمتع كل منها بسيادتها القومية الخاصة) ، من شأنه ان يحول المزاحمة بين الرأسماليين على الاسواق العالمية الى نزاع دائم بين الامم ؛ لقد كانت المزاحمة بين الرأسماليين في القرن الماضي تحمل كل رأسمالي على توسيع مشروعه للقضاء على مزاحمه وضمان عدم قضاء مزاحمه عليه . واليوم يتعم على كل امة ان تخطو خطوة رهيبة قاسية وذلك بالتطور والتكامل لتصبح قوة تقضي على اخصامها او تموت .

الفصل الثاني

المزاخمة بين الدول :

كانت نشأة الوطن ضرورية لتطور الرأسمالية . كانت ضرورية في بادىء الامر ، لان حدود الوطن هي الاطار الذي تحطم في داخله جميع الحواجز الاقطاعية . وكانت ضرورية بالتالي ، بصفتها اطاراً تتخذه الرأسمالية درعاً تحميها من الاجتياح الاقتصادي او السياسي المتوقع الحدوث : دوماً ، والذي من شأنه - لو حدث - ان يشل تطورها . واخيراً كان الوطن ضرورياً لنشأة الرأسمالية بصفته حقلاً تملك وحدها حق احتكاره وحصر انتاجه . وتبلغ الرأسمالية هذه المرحلة فتأخذ في تعبئة الامة اقتصادياً وسياسياً للسيطرة على الاسواق العالمية .

وهذه الظاهرة تحدث في آن واحد وفي جميع البلدان وقد تختلف قوتها في بلد عن قوتها في بلد آخر . ومنطق الرأسمالية انما يرتكز على الانتشار ، الانتشار الدائم ، ولا شيء غير الانتشار . انه قدرها المحتوم ولا مهرب لها منه . وحركة التوسع هذه تبدأ اقتصادية ، ولكن بما ان كل بلد يرغب في التوسع على حساب البلدان الاخرى ويعمل له ، وبما ان كل بلد يجتهد ليقطع

على البلدان الاخرى الطريق ، فهذه الحركة تتحول الى نزاع سياسي عنيف ، فتبدو الحرب عندئذ المخرج الوحيد الذي يشق السبل امام الانتاج الرأسمالي . وهكذا « فالرأسمالية تحمل في حناياها الحرب ، كما تحمل الغيوم العاصفة » . ولكن منذ اللحظة التي تصبح فيها الحرب خطراً دائماً يهدد الحضارة ، فان كل امة ترى نفسها مرغمة على الدفاع عن سلامتها بالتأهب للحرب . وهذا الموقف القسري يحقق تحولاً في الكيان الحقوقي المجتمعي داخل كل وطن من الاوطان .

وقد رأينا كيف تخف حدة المزاخمة - على الصعيد الوطني - بين الرأسماليين او تزول نهائياً بواسطة التمرکز والحصص . ولكن حركة التوسع الرأسمالي قد نقلت المزاخمة الى الصعيد العالمي ؛ ولما كانت الرأسمالية في كل بلد من البلدان تجند الامة كلها لتدعمها في صراعها طلباً للاسواق العالمية ، فان المزاخمة تضحي هي القانون الذي يتحكم بالعلاقات بين الامم . ونحن نعلم ان المزاخمة بين الرأسماليين تحمل كلاً منهم على استكمال الآلات ومضاعفة الانتاج وتضخيمه دون انقطاع والا تعرضت صناعته للزوال ، ونحن نعلم ان كل امة تتخذ اليوم هذا الموقف او تحمل عليه حملاً ، لانها معرضة لفقدان استقلالها وسيادتها اذا لم تطور وسائل الانتاج عندها بسرعة تتناسب وسرعة الامم الاخرى . وان ضرورة الاستعداد لمواجهة اخطار الحرب تجعل الحاجة الى تطوير قوى الانتاج اشد واعنف . وقد ظهرت هذه الحاجة جلية

عقيب الحرب العالمية الاولى . والواقع ان الحرب الحديثة هي حرب عناد فقط ، وذلك تبعاً للتحسين الهائل الذي طرأ على فنون التسلح : والقوة العسكرية في امة من الامم تتوقف اليوم وفي المستقبل على قوتها الاقتصادية ، اي على درجة تطور قواها المنتجة .

فتدعيم الانتاج واذكاؤه دون انقطاع ليصبح قوياً ، هو القانون الذي يتحكم اليوم بكل امة تمهيا للمحافظة على سلامتها وسيادتها وما بقي العالم مقسماً الى اوطان عديدة ذات سيادات متناحرة ، فهذا القانون سيطر هو سيد المجتمع بأسره .

نقيضة جديدة :

على الامة ان تكون قوية للمحافظة على سيادتها : ولكي تكون قوية ، عليها ان تطور انتاجها دون انقطاع ولا ترضى باي تأخر عن ركب الامم الاخرى . ولكن نمو الانتاج ، نمواً مستمراً ، يصطدم اخيراً بالطريقة الرأسمالية لاستخدام وسائل الانتاج .

قررنا في اجائنا السابقة ان المحرك الاول للانتاج الرأسمالي هو الربح . ولكن السعر الكسبي يميل الى التدني كلما زاد تطور الانتاج . وهذا الميل يتبعه حتماً تقلص في الجهاز الرأسمالي . وسر هذا التقلص ان الجهاز الرأسمالي يجهد - بعد ذلك - لتحديد الانتاج والمحافظة على اسعار يمكنها ان تؤمن الربح تأميناً كافياً . ولا شك في ان شركات الحصر هي من الوسائل الفعالة التي يمكنها

تحديد الانتاج . وظاهرة التقلص هذه اشهر من ان تفصل فيها الحديث ، بل نكتفي فقط بذكر حوادث ائتلاف المنتوجات التي شاعت قبل الحرب العالمية الثانية والتي كانت تهدف الى تأمين الربح والمحافظة على « قداسه (١) » .

وعندئذ نكون ازاء نقيضة جديدة ، مركبة ، من الصعب التغلب عليها : فمن جهة ، ضرورة انهاء الانتاج لحماية ربح الرأسمالي ؛ وسيكون بعد ذلك تعارض بين مصالح الوطن ومصالح الرأسمالية ؛ والامر بعد ، جلي لا يترك مجالاً للظن والتأويل : فاما ان تندعم اركان الرأسمالية وتتدنى قوة الامة واما ان تحطم الرأسمالية . وهذا التنازع بين الرأسمالية والامة يعني ان الدور التاريخي للرأسمالية قد انتهى . ان احداث الحرب العالمية الاولى قد دلت ، ولو بصورة غامضة ، على التناقض بين الرأسمالية التي يهدف الانتاج فيها الى الربح ، وبين الامة التي يهدف الانتاج فيها الى سد حاجات قومية عامة . وللتغلب على هذا التناقض اضطرت الدولة ، وهي التعبير الحقوقي عن الامة ، الى التدخل لتنظيم الانتاج والتوزيع وفقاً لضرورات الحرب . وبعد نهاية الحرب خفت تدخل الدولة في تنظيم الانتاج والتوزيع ولكن ابتداء من ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، وعلى اثر الازمة الاقتصادية الكبرى تلا، تقلص الرأسمالية تحديد شامل لمصادر الانتاج ومرافقه

(١) خطر للانجليزي جون هارغريف ان يحمي اسماء الصحف التي ذكرت اثناء وحوادث الائتلاف . ويستطيع القارئ ان يجد ثبوتاً لهذه الحوادث منشوراً في جريدة « البعث الجديد » الاشتراكية عدد اول اذار ١٩٤٩ .

ورأت كل امة نفسها مضطرة الى تدارك الشلل في جهازها الانتاجي ، وعمّ تدخل الدولة سائر المرافق ؛ والتدخل ، في الاصل ، انما يميل الى موازنة الانتاج الرأسمالي . فالدولة تجهد لتحريك عجلات الانتاج باعطاء القروض وبذل المساعدات . ولكنها تحل ، في النهاية ، وازاء الحاجات القومية الملحة ، محل الرأسمالية .

وقد كان حلول الدولة محل الرأسمالية تدريجياً ، منذ الحرب العالمية الاولى الظاهرة المميزة لعصرنا . ولا شك في ان آفاق هذه الظاهرة كانت متسعة ارضيقة تبعاً للبلدان ، متباطئة او متسارعة نسبة الى قدرة الامة وطاقاتها الاقتصادية والانتاجية . (في المانيا كانت الظاهرة اوضح منها في الولايات المتحدة) ولكن هذا لا يمنع من كون هذه الظاهرة عامة شاملة ؛ وقد اوضحتها الحرب الثانية بما لا مزيد عليه .

ان حلول الدولة محل الرأسمالية يؤدي الى تغيير في الكيان الحقوقي للمجتمع ، ويوجد اقتصاد مرحلة انتقالية نسميه « اقتصاد الدولة (١) » .

١ يعتبر جيمس بورنهام (في كتابه « عصر التنظيم ») عهد اقتصاد الدولة مجتمعاً جديداً تسيطر عليه طبقة جديدة من المستثمرين المديرون . اقرأ في « المجلة الاشتراكية » بأعداد نيسان نوار حزيران ١٩٤٨ نقداً لهذه النظرية بقلم يار رامير عنوانه « الانقلاب الديكتاتوري والاشتراكية »

الفصل الثالث

طبيعة اقتصاد الدولة وخصائصه

سلطة الدولة :

تبادر الامة الى الدفاع عن سيادتها ومواجهة الحرب المحتملة الوقوع في كل حين ، وذلك بتدارك الشلل في جهاز الانتاج ومعالجته ، والقضاء على الفوضى الاجتماعية التي تشهدها الرأسمالية. وهكذا تحمل حملاً على تسلم ادارة القوى المنتجة ووضع يدها عليها لتستبدل الاقتصاد المؤسس على الربح، باقتصاد ركائزه حاجات المجتمع واهدافه المصلحة العامة . وقد رأينا ان الدولة هي التعبير الحقيقي عن الامة. فهي — إذن — المؤسسة التي ستخلف الرأسمالية : وهذا التحول يؤدي الى انفجار الكيان الحقيقي للمجتمع الرأسمالي. ويظهر تدخل الدولة بصورة مباشرة ، او غير مباشرة، فالحالة الاولى تتمثل بتنظيم الاقتصاد وتنسيق العلاقات الاجتماعية، والحالة الثانية بتأميم الملكية . ان تدخل الدولة في شؤون الحياة الاقتصادية وقضايا العلاقات الاجتماعية ليس بدعة جديدة . غير ان ما يميز الحاضر عن الماضي في هذا الخصوص هو الصفة العامة الدائمة التي اكتسبها هذا التدخل الحديث وعلى الاخص مغزى هذا

التدخل ومدلوله. إذ أنه يمنح - في الحقيقة - الى تحطيم الكيان الحقوقي للمجتمع الرأسمالي . والواقع ان حجر الاساس في هذا الكيان ، وهو « حق الملكية » سرعان ما يتحطم بعد انتصار تشريع اقتصادي اجتماعي مالي جديد يحدد من حقوق الرأسماليين ويقيدها .

وهذا التشريع يأخذ في التكامل والتطور رغم ما يعترضه من عقبات ، ورغم الخطوات العائرة الاولى التي يتلمس بها المجتمع طريقه ، في حلك النظريات وفوضى الجدل . وكما عظم هذا التشريع الاشتراكي تضائل حق الملكية تضائلاً مطرداً الى ان يصحى تعبيراً حقوقياً اجوف (١) ونحتج لما نقول بذكر بعض ملاحظات « هنري دي كوجي » في كتابه « مراحل الحقوق » اذ يقول :

« يرمي الاقتصاد الموجه ، في عهدنا الحاضر ، الى تجريد حق الملكية من كل معنى . وجليّ ان نرى - من الوجهة العامة - ان عمليات التدخل المتكررة التي قام ويقوم بها المسترعى المعاصر ، قد حدثت كثيراً جداً من مفهوم الملكية الخاصة كما عرفته فرنسا في القرن الماضي مثلاً . وفي عصرنا الحديث برزت اتجاهات مماثلة في جميع البلدان المتقدمة ، بدرجات متباينة ، صعوداً وهبوطاً ، هذا

(١) قد تبقى مظاهر العرف الحقوقي رغم زوال الحق العيني منذ زمن طويل . ونضرب لهذا مثلاً بسيطاً عميق الدلالة : يطلب المستأجر في احدى البنايات اذنا من مالكا لتزويد اجهزة الهاتف والغاز ولكن ليس للمالك الحق برفض هذا الطلب .

صحيح ولكن حركة هذه الاتجاهات - في ايماننا الحاضرة - هي واحدة .

اما «لوسيان لورا» فيعتقد بأن الملكية الخاصة تستجیل اليوم شيئاً فشيئاً الى خدمة عامة او مؤسسة للنفع العام. «كان لصاحب المشروع الصناعي في ظل الرأسمالية الحرة ، الحرية التامة بتشغيل آلاته او إيقافها ، وذلك وفقاً لرغباته وأهوائه . وهذا لم يعد مكناً في حيز واسع من الاقتصاد المعاصر ، حيز ما زال يتسع يوماً بعد يوم . لقد اخذ القانون يجد أكثر فأكثر من حق المالكين في تصرفهم بما يملكون . فالملكية تتخذ صفة المؤسسة العامة رغم بقاءها رأسمالية ؛ وصفتها هذه كمؤسسة عامة انما تبرز للعيان بصورة اوضح ، في ما يتعلق بالخطوط الحديدية (أكانت مؤتممة او لم تكن) والنقلیات العامة في المدن الكبرى وشركات الغاز والكهرباء والماء والهاتف والبرق الخ... ان تطور الملكية شطر الخدمة العامة يكتمل حين لا تعود هذه المؤسسات ملك الدولة او المحافظة او المديرية . فإما ان تكون الملكية عندئذ جماعة (داخل إطار الوطن او المحافظة او البلدة) واما ان يكون استخدامها ، وقد انتزع من المالكين الاخصاء ، مرتبطاً بتنظيم تعاووني جماعي عام (١) . »

وثمة تدخل مباشر الى جانب التدخل غير المباشر . وذلك

(١) لوسيان لورا « بحث مقارن في يان ١٨٤٨ الشيوعي وحالة الاقتصاد العالمي المعاصر » .

حين نحلّ الدولة تماماً وصراحة محل الرأسماليين، سواء أحدث ذلك بالقوة والعنف (روسيا) أو بالاصلاحيات التي تتناول الكيان الاقتصادي (انكلترا) أو بالمساعدات والقروض (الولايات المتحدة). فهذا شيء يتعلق بالشكل لا الجوهر؛ ومرده الى ظروف محلية. والمهم في الموضوع ان الملكية العامة بدأت تخلف الملكية الخاصة. وانها لظاهرة عامة شاملة يمكن ان نلاحظها في سائر البلدان. ولا شك في انها لا تبلغ في جميع البلدان درجة تطويرية واحدة ولكن اتجاه التطور يكون واحداً على كل حال.

وليس من ريب في ان الرأسمالية تودّ على تدخل الدولة وتقاومه بما وسعها. ولكنّ مقاومتها تذهب ادراج الرياح. ففي حالة نجاحها باطلاق الحرية للقوانين الاقتصادية كي تلعب دورها، فان هذا يدفع بالمجتمع الى ازمة جديدة، تؤدي الى ضرورة تدخل الدولة تدخلاً صريحاً مباشراً. ان التجربة التي نعيشها اليوم هي اعمق التجارب دلالة في هذا الشأن. فقد شهدنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في جميع الدول العظمى (ما عدا انكلترا) تراخياً في التنظيم الاقتصادي وتراجعاً عنه. وخاصة فيما يتعلق بمراقبة الاسعار، وبالتوزيع. وسرعات ما ظهرت النتيجة، وهي ازمة تهدد جميع بلدان العالم. ولولا التأهب للحرب وما يتبعه من اعمال صناعية ضخمة لكان الشلل الاقتصادي قد عمّ الآن ارجاء العالم.

نظام التدخل الشامل :

ازاء هذا الشلل الذي يهدد جهاز الانتاج ، يصبح تدخل الدولة قضية حياة او موت بالنسبة الى الامة ، ويشهد الخطر فيتابع الانقلاب الاقتصادي العام تطوره ، رغم تردد المسؤولين عنه وتراجعهم . وهذا الانقلاب يتميز بخصائص رئيسية ثلاث :

(١) تستبدل بالملكية الخاصة تدريجياً الملكية العامة .
(٢) تحل الدولة محل الرأسماليين في ادارة الحياة الاقتصادية وتوجيهها .

(٣) تخلف حاجات الامة ، بصفتها قوة ذات سيادة ، الربح الذي كان المحرك الوحيد للانتاج .

ويمكن ان نلمس مظاهر حلول الملكية العامة محل الملكية الخاصة ، جليلة واضحة ، في نمو الملكية الوطنية العامة ، وبعد مقارنة نجريها بين قوى المشاريع العامة والمشاريع الخاصة .

ومن ناحية ثانية ترى مساهمة الدولة في المشاريع الخاصة تزداد يوماً بعد يوم . واخيراً يأتي نظام الضرائب الحديث فيعمل جاهداً على وضع الملكية الخاصة في يد الدولة بصورة تدريجية .

اما فيما يختص بادارة الحياة الاقتصادية فنلاحظ ان الرأسماليين يحلون شيئاً فشيئاً عن مراكز القيادة الاقتصادية . والواقع ان الامر لا يقتصر على توسع الملكية العامة على حساب الملكية الخاصة فحسب بل ان الملكية الخاصة اخذت تخضع لتنظيم

اقتصادي اجتماعي جديد يتزايد شدّة واحكاماً يوماً بعد يوم .
والتشريع الاقتصادي (والمالي منه خاصة) قد خطا في السنوات
الاخيرة خطوات جبارة نحو هذه الغاية الاشتراكية في جميع
البلدان على السواء .

التشريع الاجتماعي :

لا تقتصر المهمة التوجيهية الاقتصادية للدولة على مظهر واحد
هو التشريع الاقتصادي المالي . فإن التشريع الاجتماعي هو
مظهر من مظاهرها الاخرى ذات الدلالة العميقة . فالاجور
وشروط العمل وظروفه تخضع اكثر فاكثر للنظم القانونية
المستحدثة او لاتفاقيات جماعية لها فعل القانون . والذي يستحق
الذكر ، قبل هذا ، لدلالته العميقة ومغزاه ، ان تشريعاً ظهر
منذ الحرب العالمية الثانية ، يمنح الى تحديد دور العمال ودور
اصحاب العمل وصلاحيه كلا الطرفين في المشاريع وذلك بايجاد
ما يسمونه « لجان المشاريع » . وكذلك مشروع الضمان الجماعي
الذي بدأ ينتشر اكثر فاكثر في جميع البلدان . هذا التشريع
يفرض نفسه فرضاً على جميع اصحاب المشاريع فلا يستطيعون
التخلص من موجباته وشروطه . واصبح الرأسماليون ، وقد
حملوا على الامثال لاحكام هذا التشريع ، في حكم منفذي
المشاريع لا اكثر ، وذلك بانتظار زوالهم النهائي .

هدف الانتاج :

هكذا تدعم وظيفة الدولة الموجهة للحياة الاقتصادية ،

وترسخ اصولها يوماً بعد يوم. وهذا الحدث هو الظاهرة المسيطرة على تطور الاقتصاد العالمي . وهي نفسها الظاهرة التي نلاحظها اذا انعمنا النظر في ما يختص بهدف الانتاج . فالربح لم يعد هو المحرك الاساسي للانتاج (١) والواقع انه لم يعد ذلك المحرك الفعلي في كثير من الصناعات الكبرى . اما لان هذه الصناعات قد اتمت واما لان الدولة فرضت عليها برنامجاً خاصاً للانتاج . فالطاقة الذرية - وهي احدث الصناعات ، والصناعة التي ستلعب دوراً اساسياً في المستقبل - لم تخضع قط لقانون الربح . فقد كانت بيد الدولة ، منذ ولادتها ، وظلت كذلك . ولما كانت تطور الانتاج ونموه شرطين لضمان السيادة القومية فان حاجات الامة هي التي ستحرك الانتاج وتضبطه وهذا يعني ان هدف الانتاج يميل بصورة تدريجية الى سد حاجات الامة (٢).

الملكية العامة ، ودور الدولة التوجيهي ، وسد حاجات الامة ، هذه هي - اذن - خصائص اقتصاد الدولة .

طبيعة اقتصاد الدولة :

ان تحويل النظام الرأسمالي الى اقتصاد دولة ظاهرة عالمية عامة. والواقع ان تطور جميع البلدان ، منذ عهد الحرب العالمية الاولى حتى اليوم ، يميل الى ان يصبح عاماً ، ينتظم العالم ،

(١) يجب ان لا نخلط بين الدور المحرك الذي يلعبه الربح، وبين الربح نفسه.

(٢) لا نهمنا كثيراً بطبيعة هذه الحاجات ، فهذه مسألة اخرى ، سندرسها

في اواخر بحثنا ، والذي يهنا هنا هو الدور المحرك الذي تلعبه الحاجات .

مستجيباً بذلك الى الخصائص التي يبتناها في ما سبق من البحث . لكن اذا كانت هذا الاقتصاد - اقتصاد الدولة - لم يبلغ غايته من التقدم والتكامل ، فليس من شك بانه هو المظهر الاقتصادي الآخذ في الشمول والتوسع ، وان الرأسمالية آخذة في التقلص والزوال . وهذا يدلنا على اننا لسنا ازاء حادث عرضي ، بل ازاء نتيجة محتومة لتطور الرأسمالية في عالم مقسم الى امم مستقلة ذات سيادة . وضرورة وجود اقتصاد الدولة انما نتجت عن التطور التاريخي . والحقيقة ان الاشتراكية لما كانت مظهراً تاريخياً للمجتمع ، ينبع من تطور الرأسمالية نفسها ، فان وجود مرحلة انتقالية ، تصل الرأسمالية بالاشتراكية ، يصبح ضرورياً .

ان الرأسمالية توجد هي نفسها ، في تطورها ، المظاهر الاشتراكية للانتاج . وما ان توجد هذه المظاهر حتى تأخذ في التطور الحاطف السريع بينما تتضاءل مظاهر الرأسمالية وتنقلص . وتأتي مرحلة تتوازن فيها مظاهر الانتاج . ولكن هذين المظهرين متعارضان بالاصل ، اي ان احدهما لا يستطيع النمو إلا على حساب الآخر ، ولذلك يشتد النزاع ويزداد خطورة كلما دنا التطور الانقلابي من مرحلة التوازن . وحينئذ يبلغ غفقه الاوج ، فيرجع المجتمع رجاً . وتنتج عن ذلك ازمة اجتماعية تعرض حياة الامة للخطر ، فيصبح تدخل الدولة في تلك المرحلة الوسيلة الوحيدة لاعادة التوازن الاجتماعي ، ويظل تدخل الدولة ضرورياً ما لم تنتصر المظاهر الاشتراكية للانتاج على سواها من القوانين

والنظم انتصاراً حاسماً مبنياً .

اذن فاقتصاد الدولة هو مرحلة انتقالية ، ولذا سميناها بهذا الاسم . وهذا التعبير هو في رأينا ، افضل من « رأسمالية الدولة » وذلك لان الخصائص الرئيسية لاقتصاد الدولة ليست رأسمالية ، ولكنها من ناحية ثانية لم تتحول بعد الى مظاهر اشتراكية محضة تتبع لنا الموافقة على تسميتها « باشتراكية الدولة » فنظام انكلترا اليوم مثلاً لم يعد رأسمالية دولة . كما ان نظام الاتحاد السوفياتي لم يصبح بعد اشتراكية دولة محضة ناجزة . ويردد بعض المتشددين السطحين المتمسكين بحرفية الماركسية لا يرونها ان الدولة هي اداة اضطهاد تستخدمها الطبقة الحاكمة ؛ فتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ليس الا وسيلة تتشبث بها الرأسمالية لتبقى . ويترب على هذا اعتبار اقتصاد الدولة طوراً جديداً من اطوار الرأسمالية . والشيوخون انما ينطلقون من هذا المبدأ ، ويصدرون عن هذا التفكير ، حين يعتبرون الاتحاد السوفياتي بلداً الاشتراكية الصحيحة . وهم يرون ان الدولة اصبحت هناك ، بعد القضاء على الطبقة الرأسمالية بثورة ١٩١٧ ، تقتصر على خدمة الطبقة العاملة ؛ والواقع ان هؤلاء واولئك ينسون حقيقة بسيطة ، هي انه لا توجد في فترات الانتقال ، طبقة حاكمة موجهة .

فلو كان ثمة من طبقة كهذه ، لزالنا عن هذه المرحلة صفتها الانتقالية . ان النظام الملكي المطلق الذي نجده على درجات مختلفة في جميع البلدان ، كان هو الخاصة الاساسية للمرحلة

الانتقالية بين نظام الاقطاع ونظام رأس المال .

ومن المستحيل ان نجد طبقة مهيمنة موجبة خلال هذه المرحلة . فالنبلاء لا يشكلون طبقة حاكمة ، ومن اين لهم ذلك ، وقد فقدوا صلاحياتهم ، او تخلوا عنها لصالح الملكية المطلقة ؟ والبورجوازيون لا يشكلون تلك الطبقة . فمنهم تألف - في الواقع - طبقة المستقبل ولكنهم لم يبلغوا بعد القوة التي تتيح لهم ان يلعبوا دورهم التاريخي المقبل . فالملكية تكون عهدئذ الحكم بين الطبقتين . وهي تدرع آنأً بهذه الطبقة وآناً بتلك ، لتسيطر عليهما جميعاً . بيد ان هذه الملكية المطلقة تجد نفسها مضطرة الى تحقيق الوحدة القومية ، والتمركز السياسي ، وتنمية الانتاج وذلك في سبيل ضمان سيادتها الملكية المطلقة . وهي باتخاذها هذه الخطوات تذكي الرأسمالية ، وتضمن نشوء المرحلة الانتقالية .

هذه الظاهرة نفسها تتكرر في ظل « اقتصاد الدولة » حيث لا تعود الطبقة البورجوازية هي الطبقة المهيمنة الحاكمة ، بعد ان خسرت صلاحياتها وامتيازاتها ، او تخلت عنها للدولة ؛ اما الطبقة العاملة فلم تبلغ بعد مرحلة من التطور تتيح لها ان تخلف الطبقة البورجوازية . وبذلك تصبح الدولة الحكم الوسيط بين اعظم طبقتين من طبقات المجتمع المعاصر . ولكن الدولة تضطر الى تركيز جهاز الانتاج في يديها ، وتطوير الانتاج ودفعه الى الامام ، وذلك لضمان سيادتها وقوتها . وهذا يذكي تطور المظاهر

الاستراتيجية للانتاج ، ويضمن مرحلة الانتقال .

حاجات الامة :

اذن فاقصاد الدولة ليس مرحلة معينة من مراحل الرأسمالية كالاستعمار مثلاً . انه اقتصاد مرحلة انتقالية تخلصت نهائياً من وراثت الرأسمالية وعواقبها . اما كون بعض الرأسماليين يشغلون كأفراد وظائف مهمة في ادارة المشاريع ، فلا يغير شيئاً من طبيعة اقتصاد الدولة : كما ان وجود النبلاء في مراكز الادارة الصناعية ، عهد الملكية المطلقة ، لم يكن في الماضي ، ليغير شيئاً من طبيعة هذا النظام . بل نجزم الرأي فنقول ان وجود هذه العناصر امر محتوم في البدء وكما ان طبقة النبلاء كانت تشغل اكثر الوظائف الرسمية في مطلع عهد الملكية المطلقة ، نجد ان الطبقة البورجوازية تشغل اكثر المراكز المهمة الموجهة في مطلع عهد اقتصاد الدولة . وكيف لا والطبقة العاملة لم تكتسب بعد الطاقة العقلية ولا الدربة الفنية التي تتطلبها هذه الوظائف . ولكن الطبقة العاملة تحتل هذه المراكز بالتدريج ، كما اكتسبت جديداً من هذه الطاقة ، وتلك الدربة (١) .

(١) هنا نلاقى مع فكرة برودون عن طاقة الطبقات العاملة .

وقد ردّ سير ستافورد كريس على النقابات الانجليزية حول طلب العمال المساهمة بصورة عملية اساسية في ادارة المشاريع الصناعية فقال : « قد لا يتحمس مثل حماسي احد ليلعب المال دورم تماماً في ادارة الصناعات . ولكنني لا اعد مسؤولاً اذا لم تنح لهم منذ خمسين عاماً الا فرص نادرة (هذا اذا كانت قد اتبعت لهم حقاً) لاكتساب الخبرة في هذا الخصوص .

إذا درسنا الملكية المطلقة في أوّل عهدها ، وفي نهايته ، لاحظنا الفرق التالي : في البدء يشغل النبلاء جميع الوظائف الادارية الموجهة او جلها وفي النهاية نلغي العكس ، ونجد ان الطبقة البورجوازية تحتل هذه المراكز . وهذا ما يحدث ايضاً في ظل اقتصاد الدولة . ففي البدء نجد ان اكثر الوظائف الادارية الموجهة انما تشغلها الطبقة البورجوازية . ولكن كلما اقتربنا من نهاية المرحلة الانتقالية ، كلما راحت الطبقة العاملة تحتل اكثر فاكثراً ، المراكز التوجيهية الصناعية العامة . بل في وسعنا ان نقول ان نسبة الوظائف الموجهة التي يحتلها كل من افراد الطبقتين العظيمتين المتنازعتين تبين لنا الدرجة التطورية التي بلغتها المرحلة الانتقالية .

ان « اللجان المشتركة للإنتاج » و « هيئات العمل » قد سمحت بالتقدم في هذا الاتجاه الصحيح العادل ولكن ادارة الاعمال تفترض في العامل خبرة تجريبية عملية تدعّمها تقنية صحيحة معمقة . فعلى « اتحاد الصناعات » ان يكتسب هذه الخبرة في وقت قريب جداً اذا شاء ان يبلغ حالة تمكّنه من المساهمة في الوظائف الادارية المهمة .

قول اورده بيار والين في كتابه « العلاقات بين اصحاب العمل والعمال في انكثرة اليوم » .

الفصل الرابع

تطور اقتصاد الدولة

تتحول الرأسمالية في تطورها ، داخل الاطار القومي ، الى اقتصاد دولة . وهكذا يجيل الى الدارس ان اقتصاد الدولة يجب ان يظهر - حتماً - الى الوجود قبل سواه من الانظمة ، حيث تبلغ الرأسمالية اسمى درجات تطورها . ولكن هذا لا يحدث دائماً بالفعل . ففي روسيا مثلاً رأينا اقتصاد الدولة يظهر والرأسمالية ما زالت في اول عهدها بالتطور . وتردّ هذه الظاهرة الى ظروف داخلية وخارجية .

في البلاد المتطورة الراقية :

كان اقتصاد الدولة - في المانيا مثلاً - قد بلغ مرحلة تطويرية سامية قبيل الحرب العالمية الثانية . وثمة شرطان اساسيان توفرا للاقتصاد الالمانى فأديا الى هذا التطور السريع : ضرورة تشغيل جهاز الانتاج الذي اصابه شلل تام في ازمة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، والشرط الثاني حاجة المانيا الملحة الى فتح اسواق جديدة لتصريف نتاجها . وكان عمل جهاز الانتاج مستحيلاً داخل إطار الرأسمالية : وقد حاولت جمهورية « ويمار » هذا فما نجحت الا

في تعميق الازمة ؛ فتحتم على الدولة ان تخلف الرأسمالية وتقض بيدها الحديدية على اعنة الاقتصاد . وهذا ما قامت به القومية الاشتراكية . اما مسألة فتح منافذ واسواق لتصرف الناتج فقد كان يحول دونها اكتفاء الاسواق العالمية او تشبهاً بناتج الرأسمالية الغربية ، او خضوع هذه الاسواق للحصر والاحتكار . وهذا كله ادى الى تدخل الدولة ولجؤها الى القوة (١) وهذا ايضاً هو ما حققته القومية الاشتراكية التي عبات في ست سنوات (١٩٣٣ - ١٩٣٩) قوى الاقتصاد الالماني في سبيل هدف واضح المعالم بين الحدود : افتتاح اسواق عالمية جديدة . وقد عرف هذا الهدف الاقتصادي شعبياً باسم «توسيع المدى الجوي» .

وتشغيل جهاز الانتاج ، والبحث عن المدى الجوي بفتح منافذ جديدة قضيتان لم تعترضا المانيا وحدها . بل كان من شأنهما ان تعترضا جميع البلدان الصناعية . وقد شهدنا بالفعل ، في سائر البلدان الصناعية بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٩ تدخل الدولة في سبيل هدف مزدوج : تشغيل جهاز الانتاج وفتح اسواق جديدة : ولكن هاتين القضيتين بلغتا في المانيا درجة رهبة الخطورة لا تدانيها فيها البلدان الاخرى . والواقع ان المانيا ما كانت تنعم بامبراطورية استعمارية كانكثرة ، ولا بأسواق داخلية واسعة كالولايات المتحدة . وكانت طاقة القوى الانتاجية في المانيا

(١) التصدير او الموت ! (ادواف هنر)

تفيض على حدود اطارها القومي وتتعداه اكثر من منتج آخر (١) لهذا السبب يبلغ اقتصاد الدولة في المانيا درجة من التطور اسمى من تلك التي يبلغها في البلاد الغربية الراقية الاخرى. ولا شك في ان اقتصاد الدولة قد زال بانهزام الهنارية. ولكن المانيا لا تزال جرحاً دامياً ؛ وتدلتنا استحالة تضديد هذا الجرح على ان العودة الى الوراء امر مستحيل ايضاً. فاما ان تتخطى الاشتراكية اقتصاد الدولة واما ان يعود اقتصاد الدولة فيسيطر على المانيا. وليس ثمة من احتمالات اخرى .

وليس من الصدف ان تكون المانيا بالامس، وانجلترا اليوم البلدين الرأسماليين المتطورين اللذين بلغ اقتصاد الدولة فيهما اعلى درجة من درجات تطوره وتكامله .

بل مرد هذا الى ان البلدين واجها قبيل سواهما الشرطين اللذين اشرنا اليهما : اي ضرورة تشغيل جهاز الانتاج المتوقف ، وتشغيله الى اقصى حد ، ثم ايجاد اسواق عالمية جديدة . ومنافذ لتصريف المصنوعات . ان صرخة هنر : « التصدير او الموت ! »

١ نلاحظ ان انكثرة في حالة مماثلة ، والولايات المتحدة نفسها لم تستطع في افضل السنوات التي سبقت الحرب ، واحصائها ملائمة لها ، من تصدير اكثر من ١٠٪ من مصنوعاتنا . ولكن بحلول الحرب تزايد الانتاج الصناعي ٥٠٪ والانتاج الزراعي ٣٣٪ . والآن وقد انتهت الحرب ، فعلى الولايات المتحدة ان تجد اسواقاً جديدة ومنافذ لتصريف مصنوعاتنا .

« رايت ميلز »

قد انتقلت اليوم الى حناجر الانكليز . وذلك لان المانيا
وانكلترة تواجهان حالة خطرة واحدة : فعند كل منهما جهاز
للانتاج ، يفيض نتاجه عن حاجة الاسواق الداخلية . وليس
امام انكلترة اليوم غير اقتصاد الدولة . والا تعرضت لازمة
رهية تنزل بها فلا تبقي ولا تذر .

فاذا رأينا ان بعض البلاد الرأسمالية الاخرى ، وبخاصة
الولايات المتحدة الاميركية ، لم تتقدم شطر اقتصاد الدولة ،
مثل تقدم المانيا ، فذلك لان حالها الاقتصادية لم تتأزم ولم
تعرض للخطر الشديد ، بل ان اسواقها الداخلية اوسع من
الاسواق الداخلية في المانيا ، كما ان الاقتصاد الاميركي يتمتع
بمحرم عالمي لا يدانيه محرم آخر في خطورته واهميته . ولكن
تطور الاقتصاد الاميركي الى اقتصاد دولة اصبح حقيقة واقعة .
وهذا التطور الانقلابي سيزداد سرعة كلما اشتد خطر الحرب
المقبلة .

في البلدان المتخلفة :

اما في البلدان المتخلفة ، وروسيا على الخصوص ، فالتطور
نحو اقتصاد الدولة يخضع ايضاً ، لشروط ، وظروف ، داخلية
 وخارجية . ولكن هذه الشروط وهذه الظروف تختلف عما
ذكرنا وما تخضع له البلدان الرأسمالية الراقية المتطورة .

فالقضية في البلدان المتأخرة ، ليست قضية تشغيل جهاز
عمل متوقف (وقد لا يكون هذا الجهاز موجوداً او قد يكون

في اول عهده من النمو والتطور) وكذلك فالقضية لا تتعلق بفتح منافذ جديدة للنتاج (وقد يكون هذا النتاج في حالته البدائية وقد لا يكون موجوداً بناتاً) فالقضية التي تواجهها البلدان المتأخرة تختلف عن هذا اختلافاً بيتاً . اذ انه يتحتم عليها ان تنشيء - في حدود الوطن - جهازها الانتاجي وتحمله الى مرتبة تطورية عالية . وعليها ان تحطم - في سبيل هذه الغاية - جميع مخلفات الاقطاعية التي تشل تطور الانتاج .

ونحن نجد من واجب هذه البلدان ، او اكثرها ، ان تغير وضعها الزراعي القديم السقيم الذي يقف كحجر عثرة اولى تحول دون تقدمها ورقيتها . وقد يكون واجب هذه البلدان محصوراً في تحقيق وحدتها القومية وتدعيمها (وقد لا يكون ثمة من وحدة فيجب ايجادها : الهند) (او قد تكون هذه الوحدة مزعزعة - الصين - فيجب تدعيمها (١)) . وينحصر واجب هذه البلدان ، على الصعيد العالمي الخارجي في مقاومة الاستعمار بقوات ووسائل اعظم رقياً وابعد تطوراً من وسائل الاستعمار وقواته .

على البلدان المتأخرة ان تحقق هذه الشروط اذا ارادت الحياة . ومن ناحية ثانية تبلغ الواجبات المترتبة عليها حداً كبيراً من الخطورة والعظمة وذلك بنسبة تأخرها ودرجته . فاذا كانت البلاد جد متأخرة عظم واجبها الانعاش الاقتصادي . وان

(١) قام بتدعيمها ماو تسي تونغ . (المغرب)

عظمة هذا الواجب وضرورته الملحة بما تعجز عنه الطبقة
البورجوازية التي قصرت في مهمتها التاريخية التي تلزمها بتحقيق
هذا الواجب . اما الطبقة العاملة فهي ضعيفة جداً وذلك نتيجة
لضعف تطور الانتاج الرأسمالي . وفي ظروف مماثلة تكون
الدولة هي القوة الوحيدة التي تحل المشاكل المعقدة التي تعترض
مجتمعها . ويمكن ان تلخص خطواتها بقولنا « تصنيع البلاد ،
وتأمين استقلال البلاد » .

للبلدان المتأخرة ان تختار : اما ان تستعمرها البلدان الراقية
واما ان توجد اقتصاد دولة . وهذا الحل الاخير هو سبيلها
الوحيد الى تطوير الطاقة الاقتصادية الضرورية لاستقلالها . هذا
ما حدث بالامس في روسيا وهذا ما يحدث اليوم في الصين وفي
جميع بلدان الشرق .

في الاتحاد السوفياتي :

ليس الاتحاد السوفياتي بلاد الاشتراكية الاصلية كما يؤكد
الشيوعيون . بل في روسيا اقتصاد دولة . وكما انه لا يصح ان
نحكم لشخص من خلال الفكرة التي يكونها هو عن نفسه ؛
فعلينا ايضاً ان لا نحكم لنظام من خلال الفكرة التي يتخذها عنه
رؤساؤه وموجهوه . ان التاريخ لا يابه الا بالمسائل التي يطرحها
هو على نفسه . وهو يهزأ بالمسائل التي يضعها له الناس . ولكي
تكون الاشتراكية ممكنة ، يجب ان تبلغ القوى المنتجة درجة
من التطور تكفي لسد الحاجات او للفيض عنها ولا نغني

الحاجات الاولى البدائية بل جميع الحاجات . وكلما استمر عجز الانتاج عن سد الحاجات ، كل الحاجات ، استحال تطبيق الاشتراكية الصحيحة وكان استثمار الطبقة العاملة - عندئذ - من الامور الطبيعية المحتومة .

ان المسائل الوحيدة التي طرحها التاريخ على بساط البحث عام ١٩١٧ هي المسائل الرحيدة التي كان في وسعه حلها : وهي تلخص في تقويض استبداد القيصرية ، والسعي الى اصلاح زراعي وتصنيع الوطن الروسي وتجنبه خطر الاستعمار . وهذه المسائل لاقت في روسيا حلولاً فعلية . وتشكل البلاد الروسية اليوم وطناً عظيماً مستقلاً ، لا يختلف في عظمته واستقلاله وغاياته الوطنية القومية عن بريطانيا والولايات المتحدة . وقد كانت روسيا الى الامس القريب بلاداً تعتمد على الزراعة ، اما اليوم فهي ثانية القوى الصناعية في العالم . ولكن هذه المسائل لم تحلها سوى الدولة . وذلك بسبب الضعف في تطور الطبقات الاجتماعية .

الاتحاد السوفياتي - اذن - هو اليوم بلد يرتكز على اقتصاد الدولة كالكثرة . اي انه يعيش في ظل مرحلة انتقالية تتجه نحو الاشتراكية . لان الاشتراكية اليوم مسألة يستطيع التاريخ حلها . ولكنها مسألة كما رأينا - لا تطرح على الصعيد المحلي الوطني كما يحدث في روسيا - بل على الصعيد العالمي فحسب .

لقد تنبأ لينين بتطور روسيا « نحو اقتصاد الدولة » ، ولكنه عبر عن هذه المرحلة بقوله انها « رأسمالية الدولة ! »

الفصل الخامس

نتائج اقتصاد الدولة

ان التطور نحو اقتصاد الدولة ظاهرة عالمية نستطيع ان نلاحظها في جميع البلدان . ولا شك في ان هذه البلدان لا تتساوى في درجة تطورها ، لكن هذه الحركة موجودة وسواء اتحدنا عن امم الغرب الراقية المتطورة او عن امم الشرق التي لا تزال في بدء انقلابها فإن اقتصاداً قومياً تسيطر عليه الدولة بدأ يخلف في كل قطر من اقطار العالم ، الاقتصاد الخاص الذي يسيطر عليه رأس المال .

ولكن علينا ان لا نخلط بين الظاهرة في ذاتها ومظهرها السياسي الذي تتخذه احياناً . فهذا المظهر معلق معاً ، بدرجة تطور القوى المنتجة والتناسب بين قوى الطبقات المختلفة والوضع الخاص بكل بلد من البلدان . ونحن نرى وحدة المظاهر مهما كان قوامها السياسي . والمظاهر السياسية تكون ، في اقتصاد الدولة متنوعة نسبة الى درجة تطور القوى المنتجة ومركز كل بلد ووضعه الخاص .

غير انه يترتب على اقتصاد الدولة نتائج من شأنها ان تجر

البلاد الى الحكم الديكتاتوري المطلق ، فالحرب ، اذا استطالت المرحلة الانتقالية وتعدى عهدها حدوده التاريخية الطبيعية .

المزاحة العالمية :

ما ان يصبح اقتصاد الدولة المظهر السائد في مختلف البلدان حتى يغدو التزاحم على الاسواق العالمية صراعاً عنيفاً بين قوات الامم . وهذا الصراع يهدف الى السيطرة على الاسواق العالمية واحتكارها ، والسيطرة على منابع المواد الاولية . وهو ضرورة تفرض نفسها ما بقيت كل امة سيّدة مصيرها . وانسحاب الامة من هذا الصراع يعني الفناء والاضمحلال . ولهذا كان التفاهم بين الامم كوسيلة تضمن السلام وهماً كبيراً . فليس بوسع الامم التفاهم او الاتحاد بل هي : اما ان تزول وتتحطم أطرها القومية تحت ضغط الحركة الاشتراكية الظافرة ، ' واما ان تتفانى (١) .

هذا الصراع بين قوات الامم ، وخاصة حين يتخذ مظهره الحزبي المدمر الرهيب ، يؤدي اخيراً الى تكتل الامم الضعيفة حول الامم القوية ، ويتروّب على هذا التكتل تزايد الحصر والاحتكار لصالح الامم العظمى ، وجعل الصراع اوسع مدى واضخم اسلحة وعتاداً . واهوال الحرب العالمية الثالثة - اذا قدر لهذه الحرب ان تقع - ستتعدى حد التصور والخيال . وذلك لان العالم اليوم مستقطب حول قوتين عظيمتين : الولايات المتحدة

(١) التفاهم الوحيد الممكن بين الامم هو التفاهم في سبيل الحرب ضد امة اخرى او ضد مجموعة من الامم .

والاتحاد السوفياتي . وهكذا تكون اولى نتائج اقتصاد الدولة وبرزها هي الحرب ؛ ولا همنا ان كانت الحكومات تريد الحرب او لا تريد . ولا نجور عليها فنشك في اخلاصها ورغبتها بالسلام . غير ان الحرب والسلم لا يتعلقان برغبة الحكومات بل انهما تابعا لتنظيم المجتمع . وستبقى الحرب ضرورية لا محتومة فحسب ، ما بقيت نظم المجتمع مرتكزة على وجود الامم المستقلة ذات السيادة . اما اتهام الحكومات بالرغبة في الحرب فسخيف مثل اتهام الرأسماليين بأنهم يبحثون عن الازمات : والواقع ان الرأسماليين ينشدون الازدهار ولكن هذا الازدهار نفسه هو الذي يقضي الى الازمة بسبب النظام الرأسمالي . ولا نهزو نشوب الازمات في ظلّ الحكم الرأسمالي الى عجز الرأسماليين او نياتهم السيئة بل انها نتائج تتبع آلية الاقتصاد الرأسمالي وتكوينه وترباط اجزائه . ومثل هذا مثل الحرب . اذ ان سببها ليس النية السيئة او عجز الحكومات بل هي نتيجة لتقسيم العالم الى امم كل امة منها ذات سيادة .

لقد رأينا ان النقيضة الاساسية في النظام الرأسمالي هي التعارض بين الطبيعة الاجتماعية للانتاج ، والصفة الخاصة للملكية وسائل الانتاج وبالتالي ملكية الانتاج . وهذا التناقض يعبر عنه تصارع الطبقات . وكلما ازدادت هذه النقيضة عمقا ، زادت الازمة الاقتصادية الاجتماعية حدة . واقتصاد الدولة ، يلاشي ، اذ يخلف الرأسمالية ، هذه النقيضة او يخفف من حدتها . والحقيقة

انه بالدرجة التي تصبح فيها الملكية عامة ، فتزول عن الانتاج صفته الرأسمالية ، فلا يعود انتاجاً للربح بل للاستهلاك وسد حاجات الامة . والتناقض بين طبيعة الانتاج والصفة الخاصة للملكية ادوات الانتاج يزول : والانتاج ووسائله بكتسبان الصفة العامة . ولكن كما ان المزاحمة التي زالت على الصعيد المحلي قد انتقلت الى الصعيد العالمي كذلك نجد أن التناقض العنيف بين طبيعة الانتاج وبين الملكية الخاصة لوسائله ، قد انتقل هو ايضاً الى الصعيد العالمي .

العلاقات بين الدول :

ان تقسيم العمل ، وقد شجع عليه التقدم الفني المستمر ، قد اندفع في طريقه شوطاً بعيداً . ولتقسيم العمل اليوم ، طابع عالمي شامل . والظاهرة التي كانت في بدء تكوينها غامضة عهد البيان الشيوعي ، اصبحت اليوم واضحة جليلة : وما كان خيالاً في حيز الامكان اصبح اليوم حقيقة واقعة : ونعني بهذه الظاهرة تقسيم العمل . فهو اليوم امر عالمي واقعي شامل . العمل على هذا النحو العالمي كان من نتائجه تطوير القوى المنتجة في كل بلد من البلدان ؛ هذه القوى المنتجة التي تتمتع بخاصة مزدوجة : فهي — من ناحية — تخضع للبلاد الاخرى في حاجتها للمواد الاولية ، او المواد المصنوعة او الغذائية . ومن ناحية ثانية نجد ان هذه القوى المنتجة تفيض عن اطارها القومي الذي لا يتسع لها وبالتالي نجد ان الانتاج في كل امة من الامم خاضع للاسواق العالمية ، سواء في حاجته الى المواد الاولية او للاسواق الجديدة التي يصرف

بواسطة منتوجاته . وهذا الترابط يعطي الانتاج صفة عالمية في حين تحافظ ملكية ادوات الانتاج على طابعها القومي ، وهذا يجرّ حتما الى تناقض بين الطبيعة العالمية للانتاج والطبيعة القومية الخاصة لملكية ادوات الانتاج . ومعنى هذا سعي الامة الواحدة الى الاستئثار بملكية الانتاج .

يكون الانتاج عالمياً بمعنى ان كل بلد لا يستهلك منتجاته فحسب ولا ينتج فقط ما يستهلك وحده (١) بل ان كل بلد ينتج للاسواق العالمية ويستهلك ما يردده بواسطة هذه الاسواق .

ان تملك وسائل الانتاج ، اي تملك الانتاج هو قومي ، بمعنى ان الانتاج ليس معداً لارضاء حاجات الشعوب بصورة عامة ، بل لارضاء مصالح الامة (٢) .

اوج التناقض :

هذا التناقض بين الطبيعة العالمية للانتاج والطبيعة الوطنية لملكية الوسائل المنتجة هو السبب الاساسي لازمة الحضارة التي تعتبر عنها الحرب . هذه الازمة التي لا حل لها الا بتفجير الاطر القومية الانانية الضيقة .

(١) ان نظام « حفظ التوازن والانعزالية الاقتصادية » ليس الا ضرورة حرية هذا اذا لم يكن تعبيراً اجوف في فم الغرور القومي الفاشتي .

(٢) ان سياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هي خير دليل على هذا . فالولايات المتحدة اوقفت التصدير الى تشيكوسلوفاكيا فور انضمام هذه الدولة التشيكية الى الكتلة الشرقية . والاتحاد السوفياتي قطع كل علاقة اقتصادية تصديرية بيوغوسلافيا فور انسحاب « تيتو » ودولته من كتلة الشرق .

وان خطر الحرب الجاثم على العالم ليس الا تعبيراً عن هذه النقيضة الاقتصادية البيئنة المفضية الى صراع رهيب . وكلما زادت حدة هذه النقيضة اضحى خطر الحرب محتوماً . وذلك لان الحرب ليست - في الواقع - الا وسيلة لنسف الاطار القومي ، ولان كل محارب يهدف الى توسيع مبداه الحيوي .

لقد سبق لنا واشرنا الى ان التهديد الدائم الصادر عن الحرب يحمل كل امة من الامم على الاستعداد لمواجهةها والتأهب لها . وهذا التأهب للحرب يتبعه ، داخل كل امة من الامم ، تدني مستوى المعيشة . والحرب في عصرنا الحديث هي حرب اعتدة وانتاج . وانت لم تعد تلتمس قوة الامة بعدد جنودها وكثرتهم ، بل بقدرتها على الانتاج . وهذا يعني ان على كل امة تطوير قدرتها على الانتاج دون انقطاع ، تأهباً للحرب . ولما كان الامر سباقاً بين الامم ، فمن الطبيعي ان تزداد سرعة هذا التطور والنمو بمرور الايام .

نتائج اقتصاد الدولة

ان توافر القدرة الانتاجية لدى كل امة من الامم تأهباً للحرب ، ونموها نمواً متسارعاً على هذا الشكل ، يترتب عليه تزايد رؤوس الاموال المستخدمة في المشاريع . وتدني الاستهلاك وبتمبير آخر ، ان الجزء المخصص للمشاريع الحربية من الدخل القومي ، يزداد في حين يتدنى ذلك الجزء المخصص للاستهلاك . ولا شك في ان هذه الظاهرة تبدو غامضة او جلية وفقاً لقدرة

كل بلد على الانتاج : فنراها أبرز في روسيا وبريطانيا منها في الولايات المتحدة . ولكننا نستطيع ان نلمسها في جميع البلدان اذا تعمقنا البحث (١) . لهذا السبب تدنى مستوى المعيشة ، وخاصة معيشة العمال ، حتى أضحي أقل مما كان سنة ١٩٣٨ مع ان الانتاج اليوم هو اضعف من انتاج سنة ١٩٣٨ . وهكذا نرى ان الانتاج في اقتصاد الدولة لم يعد مرتكزاً على الربح بل على الحاجات . غير ان هذه الحاجات ليست هي حاجات الشعوب جميعاً بل حاجات الحرب . ولهذا السبب نرى مستوى الحياة يتدنّى او يظل على حاله من الهبوط والتدني ، رغم تزايد الانتاج وغوه المستمر . وليس اوضح من حال الاتحاد السوفياتي حين نضربها مثلاً . فمذ المشروع الاول للخمس سنوات ، اي منذ سنة ١٩٢٨ ، والحكومة السوفياتية تتطلب من السكان جهوداً جبارة لزيادة الانتاج .

ومن سنة ١٩٢٨ هذه ، ازداد الانتاج السوفياتي فعلاً ، بأقدار هائلة ونسب جبارة ، ولكن مستوى الحياة في روسيا السوفياتية ظل متدنياً شأنه عام ١٩٢٨ .

ان هبوط مستوى الحياة يجر في اعقابها نتيجة سياسية : الديكتاتورية المستبدة . وقد تكون الحرية والديموقراطية كلمتين فارغتين تنطويان على بؤس الطبقة العاملة ، ولكنهما في واقعهما

(١) نصب الميزانية الحربية في الميزانية في كل بلد من البلدان ، ظاهرة طبيعية تنتج عن هذا الاتجاه .

المعنوي السديد ، يرتكزان على حياة مستوى الشعوب في كل بلد من البلدان ، ويتطوران متوازيين مع شروط الحياة. وليس من المصادفة المحضة ان تكون الحرية والديموقراطية قد وجدت في الغرب مرتعاً خصيباً . بل انهما وجدتاهما هناك لأن الغرب هو البلد الذي شمله التحسن في مستوى المعيشة قبل سواه . وليس من المصادفات وحدها ذلك التباين في مستوى الحرية بين البلدان المختلفة . اذن فالعامل الاساسي للحرية والديموقراطية هو مستوى حياة الشعوب لذلك كان من البديهي ان كل تدث في هذا المستوى يعرض الديموقراطية للخطر ويمهد للديكتاتورية .

والخلاصة ان اقتصاد الدولة يؤدي الى النتائج التالية :-

الحرب على الصعيد العالمي ، وهبوط مستوى المعيشة ، والديكتاتورية المستبدة على الصعيد الداخلي . ولكن هذه النتائج ليست محتومة الا اذا امتد اقتصاد الدولة ، بصفته مرحلة انتقالية ، الى أبعد من حدود نضجه الطبيعية .

القسم الرابع

من عهد « اقتصاد الدولة » الى الاشتراكية

الفصل الاول

نحو الاشتراكية - مرحلة ضرورية

وكاثر المجتمع الاقتصادي :

ان اقتصاد الدولة هو مرحلة انتقال بين الرأسمالية والاشتراكية . وهي مرحلة ضرورية في الطريق نحو الاشتراكية . والواقع ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية لا يمكن ان يحدث الا بواسطة الدولة (١) ونضرب لذلك مثلاً واضحاً بالركائز الاساسية للمجتمع الاشتراكي مع فحوصنا طريقة تحوّل هذا المجتمع : لكي يصبح المجتمع الاشتراكي ممكناً ، نجد من الضروري

(١) يقول دورخايم في كتابه « الاشتراكية » :

بماذا يعمل الاشتراكيون انحطاط حالة الطبقات العاملة وما يعانيه رجالها من ظلم يعلنون دوماً أنهم ضحاياها ؟ السبب في ذلك أنهم لا يضمنون مباشرة للمجتمع ، بصورة عامة ، بل لطبقة خاصة تبلغ من القوة مبلغاً يتيح لها ان تفرض عليهم ارادتها الذاتية ونعني بها الطبقة الرأسمالية . وجلي ان الوسيلة الوحيدة لتخفيف حدة هذا الجور وتحسين حالة الطبقة العاملة هو - على الاقل - اضعاف قوة

ان تكون وسائل الانتاج فيه ملكية اجتماعية عامة . وهدف الانتاج سد حاجات الجماعة . واخيراً ان تكون الجماعة نفسها هي التي تؤمن توجيه الانتاج والتوزيع وادارتها .

هذه هي الركائز الاساسية للمجتمع الاشتراكي فلنأخذها واحدة واحدة ولننعم النظر في تحول كل منها من مظهره الرأسمالي الى مظهره الاشتراكي :

وسائل الانتاج :

تكون وسائل الانتاج ، في ظل النظام الرأسمالي ، ملكية خاصة . وفي البدء يكون لهذه الملكية الخاصة طابعها الفردي . ولكن حين تبلغ الرأسمالية اوج ازدهارها ونموها ، يتحول هذا الطابع الفردي الى طابع جماعي بنشوء الشركات المساهمة . ولكن سواء اكان الطابع فردياً ام جماعياً ، تظل الملكية خاصة لانها

رأس المال ونجايته بقوة اخرى تكون في البدء معادلة لها او متفوقة عليها . ولكن تستطيع على كل حال ان تبين فعاليتها الواقعية بالتمشي مع المصالح العامة للمجتمع . اذ انه لا يجدي علينا شيئاً ادخال قوة خاصة غريبة عن آلية الاقتصاد ونظمه . والا فكون قد اجتبدنا بعبودية الطبقات العاملة - وهي مصدر شكايي العمال ، عبودية اخرى . وليس هناك - اذن - الا الدولة . فهي وحدها التي يمكنها ان تلعب هذا الدور السلمي البناء . ولكن المضويات الاقتصادية يجب ان تكف عن العمل خارج اطار الدولة في سبيل هذه الغاية الوسيطة . وهذا يعني وجوب زوال الطبقة الرأسمالية تمشياً مع هذه الغاية ، وان الدولة يجب ان تخلف الرأسمالين ، وتتصل في الوقت نفسه اتصالاً مباشراً بالعمال فتوطد علاقاتها بهم فتصبح - الدولة - اثر ذلك مركز الحياة الاقتصادية .

(اميل دورخايم - الاشتراكية)

ترتكز على فرد واحد او افراد عدة ، محدودى العدد ، يملكون هذه الوسائل دون سواهم . ويتملكون الانتاج شيئاً فشيئاً . فكيف يتسنى لهذه الادوات ان تصبح ملكاً للجميع دون استثناء ؟

التعاونية :

أجاب برودون واقطاب الحركة الاشتراكية في عهده : بالتعاونية . والواقع ان التعاونية قد حققت منذ مائة عام الى اليوم خطوات جبارة لكن الرأسمالية حققت خطوات اعظم واجل شأنها . وفي اواخر القرن التاسع عشر ، وفي القرن العشرين خاصة ، لاقت التعاونية تشريعاً ملائماً في اغلب البلدان . وهذا ما ساعد على تطويرها ونموها . ورغم هذا فلم يكن في العالم حتى عام ١٩٤٩ ، غير مائة وخمسين مليوناً من التعاونيين . وكذلك فلم تزال التعاونية اضيق من ان تسد جميع حاجات هؤلاء . واذا دققنا النظر في التعاونية وتطور انظمتها ، وجدنا انها لاقت نجاحاً في مرافق التجارة على الاخص . اما في الانتاج فلم تتمكن من التطور السريع الا في ما يتعلق ببعض الصناعات الثانوية وخاصة صناعات التغذية وصناعة الآلات الدقيقة . اما في الصناعات الضخمة والاساسية فلم نعرف للتعاونية اثرأ . فاذا كانت التعاونية قد ظلت وتظل محصورة بالتجارة وببعض الصناعات الثقيلة الثانوية ، فذلك لان ثمة قضية قد نجمت وهي قضية رؤوس الاموال . فرأس المال لا يتدخل في النظام التعاوني . وذلك

طبيعي فالتعاونية لا تستهدف الربح . المال يمنع سائر مرافق
الاتاج من التعاونية ، ويمنع الصناعة الثقيلة منها ، بوجه خاص .
ولا شك في ان الدولة تستطيع مساعدة التعاونية بالقروض ولكننا
نعود عندئذ الى بحث قضية تدخل الدولة كوسيلة وحيدة للانتقال
الى الاشتراكية . ومن ناحية ثانية ليست التعاونية الا ملكية
خاصة لها طابع جماعي ، فهي في هذا سواء مع الشركة المساهمة .
والظاهرة الخاصة التي تميز التعاونية عن نظام الشركات المساهمة
هي ان الاولى اكثر ديمقراطية . والواقع ان ثلاث خصائص
تميزها عن الشركات المساهمة : فالمساهمون لا يملكون غير صوت
واحد مهما كان من قيمة رأس المال الذي رصده . وتوزيع
المنتجات يكون للشخص لا للاسهم وقيمتها النسبية . واخيراً فان
عدد المساهمين في التعاونية ليس محدوداً (١)

ليست التعاونية اذن الا مظهراً ديمقراطياً للشركة المساهمة .
ولكنها كالشركة المساهمة ليست الا ملكية خاصة ذات طابع
جماعي . ملك التعاونيين دون سواهم . ولا شك في ان كل
انسان يستطيع ان يتعاون معهم ، ولكن هذا يتطلب منه عملاً
واعياً ارادياً يندر ان يقوم به جميع الناس (٢)

(١) هذه الخاصة الاخيرة لا تكون واقعية الا في ما يتعلق بتعاونيات
الاستهلاك . اما تعاونيات الاتاج فعدد المساهمين يتناسب في افضل الاحوال ،
مع عدد اهل المهنة .

(٢) هذه الظاهرة نفسها تحدث في شركات الاغاثة المتبادلة التي تهدف الى
التأمين ضد الامراض . ولكن بالاضافة الى ان التأمين يكون ضعيفاً بسبب ضعف

ويكفي - عند ذلك - ان يكون في المجتمع كسالى
وغافلون (وقد دلت التجارب على كثرتهم الساجقة) ليضعوا
حداً لانتشار التعاونية وجدواها . الا اذا اضحى الانخراط فيها
امراً اجبارياً وعندئذ تكون الدولة هي التي تدخلت .

اذن لقد اوضح لنا عجز التعاونية عن تحويل الملكية الخاصة
لوسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية فتصبح هذه الوسائل ملك
المجتمع بأسره .

وهذا العجز ظهر جلياً في اواخر القرن الماضي . والقرار
الذي تبناه في هذا الشأن المؤتمر العمالي المجتمع بموسيليا سنة ١٨٧٩ ،
يؤيد ما نقول :

« ان المؤتمر وقد لمس عجز الشركات التعاونية للانتاج
والاستهلاك عن تحسين مستوى حياة البشر ، باستثناء نفر محدود
من المحظوظين ، اصحاب الامتياز ، وبنسبة ضئيلة جداً ، يعلن
بان الشركات التعاونية لا يمكن ابدأ ان تعتبر وسائل كافية
لتحرير البروليتاريا .

اما لويس بروخير فقد كتب يقول في مقدمته للطبعة الجديدة
لكتاب اميل فاندرفلد « الاشتراكية ونزاعها مع الدولة » مبيناً
حدود التعاونية وقبورها :

المشتركون فان هذا التأمين يقتصر - عادة - على المشتركين وحدهم . وعلى
العكس فالضمانة الاجتماعية ، التي هي من عمل الدولة تكون شاملة الجميع ،
لطابها الاجباري الحاسم .

« لم يعد ثمة من يعتقد اليوم ، كما كان الكثيرون يعتقدون في عهد شارل جيد ، انه يكفي لتعاونيات الاستهلاك اتساعها الدائم وغوها المطرد لتصبح في النهاية جمهورية تعاونية شاسعة الاطراف تشمل انحاء العالم ، وتنظم النشاط الاقتصادي بتحقيق العدالة للعمال البيرولتياريين . وقليل من التفكير يكفي للدلالة على الضعوبات النظرية والعملية التي تعترض نمواً كهذا . بل ان رصد الاحداث ومراقبتها بدقة ، يدلاننا ايضاً ، وبصورة دقيقة جلية ، على ان السلطات العامة قد تعد هي نفسها الى تنفيذ برامج التعاونيات ، وانه بدلا من التنافس بين الاقتصاد التعاوني واقتصاد الدولة (وقد يلوح هذا التنافس محتوماً في البدء) يمكنهما - على العكس - ان يتكاملا ويتشاركا ليوجدا اقتصاداً جديداً يكون فاتحة لعهد انتاجي خصيب .

التنظيم المهني :

ازاء عجز التعاونية عن حل مشكلة الملكية اضطر بعض علماء الاقتصاد الى البحث عن حل ، فاقترحوا التنظيم المهني (١) والفكرة الاساسية للنظام المهني هي تنظيم كل مهنة وتجميعها ، خارج توجيه الدولة ، وبالتعاون بين اصحاب العمل والعمال ، وذلك في سبيل المهنة ومصلحتها العليا . ولكن هذا النظام يجر حتماً الى نوع من الانانية المهنية المصلحية ولذلك دعت الحاجة الى تدخل السلطة

(١) راجع فرانسوا بيرو : الرأسمالية واشتراكية العمل . وجاين بيرو

« التنظيم المهني الجديد »

طلباً للانسجام بين سائر المهن . وهذه السلطة هي - كما دلت التجربة في ايطاليا - الدولة (١) ومن ناحية ثانية ، تدعو الحاجة لحفظ الانسجام بين الطبقات داخل كل مهنة الى حكم وسلطة . وهذا الحكم وتلك السلطة لا نحصل عليهما الا بواسطة الدولة . وهذا ما لاحظته «لويس بروخير» حيث قال في مقدمته «لكتاب فاندرفلد» : الواقع ان الذي يتدخل باستمرار بين المستخدمين والمستخدمين هو وسيط الصلح او بتعبير اصح ، الحكم الذي يوجه في النهاية كل شيء ، ويبت في كل امر ويتسلم بعد قليل زمام السلطة المطلقة . ونحن لا نجد بعد التحليل ، هذا الحكم متمثلاً الا في مندوب السلطة .

ومن سخرية الاقدار ان يتحول الانسجام المزعوم بين اصحاب العلاقة ، الى ديكتاتورية الدولة .

الملكية الاجتماعية :

وهكذا لا تستطيع التعاونية ولا المهنية المنظمة حل قضية تحويل الملكية الخاصة الى ملكية اجتماعية . ومع ذلك فالملكية الاجتماعية موجودة : انها الملكية التي ليست ملكاً لاي فرد او جماعة من الافراد او مهنة من المهن : الملكية للمجتمع بأسره . والاشتراكية تدعو الى عهد لا يمكن لفرد فيه ان يقول : « هذا لي » ولا لفئة من الافراد ان تقول : « هذا لنا » لان الملكية الاجتماعية لم تعد في الواقع ملكية وكلمة « ملكية » تجردت من معناها : والشيء الذي « يملكه » الجميع لم يعد ملكاً .

(١) راجع جورج بورجان « الدولة المهنية الجديدة ».

فالشمس والهواء والعصافير ليست ممتلكات ، حتى ولا قومية .
ونجد هذه الملكية الاشتراكية - اذا صحّ التعبير - على شكلها
العفوي البدائي ، داخل كل امة من الامم . وحسبنا ان ننظر
حولنا ونرى الى الشوارع والطرق والمستشفيات العامة والغابات
والانهار الصالحة للملاحة والبحار والمستشفيات العامة والمتاحف
والمدارس الرسمية العامة . أفليست هذه كلها تعابير كاملة عن
الملكية الاشتراكية : وهكذا سائر الممتلكات القومية الموضوعة
تحت تصرف سائر المواطنين ، كل المواطنين ، دون ان يكون
لاحد عليهم فضل .

فكيف نشأت هذه الملكية الاجتماعية ؟

انّ الدولة هي التي صادرت الاراضي الضرورية لانشاء
الشوارع والطرق والمستشفيات العامة . والدولة هي التي بنت
المستشفيات والمتاحف والمدارس الرسمية . والدولة هي التي
وضعت الغابات والانهار والبحار تحت تصرف الجميع . اذن فعلى
يديّ الدولة ولدت الملكية الاجتماعية . ان ظاهرة تحويل الملكية
الخاصة - بواسطة الدولة - الى ملكية اجتماعية ، وقد تمت عملياً
في المرافق التي ذكرنا ، قد اخذت تتسع اليوم لتشمل سائر
المرافق . وهذا ما يحدث في اكثر المصالح العامة : الخطوط
الحديدية ، والنقلات العامة ، والماء والكهرباء . وقد اخذت
المرافق الجديدة الاساسية تتجرد من صفة التوجيه التجاري
والادارة بغية الربح ، لتحلّ محلها صفة المجانية ونضرب المثل

بالتقليات : فالذاكر الاسبوعية التي يستخدمها العمال للانتقال الى اماكن اعمالهم غدت شبه مجانية . وهي - على كل حال - تباع للعمال بأقل من تكاليفها . وفي كثير من البلاد نجد الكهرباء والماء والغاز تبذل وفقاً لهذا النظام . ونجد الظاهرة نفسها في قضايا السكن ، حيث تتآزر الدولة مع التعاونيات المحلية لبناء مساكن « رخيصة » ؛ ولو اردنا ان نستقصي الامثال لما وجدنا لها نهاية . وهكذا لا يمكن ان تتحول الملكية الخاصة الى ملكية اجتماعية الا اذا مرت بمرحلة تكون فيها ملكاً للدولة ، او ملكاً للتعاونيات المحلية (١) . وبعبير آخر فان تحويل الملكية الرأسمالية الى ملكية اشتراكية لا يمكن ان يحدث الا بواسطة الدولة .

هدف الانتاج :

وما يقال عن الرخصة السابقة يقال ايضاً عن الرخصة الاساسية الثانية في الاشتراكية . ونعني بها هدف الانتاج . ففي ظل النظام الرأسمالي نجد ان الربح هو هدف الانتاج . اما النظام الاشتراكي فيهدف الى سد حاجات الناس . فكيف يحدث الانتقال من نظام انتاج يركز على الربح الى نظام انتاج

(١) يجب ان لا نعتقد بوجود ملكية اجتماعية تنشأ بصورة آلية عفوية . اي بوجود حرية التصرف الحر فور اعلان شيء من الاشياء ملكاً للجميع . فالتصرف الحر والتمتع المشاع للجميع خاضع لمستوى تطور القوى المنتجة . وكلما ظلت الدولة تلجأ الى التقنين . اما في حالة فقدان التقنين الحكومي فان مستوى الاسعار هو الذي ينظم حركة التقنين .

يعتمد الحاجات اساساً له ؟ هنا ايضاً تدلنا التجربة على ان الدولة هي وحدها وسيلة الانتقال من نظام الى آخر . والواقع ان انشاء شبكة المواصلات ، والمدارس ، والمستشفيات ، والمتاحف لا يتركز على الربح ولكن على الحاجات . وفي كثير من البلدان نجد ان انشاء خطوط الهاتف والبرق والبريد ، والخطوط الحديدية ، تبهره الرغبة في سد الحاجات . ان كهربية الخزانات والمصانع والمدن ، (وهي ضرب من الانتاج يشغل العالم الحديث) تتم وفقاً للحاجات لا الربح . وانتاج الطاقة الذرية (وهو صناعة المستقبل) يعتمد الحاجات فحسب . والحرب العالمية الاولى (والثانية على الاخص) أدتا الى رفع هذا التطور الانقلابي نحو اقتصاد مؤسس على الحاجات . وان خطر الحرب الدائم ، والرغبة في ضمان السيادة القومية ، يدفعان كل امة الى الاستبدال بالاقتصاد الرأسمالي الكسبي اقتصاداً قومياً مؤمماً يهدف الى سد الحاجات . فالاقتصاد السوفياتي ليس اقتصاد ربح واسواق بل اقتصاد حاجات : حاجات الامة التي يجدها تنفيذ الاهداف والغايات ويعينها موجهو الانتاج الذين لا يهدفون الى الربح بل الى القيام بواجبهم الوطني والانساني . والاقتصاد البريطاني - ايضاً - يتطور نحو هذا الاتجاه . ونشهد الظاهرة ذاتها في جميع البلدان ، على الاقل في ما يتعلق بالصناعات الاساسية . ولا شك في ان الحرب تفتقر الى بعض هذه الحاجات مباشرة ولكن هذا ليس مهماً من الناحية الاقتصادية . بل المهم هنا نشوء اقتصاد لا يحركه الربح بل الحاجة . فهل يكون هذا الاقتصاد ممكناً ؟ لقد اجابت

التجارب بالاجاب . بل ان تجربة الحرب العالمية الثانية دلت على ان اقتصاداً مرتكزاً على الحاجات هو اثبت اركاناً من الاقتصاد الرأسمالي . وهذا الانقلاب العام المتطور الى اقتصاد يعتمد الحاجات اساسه الاول انما يحدث بواسطة الدولة ، لان الدولة وحدها هي التي تستطيع الانتاج رغم الحسارة .

ادارة الانتاج :

وهذا يقال ايضاً بشأن القاعدة الاساسية الثالثة ، من قواعد الاشتراكية ، ونعني بها ادارة الانتاج وتوجيهه وتوزيع المنتوجات على الجماعة كلها . وهذه الادارة الجماعية لا يمكن ان تقوم الا بواسطة الدولة . والواقع ان على الجماعة تأمين الانتخابات وضمانها لمن يرشحون للمراكز الادارية الانتاجية اذا ارادت ان تشارك في توجيه الاقتصاد . وعلى الجماعة ان تعمل ليكون سائر أعضاء المجتمع نواباً وناخبين . وهذا ليس ممكناً الا على الصعيد العام . ودخول الانتخابات العامة في سبيل ادارة مراكز الانتاج العليا انتصار للعمال كما هو انتصار للبورجوازيين . فان وظيفة الانتخاب تكون موجودة في الدولة حيث يُنتخب النواب المشرعون . وهذه الوظيفة تتسع صلاحياتها وتضيق نسبة الى العصور والبلاد . ولكن الواقع انها موجودة وانه رغم بعض حركات التردد المؤقتة تميل هذه الوظيفة الى التطور والنمو . وفي بعض البلدان تتسع حتى تتناول الوظائف الادارية . وكلما اتسعت وظيفة الانتخابات

زادت مساهمة المجموع في توجيه حياته الاقتصادية (١).

والانتخابات التي تجري في صدد المراكز الادارية معروفة ايضاً في الصناعة الرأسمالية وخاصة في الشركات المساهمة ، حيث تنتخب جمعية المساهمين مجلس ادارتها الذي يُعين مديره ونزاهاً ايضاً في التعاوينات. ولكن في هذه وتلك نجد الوظائف المنتخبة محصورة في المساهمين. ولا تتسع هذه الصلاحية الانتخابية الا حينما تصبح وسائل الانتاج ملكية عامة وعندئذ تشمل الوظيفة الانتخابية الجميع دون استثناء .

واخيراً فان الصلاحية الانتخابية لا تجدي الا اذا دعمها تشريع تكون له سلطة القانون . والدولة وحدها هي التي تستطيع فرض تشريع كهذا . ان التطور نحو اقتصاد الدولة هو اذن عامل من عوامل التقدم وهو مرحلة ، على طريق الانسانية ، تنتظم خطاها نحو الاشتراكية .

(١) ان انتخاب الموظفين احد مطالب الحركة الاشتراكية . وكذلك تغليب الطابع الديموقراطي في ادارة الانتاج هو ايضاً من المطالب الاساسية للحركة الاشتراكية .

الفصل الثاني

زوال الدولة

وظيفة الدولة :

بعد انقسام المجتمع الى طبقات ، تصبح الدولة عامل توازن اجتماعي . وتبقى الدولة ضرورة اجتماعية ، ما بقي التباين بين عناصر المجتمع . ونحن نعلم ان تباين الطبقات وعدم المساواة بينها انما ينبعان مستوى تطور القوى المنتجة . وكلما استمر عجز الانتاج عن سد حاجات الجميع ، رأينا استمرار اللامساواة بين الطبقات والحاجة الملحة الى الدولة . ولا شك في ان مظهر الدولة لا يكون واحداً في جميع الحالات . اذ انه يتغير كلما مس التغير المستمر كيان الامة الاقتصادي . ولكن الغاية من وجود الدولة تظل دوماً واحدة ، وهي تأمين التوازن الاقتصادي بالقوة ولو لم توجد الظروف الاقتصادية لهذا التوازن وظروفه . واذا بدأت الشروط الاقتصادية لهذا التوازن تتحقق شيئاً فشيئاً ، اي اذا اصبح الانتاج كافياً لسد جميع الحاجات يزول الداعي الى الدولة وتنتفي علة وجودها . وعندئذ تزول (١) . فالدولة

(١) تزول الدولة ، وفكرة الدولة ، نهائياً ، كما يفهم من سياق الكلام .
او « تصبح مجالس ادارة للمجتمع » . ولا تزول الدولة لتحل محلها اخرى .

كمؤسسة اجتماعية وتعبير حقوقي عن الامة او عن مجموعة من
الامم هي في طريقها الى الزوال . ولكن كيف يتم هذا ؟
أفلا تتعارض هذه الحقيقة وتتناقض مع نمو اقتصاد الدولة وسيره
نحو توسيع سلطانه ؟

انقلاب الدولة :

لا يمكن ان تزول الدولة من المجتمع بسحر ساحر . حتى
ولو دمرت بالقوة فانها تبعث من جديد متخذة مظهراً آخر (١)
ولا يمكن ان تزول الدولة الا بعد تحولها واتخاذها المظاهر
المختلفة ؛ ان غايتها هي : استخدام القوة لتأمين التوازن
الاجتماعي . والقوة معناها الاضطهاد ، فيجب ان تتحول الدولة
لتصبح مجلساً لادارة المجتمع (٢) ولكن يستحيل ان تكون
مجلس ادارة للمجتمع الا اذا قبضت بيدها على ملكية وسائل
الانتاج وادارتها . وهذا ما يحدث فعلاً في عهد اقتصاد الدولة .
والواقع انه كلما ازدادت سيطرة الدولة على وسائل الانتاج ،

(١) لقد قام الروس بهذه التجربة : ثورة ١٩١٧ قوضت الدولة ولا شك
ولكن الدولة بعثت من جديد فوراً . طباً لقد تغير مظهرها ولكن غايتها ظلت
واحدة : استخدام القوة في تأمين التوازن الاجتماعي الذي لا تكفي الشروط
الاقتصادية لتأمينه .

(٢) نكرر ما قلناه من انه يهمننا ان نعرف بدقة ، ونوضح ما اذا كانت
الدولة ، في المجتمع الاشتراكي ، كمؤسسة ذات سلطة ، ترى ان سلطاتها قد
اصبحت محدودة او معدومة ، فان الدولة بصفتها مؤسسة للادارة والتوجيه تظل
تمثل المصالح الاجتماعية العامة .

(فاندرغلد - الصراع بين الاشتراكية والدولة)

وتحولت هذه الوسائل الى ممتلكات عامة ، يقع امر ادارتها على عاتق الدولة . ومهام الدولة تتسع وتعمق وتكثف كلما زاد تدخلها في شؤون الحياة الاقتصادية . فوزارات الاقتصاد ، وقد انشئت حديثاً أصبحت اهم مؤسسات المجتمع . وكذلك نرى ان المنظمات الاقتصادية التابعة لها (كمجلس القرض الوطني ، والمجلس الوطني الاقتصادي ... الخ ..) هي طلائع التحول العميق في صلب الدولة وصفاتها الاساسية . ان الوظيفة الادارية للدولة تتعدى حدود صعيدها الاقتصادي لتنفذ الى ثنايا الحياة الاجتماعية وجميع تفاصيلها ودقائقها .

وقد لاحظ دى كوجي هذا الامر فقال :

« ان الدول المعاصرة اخذت على عاتقها ، رعاية الاسرة والعناية بالمرضى والعاجزين وكانت هذه المهام — قبل ذلك — موكولة الى الجيران والمحسنين . فالقانون يقطع — اليوم — من مجموع اموال الامة المبالغ الضرورية لتمويل المستشفيات ودور التوليد والحضانة وملاجيء العجزة والمجانين الخ ... وقد انشئت هيئات للحضانة وملاجيء وطنية عامة في طول البلاد وعرضها . والدولة تنزع عن عاتق الآباء عبء تربية الاولاد وتعليمهم . »

وهكذا فالاقتصاد الدولة يميل ، بتوسيع الصلاحيات الادارية للدولة ، الى تحويلها لمجلس ادارة وطنية ومن ثم تتركز عنها صفاتها كدولة (١) .

(١) نحن لا ندرس هنا سوى الحركة الاساسية العامة دون التفاصيل

قدّم لنا فريدريك انجلز عن زوال الدولة على هذا الشكل صورة جلية تامة فكتب يقول « ان اول عمل تقوم به الدولة بصفتها ، فعلاً ، ممثلة للمجتمع ، كل المجتمع ، هو مصادرة وسائل الانتاج ، وتملكها باسم المجتمع ، وهذا العمل يكون ايضاً آخر اعمالها الحاسمة وخاتمة وجودها ؛ ان تدخل سلطة الدولة في العلاقات الاجتماعية يصبح تصرفاً خالياً من المعنى ، وسلطة الدولة تزول تدريجياً وتنسحب من مرفق الى مرفق ، ثم تزول الدولة نهائياً وتحل ادارة الاشياء وتوجيه عمليات الانتاج محل حكم الافراد. اذن فالدولة لم تلغ ، بل دالت وماتت ميتتها الطبيعية. » (انجلز - في كتابه « انني دهرنج » .)

والجزئيات. ولذلك ضرب صفحاً عن ظاهرة بيروقراطية الدولة والامتيازات التي تخص نفسها بها . ويتعلق وجود بيروقراطية ما ، رغم الاختلاف في صلاحياتها المطلقة او النسبية ، بمستوى نمو القوى الانتاجية. وليست هذه الظاهرة مقتصرة على الدولة . فالتعاونيات ، والنقابات ، والاحزاب ، لا تنجو كلها من البيروقراطية. ونزد على بعض ذوي العقول السطحية والاذهان الحامدة ، من الذين يحاربون حركات التأميم متذرعين بأنها تفضي الى البيروقراطية متسائلين ان كان هؤلاء يعتقدون بأن تحويل المصانع المؤمنة الى تعاونيات يجنبهم البيروقراطية نهائياً !!؟ ..

الفصل الثالث

اقتصاد الدولة - وحدوده التاريخية

الملكية المطلقة :

إذا قارنا بين مطلع عهد الملكية المطلقة وبين آخر أيامها ، لاحظنا الفرق التالي : في البدء تكون الملكية المطلقة عامل ثورة ، أما في النهاية فعاملاً من عوامل الرجعية . فما سبب هذا الفارق ؟ سببه — في رأينا — ان الملكية المطلقة تكون في اول عهدها القوة التي تحلف سلطة السادة الاقطاعيين ولذلك نجدها عاملاً من عوامل الوحدة القومية ومحركاً للتمركز السياسي . ونحن نعلم ان هذا للتمركز وتلك الوحدة يكونان في البدء ضرورتين لازمتين لنمو الانتاج وتأمين التبادل التجاري ولذلك كانت الملكية المطلقة بمجابتها السادة الاقطاعيين ، والقضاء على نفوذهم ، أداة ثورية تقدمية ، ولكن حين تحققت الوحدة القومية وتم التمرركز السياسي ، ورسخت اصولها وبلغت الملكية المطلقة حدودها التاريخية ، بدأ الانتاج الرأسمالي يحتاج ، وقد انتمت الوحدة القومية ، الى اصلاح اساسي يتناول قضية الملكية المطلقة بالتعديل . ثم تدعو الضرورة الى الغاء سائر الامتيازات : وتضحي حرية المشاريع وحرية المزاحمة قوانين للانتاج الرأسمالي وشروط انطلاقه

ونفوه . وحينئذ تحتاج الطبقة البورجوازية ، وقد أصبحت الطبقة المسيطرة على الاقتصاد ، الى اصلاحات سياسية تتيح لها الوصول الى الحكم . وهذه الحركة الاقتصادية السياسية المزدوجة تتعارض ولا شك مع موقف الملكية المطلقة . ويأتي عهد تصبح فيه عاملاً رجعيّاً حريّاً بالتدمير والزوال . فاذا تثبتت الملكية المطلقة بالحياة ، وارادت البقاء ابعد من حدودها التاريخية ، انحطت الامة بسبب عجز الرأسمالية الطبيعي عن التطور بعد بلوغها مرحلة معينة . وبقدر ما تتمسك الملكية المطلقة بالحياة ، بقدر ما يصبح اللجوء الى القوة شرطاً من شروط انقلابها . وقد تكون هذه القوة ثورة داخلية ، او حرباً خارجية ، ولكنها ضرورية على كل حال (١) .

واذا كنا قد اطلنا الوقوف عند الملكية المطلقة ، فذلك لانها مرحلة انتقال بين مجتمعين : المجتمع الاقطاعي والمجتمع الرأسمالي . ولهذا فهي مصدر خصب للدراسات وهي التي تجلّو لنا عهد اقتصاد الدولة الذي هو بدوره مرحلة انتقالية بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي .

واقتصاد الدولة هو عامل ثوري لانه يخلف الرأسمالية ، غير ان له هو ايضاً حدوده التاريخية فاذا تعدّ لها اصبح عاملاً من

(١) نرمي من وراء كلمة « تمسك الملكية المطلقة بالحياة » الاشارة الى كيان سياسي عميق الجذور ، لا وجود ملك فحسب . وامحاب الجمهورية الاسبانية الذين حسبوا ان المشكلة تحل باقصاء الفونسو الثامن عشر قد زجوا اسبانيا في غمار تلك التجربة الرهيبة المعروفة .

عوامل الرجعية . تلك سنة التطور ولن نجد لها تبديلاً .

اقتصاد الدولة ودوره التاريخي :

ان الدور التاريخي لاقتصاد الدولة ، كما يبدو لنا عند استعراض تاريخ جميع البلدان ، هو استبدال الملكية العامة بالملكية الخاصة ونحن نعلم ان الملكية العامة هي الشرط الاساسي الضروري للملكية الاجتماعية . ولذلك فدور اقتصاد الدولة هو على الخصوص دور تقدمي . ولكن ما ان يصبح اقتصاد الدولة المظهر السائد في اكثر البلدان ، حتى يشرع في اغلاق ابوابه درن الآخرين ليقم داخل كل وطن اقتصاداً قومياً انغزالياً يجابه اقتصاد سائر الامم . وبدلاً من ان تصير املاك الدولة اجتماعية نراها قد غدت قومية . وبدلاً من تحرير الناس نجدها تسترقهم لسيّد جديد: السيادة القومية . وهذه السيادة تتعارض مع التقسيم العالمي للعمل ، وهو الوسيلة الوحيدة لتقدم الحضارة ، وهذا كله يقود الى نظام حفظ التوازن القومي وسياسة الاكتفاء الاقتصادي الانغزالي . وتدور الايام فاذا اقتصاد الدولة رجعي لانه يقف حجر عثرة في طريق وحدة العالم ، وهذه الوحدة هي الشرط الاول لتقدم الانسانية وانتصار الاشتراكية ، وعندئذ تدعو الضرورة الملحة الى تحطيم الاطر القومية ليمسح هذا التحطيم للقوى المنتجة بنمو وتكامل مستحيلين داخل الاطار القومي الضيق ، او الذي يضيق شيئاً فشيئاً .

ان عصرنا الحاضر هو عصر تحطيم الاطر القومية . هذه هي

مهمته التاريخية . وان تقدم الفنون الآلية وتطور وسائل النقل بصورة خاصة ، سهّلا هذه المهمة وجعلها لا يمكن فحسب بل ضرورة . ان كل تأخر عن تحقيق هذه المهمة سيؤدي الى ابقاء اقتصاد الدولة الى ابعد من حدوده الزمنية . وهكذا يضحى قلب اقتصاد الدولة باللجوء الى العنف امراً محتوماً ، فان لم تحدث ثورة داخلية تكفلت الحرب بهذه الخطوة الجبارة الضرورية نحو الاشتراكية .

الفصل الرابع

التطور والانقلاب في صراع الطبقات

علينا الآن درس مصير الطبقات ، ومآل صراعها في عهد اقتصاد الدولة :

صراع الطبقات واقتصاد الدولة :

تنحصر القاعدة الاقتصادية لصراع الطبقات في ظل النظام الرأسمالي بذلك التناقض الملحوظ بين طبيعة الانتاج (الاشتراكية) وبين ملكية وسائل الانتاج (الخاصة) . ويبقى الصراع بين الطبقات ما بقي التناقض . ونحن نعلم ان هذا التضاد يزول تدريجياً زوالاً متناسباً مع حلول ملكية الدولة محل الملكية الخاصة . ويترب على ذلك ايضاً زوال الصراع الطبقي . وهذا ما يؤكد الشيوعيون حدوثه فعلاً في روسيا حين يزعمون بأنه لم يعد ثمة من طبقات ولا صراع طبقي لان ملكية الدولة عمت واشتملت على كل مظاهر الانتاج . غير ان حقائق المجتمع تدلنا على ان صراع العمال بغية تحسين شؤون حياتهم لمسا ينته . فالاضرابات التي حصلت في اوروبا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، قد شملت مشاريع الدولة شمولها سائر المرافق ووسائل الانتاج . واذا

كنا لا نسمع باضرابات تحدث في روسيا فمرد ذلك الى ستارها
الجليدي ، والى نظامها السياسي الذي يعاقب بالموت او بالنفي
كل من تسبب او شارك في الاضراب والكف عن العمل . وان
اضطراب الحكومة السوفياتية الى ايجاد تشريع بوليسي رهيب في
قسوته وعنفه ، وكون السجون ومعسكرات الاعتقال خاصة
بالمتمردين السجناء يدلاننا على ان معركة العمال في الاتحاد
السوفياتي لمّا تنته (١)

اذن فحقيقة هذا التناقض الاقتصادي وما طبيعة ذلك الصراع ؟
المعلوم ان الرأسماليين في ظل النظام الرأسمالي - هم الذين
يؤمنون توزيع العائدات . وهم الذين يوزعون الاجور على العمال
بعد الاحتفاظ بقيمة رأس المال الثابت المقتطع من الانتاج العام .
والرأسماليون هم ايضاً الذين يوزعون المداخل العائدة من
المنشآت ، على اصحابها ، وفوائد رؤوس الاموال على الدائنين
محتفظين لانفسهم بالربح الصافي . فالرأسماليون هم - اذن -
موزعو العائدات والاجور ، وتعتبر اجور العمال - والحالة
هذه - الحصة التي يقطعها الرأسماليون من الربح العام ، ليوزعوها
على الطبقة العاملة المنتجة . ولزيادة هذه الحصة يضطر العمال
الاجراء الى مصارعة الرأسماليين وهؤلاء من ناحيتهم يبذلون
اقصى جهودهم لتخفيض الاجور طمعاً في زيادة ارباحهم .

(١) يعرف المؤرخون ان الكبت البوليسي هو دائماً من الاعراض الدالة
على اضطراب اجتماعي يحاول النظام السياسي ان يقطع عليه سيل الظهور .

توزيع الاجور :

تختلف الدولة الرأسماليين في توزيع الدخل منذ اللحظة التي تصبح فيها مالكة لوسائل الانتاج . اذن فهي التي توزع الاجور على افراد الطبقة العاملة . فما هو المحرك الاساسي الذي يتحكم بالتوزيع؟ في العهد الرأسمالي يكون الربح هو المحرك . وبما ان اقتصاد الدولة لا يركز على الربح ، فمحرك التوزيع فيه لا يمكن ان يكون الربح . وقد رأينا ان اقتصاد الدولة انما يهدف الى سد الحاجات ، اذن فالحاجات هي التي ستتحكم في توزيع الدخل القومي وبالتالي توزيع الاجور . ولكن ثمة صنفين من الحاجات : حاجات الانسان وحاجات السيادة القومية . وكلما ازدادت الحصة المأخوذة من الدخل القومي والمخصصة لمصلحة السيادة القومية ، تدنت ونقصت الحصة المخصصة لحاجات الانسان ، أي للقدرة الشرائية . وهذا يعني ان ازدياد القدرة الشرائية يتعارض مع مصالح السيادة القومية . وهذه الظاهرة جلونهاها ودللنا عليها في بحثنا السابق وهي ان الركيزة الاقتصادية لنضال العمال في عهد اقتصاد الدولة تتلخص في التناقض الموجود بين الطبيعة القومية للملكية ووسائل الانتاج ، والطبيعة العالمية للانتاج . وازدياد المقدرة الشرائية يظل في تناقض خطير مع مصالح السيادة القومية ما بقي العالم مقسما الى اوطان ذات سيادة . ومنذ زمن طويل والروس يعانون مرارة هذه التجربة . والبريطانيون قد بدأوا يعانونها ايضاً ، وتتبعهم عن قرب او عن بعد سائر البلدان .

صراع العمال الاجراء ضد الدولة :

والدولة ، في سعيها لارضاء حاجات السيادة القومية ، او ما تسميه الصحف والساسة اليوميون « استقلال الوطن ! » ، تضطر الى تخفيض الحصة المأخوذة من الدخل الوطني والتي كانت مخصصة لزيادة المقدرة الشرائية . والطبقة العاملة انما تصارع هذا الاتجاه لتحسين مقدرتها الشرائية . وهذه المعركة تظل مخدمة ما بقي التناقض بين طبيعة الانتاج التي هي اجتماعية عالمية عامة ، وبين طبيعة وسائل الانتاج التي هي قومية وطنية اي خاصة . وهذا يعني ان التنازع سيستمر الى ان تتحطم الاطر القومية التي تصبح - كما رأينا - في مرحلة معينة من تطور النظام الرأسمالي عقبة في وجه كل تقدم حضاري انساني بشري !

وهكذا فالصراع التقليدي القديم بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة يصبح صراعاً بين الدولة والعمال . ولولب هذا الصراع لم يعد « فضل القيبة - الأجور » بل سيكون معركة خطيرة حاسمة بين حاجات السيادة القومية الجوفاء ، وحاجات الناس اي قدرتهم على الشراء .

ولا شك اننا نتحدث بشيء من التجريد ، وكما لو كان اقتصاد الدولة موجوداً في حالته الصرفة وفي جميع البلدان . ولكن الواقع يختلف عن هذا - باستثناء الحالة في روسيا - ففي جميع البلدان تحافظ مظاهر الانتاج الرأسمالي على بقائها ،

في حالة مترجحة بين الضعف والقوة (١) ويترب على هذا ان صراعاً ينشب بين العمال والدولة متخللاً الصراع بين العمال والرأسماليين . ولكن الصراع الثاني يميل شيئاً فشيئاً الى الثلاثي كلما خبطت قوانين اقتصاد الدولة خطوة الى الامام مركززة المعركة الطبقيّة القديمة بين قوتين رهيبتين : العمال من جهة ، والدولة من جهة اخرى . ومن ناحية ثانية ، واذا كانت ارضاء حاجات السيادة القومية هو حقاً المحرك الذي يتحكم بتوزيع العائدات ، فان ثمة محركاً آخر هو : المصلحة . والواقع ان ملكية الدولة لوسائل الانتاج تؤدي الى زوال الطبقة الرأسمالية زوالاً نهائياً : فنحن نعلم ان هذه الطبقة تقسم الى فئتين : احدهما صاحبة رؤوس الاموال ، ويمثلها الرأسماليون المتمولون وعليهم تعود المشاريع بالربح ، والثانية صاحبة وسائل الانتاج ويمثلها ملتزمو المشاريع الرأسمالية الذين يكسبون نصيباً معلوماً يسمى « ربح الملتزمين » . وبظهور الشركات المباشرة الى الوجود زال الملتزم الرأسمالي وحل محله المدير . اما الرأسمالي المتمول فبقي . بل ان صفة الرأسمالي المتمول تشمل على خصائص الفئتين كما اشار ماركس واتباعه حين درسوا رأس المال .

وحين تحل ملكية الدولة محل الملكية الخاصة وتزول مهمة الرأسمالي ملتزم المشروع وتنقرض هذه الفئة الرأسمالية لزوال اهم ركيزة من ركائزها : الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

(١) في مناطق كثيرة من العالم نجد مظاهر الانتاج تعود الى ما قبل العهد الرأسمالي (المظهر الاقطاعي مثلاً) .

وليس هذا شأن الرأسمالي المتمول الذي يستند في وجوده الى الملكية الخاصة للمال . (رأس المال وهو في حالة الامكانية) التي ظلت محتفظة بوجودها . وفي عهد اقتصاد الدولة ايضاً نجد الرأسمالي المتمول ؛ ولكن بدلاً من ان يقرض هذا امواله للملتزم المشاريع ، نراه يقرضها للدولة مقابل فائدة محدودة . وان تصاعد الديون العامة ، وازديادها التطوري الانقلابي العظيم ، في جميع بلدان العالم ، يؤيد ما نقول . والاتحاد السوفياتي نفسه لا يشذ عن هذه القاعدة . وان اعادة نظام الارث الى ما كان عليه قبل ثورة ١٩١٦ (وكان هذا النظام قد الغي عقيب الثورة) ثم تصنيف الاجور ، قد فتحا الباب على مصراعيه لعودة طبقة الرأسماليين المتمولين .

وهكذا فاقصاد الدولة لا يؤدي الى زوال الطبقات ، بل يترتب عليه نشوء طبقتين: العمال الاجراء، والرأسماليين المتمولين، ومن هنا بقاء صراع الطبقات على حاله ، اضع الى ذلك من اسبابه ان الفائدة ليست الا جزءاً من فضل القيمة . وان الحصة من الدخل القومي التي توزع كفايدة لا يمكن ان تزداد الا على حساب الحصة التي توزع اجوراً^(١) والعكس بالعكس . ولكن هذا الصراع الطبقي لا يستبين (لا يعبر عن نفسه ، لا يظهر) لنا بصورة مباشرة والسبب في ذلك انه ليس ثمة من علاقة مباشرة بين المتصارعين ولذلك فهو يعبر عن نفسه بواسطة الدولة: فكل

(١) نتحدث هنا عن الحصص النسيبة .

طبقة تضغط على الدولة لتزيد في دخلها الخاص. وكل طبقة تبذل ايضاً اقصى جهودها للاشراف على الدولة ، وتتفرد بالنفوذ ، لتستخدمه لغاياتها .

ومعركة العمال الاجراء ضد الرأسماليين المتمولين ، والتعبير عنها، لا يتأتى الا بواسطة الدولة ، ولن يكون من شأنها الاحمل معركة العمال ضد الدولة الى ابعاد حدود العنف والضراوة .

وهكذا فان الصراع التقليدي القديم بين العمال الرأسماليين يستحيل في عهد اقتصاد الدولة الى صراع بين العمال والدولة ومن ثم يدخل في طوره الاخير . والواقع انه لم يعد ليقابل بين طبقتين ، واضعاً احدهما ازاء الاخرى ، بل هناك طبقة واحدة هي طبقة العمال الاجراء الذين يصارعون مؤسسة سياسية هي الدولة . وبما ان صراع الطبقة العاملة بغية تحسين شؤون حياتها لا يمكن ان يؤدي الى نتائج ايجابية الا بتفجير الاطار القومي وتحويل الدولة الى مجلس لادارة المجتمع ، فان معركة العمال ضد الدولة تنهد الى زوال الطبقات زوالاً نهائياً .

الحركة العمالية واقتصاد الدولة :

ان الصراع الطبقي الذي يضع العمال والرأسماليين وجهاً لوجه في ساحة النضال هو محرك التطور السائر بالرأسمالية نحو اقتصاد الدولة . والواقع ان الحركة العمالية وجهاد العمال في سبيل رفع مستوى الاجور وتحسين شروط العمل الاخرى تميل كلها الى استبدال العقد الفردي للعمل بعقد جماعي . وعندئذ يبدأ العمال

ضغطهم على الدولة ، للحصول على هذا العقد الجماعي وجعله مشاعاً للجميع ، ولتعترف الدولة به شريعة وقانوناً ؛ وهكذا ينشأ تشريع خاص بالعمل ينظم العلاقات بين العمال والرأسماليين وتطالب الطبقة العاملة بتدخل الدولة لتكريس انتصاراتها العمالية الجديدة واعتبارها قانوناً أساسياً . وقد بدأ العمال مراحل جهادهم بالضغط على الدولة لتحديد مدة العمل القانونية الاجبارية (١) .

كانت الحركة العمالية ، في اول عهدها بالنضال ، منوثة للدولة ولكن القائمين عليها ادركوا في النهاية ، ان ما يحصلون عليه من غنائم يظلّ عديم القيمة ، اذا لم يكرسه كيان قانوني . ولهذا رأينا النقابات تمثّل موقفها من الدولة فلا نجد - اليوم - نقابة الا وترى من الضروري ومن النافع التعاون مع الدولة او التأثير فيها او امتلاك زمامها اذا امكن (٢) .

وقد كتب غوتز جيراى يقول : « ان الحركة النقابية الثورية ،

(١) لعل اول عمليات التدخل هي تلك التي قامت بها الدولة لتنظيم العمل ، واهمها القانون الانجليزي الصادر سنة ١٨٠٢ والمعروف باسم قانون « الصحة والاخلاق »... والمختص بقضية تشغيل الاحداث في مصانع القطن والصوف . وقد كتب هوير بورجان ، في صدد التدابير التي اتخذها واضعو هذا القانون : « ان هذه التدابير ، بممارستها صلاحيات الدولة ، وبفرض بعض القوانين على المنتجين من اصحاب عمل ومن عمال ، القوانين التي تنصف بانها تنعدي ارادتهم كموقعين على المشاريع ، ومقررين لها ، او تنعدي طبيعة علاقاتهم العرفية ، اقول هذه التدابير تمعد الى تطبيق مباديء نظرية التدخل المطلق الذي لا يحده اعتبار تشريعي او سياسي . » هوير بورجان في كتابه « تاريخ النظم الاشتراكية »

(٢) هذه خطة النقابات الاميركية خاصة .

في فرنسا ، قد اعلنت رغبتها بالانفصال عن الدولة ، ولو كانت هذه الدولة ، ديموقراطية حقة . والواقع ان احد الاتجاهات الاساسية في الفكرة النقابية يميل الى بيان الكيفية التي يمكن بواسطتها ان تتحدد العلاقات الدائمة بين الدولة والنقابات ، .

(جيراي - في كتابه التفكير النقابي في فرنسا - ص ١٥٩)

وكذلك فنحن نلاحظ مظاهر هذا التطور نفسه في سائر البلدان ؛ ففي اسبانيا ، نجد النقابية الفوضوية ، وهي آخر القلاع الباكونية (١) ، قد انقسمت الى تيارين : اولهما يصر على التمسك بالمبادئ القديمة المعادية للدولة ، والثاني يعترف بضرورة التغلغل في الدولة والنفوذ فيها للاستيلاء عليها (٢) .

حركات التأميم :

اما في ما يخص وسائل الانتاج فنرى مظاهر مماثلة لهذا التطور . فاذا قارنا الحركة العمالية سنة ١٧٤٨ بالحركة العمالية سنة ١٩٤٩ لاحظنا الفرق التالي : كان شعار الحركة العمالية منذ مائة عام ، المشاركة ، اما اليوم فشعارها التأميم . وفي ايامنا هذه يكاد اجماع النقابات يتعقد على ان تأميم وسائل الانتاج اي جعلها ملك

(١) نسبة الى باكونين وهو اشتراكي ثوري فوضوي .

(٢) تم هذا الانشقاق في الحركة الفوضوية الاسبانية بسبب الاشتراك بتأليف الحكومة الجمهورية في المنفى (١٩٤٥) ومن المفيد ان نلاحظ بان الهيئات الفوضوية الاسبانية السرية المعروفة باسم (بي . ان . تي) قالت بالتعاون في حين نرى ان فرع هذه الهيئات التي فرت الى المهجر قد اصررت على التمسك بمبادئها الفوضوية القديمة .

الدولة هو الطريقة الوحيدة لتحرير العمال .

وقد درس « جوتز جراي » موقف الحركة النقابية الفرنسية في هذه القضية فلاحظ ان هيئة الـ « سي جي تي » او « الاتحاد نقابات العمال الفرنسية » لا تنفرد وحدها برأيها في تأميم جميع مشاريع الانتاج تدريجياً ، بل ان النقابات المسيحية تشارك هيئة « القوة العاملة » في رأيها . والنقابات المسيحية تفصل الحديث في الموضوع فتقول ان التأميم يهدف الى تحويل الاقتصاد المعروف باسم الاقتصاد الحر الى اقتصاد جديد تقدم فيه قضايا الخدمة العامة والمنفعة العامة على سواها .

وحركات التأميم ايضاً ، في بلدان اوربا الشرقية ، انما تحمقت بفضل الحركة العالمية . فالظاهرة هي - اذن - كونية شاملة : وفي جميع البلدان رفعت النقابات راياتها للمطالبة بالتأميم وفي جميع البلدان توازر النقابات « اقتصاد الدولة » في صراعه ضد الرأسمالية .

والحركة العالمية ، في الولايات المتحدة ، تمر بالمرحلة التطورية عنها . ومنذ عام ١٩٣٢ حصل روزفلت على مؤازرة النقابات بمشروعه المعروف بـ « النيوديل » او « العمل الجديد » . وقد اخذت النقابات ، بعد الحرب العالمية الثانية ، تتجه اكثر فاكتر ، شطر سياسة انتاجية تشرف عليها النقابات . فاذا لم تتخذ النقابات ، كلمة التأميم شعاراً ، فهذا لا يمنع ان تكون الدعامة الاولى التي تركز عليها الدولة في سياستها الرامية الى « التدخل » و « التسوية » .

ومن ابرز خصائص هذا التطور صراع النقابات الاميركية بغية تأسيس نظام للضمان الاجتماعي الاجباري مثل النظام المتبع في انكلترة وفرنسا .

اذن فالطبقة العاملة ، تؤازر الدولة في صراعها الذي ترمي به الى الحلول محل الرأسمالية . ولا شك ان العمال لا يندفعون في مؤازرة الدولة دون تردد ، بل قد يظهرون لها العداء ويقاومونها في مناسبات شتى ، ولكنهم من ناحية عامة ، يؤازرون اقتصاد الدولة ضد الرأسمالية .

اما دفاع النقابات عن ملكية الدولة ضد الملكية الخاصة فيتبطن بحركة نضالية اخرى تجهد لجعل ادارة الملكية العامة ادارة ديموقراطية . فتمثيل العمال في المنظمات الاقتصادية ، واختيار مندوبين عن عمال المصانع واللجان المشرفة على المشاريع ، هذه كلها اصلاحات تمهد لادارة انتاجية اكثر تمثيلاً مع المبادئ الديموقراطية .

الحركة الاشتراكية واقتصاد الدولة :

علمنا ان الحركة الاشتراكية انطلقت في سبيلها القويم على اثر صدور البيان الشيوعي . وقد راحت الحركة تتخلى شيئاً فشيئاً عن النظم الخيالية المصنوعة سبقاً للتجربة (المشاركة ، التعاونية ، المهنية المنظمة ... الخ) هذه النظم التي يعتبرها الاشتراكيون الوهميون الطريقة الوحيدة لتحرير الطبقة العاملة . وقد بدأت الحركة الاشتراكية ، بعد ذلك ، تهدف الى الاستيلاء على الدولة وتحويل الملكية الخاصة الى ملكية عامة . وهذا الهدف هو اليوم

هدف الحركة الاشتراكية في جميع بلدان العالم . ولا شك في اننا نجد اختلافاً حول طريقة الاستيلاء على الدولة فبعض الاشتراكيين لا يرضون الا بالوسائل السلمية القانونية وبعضهم الآخر لا ينكر اهمية الوسائل القانونية ولكنه يدعو خاصة الى الحركات الثورية العنيفة (١)

ولكن هذه الاختلافات حول الوسائل تزول شيئاً فشيئاً بتنظيم الحركة العمالية وتزايد قوتها . وان الحدث الاساسي الذي يهمنا هو ان الاستيلاء على الدولة اصبح الهدف الرئيسي للحركة الاشتراكية . وان تطور صراع الطبقات بين العمال والدولة ليس من شأنه الا الاسراع بالاتجاه شطر الهدف المذكور .

والسبب في سير الامور على هذه السنته هو ان الحركة الاشتراكية ترى في الدولة وسيلة ضرورية لتحويل الملكية ونحن نلاحظ ان الحركة الاشتراكية قد سعت في كل بلد استولت فيه على الحكم ، لاستخدام الدولة في احلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة وتنظيم الاقتصاد . ففي انكلترة طرح حزب العمال قضية التأمين على الرأي العام ، وخاض الانتخابات على اساس مناهج تركز على مبدئين التأمين الشامل ، وتنظيم الاقتصاد . وما ان تسلم هذا الحزب الحكم حتى راح يناضل

(١) لا يهدف هذا الكتاب الى دراسة التطور الجزئي في الفكرة الاشتراكية . ولهذا فلن نتحدث عن انشغاق الحركة الاشتراكية الى معسكرين اشتراكي وشيوعي ونكتفي بالملاحظة بأن الحركة الاشتراكية تؤيد بطرقها المختلفة ، ووسائلها المتباينة ، ملكية الدولة .

لتحقيق مناهجه كاملة . وفي بضع سنوات اصبحت انكلترة (المعروفة بانها مهد حرية العمل التجاري الاقتصادي) البلد الوحيد بين بلدان اوروبا الغربية الذي بلغ فيه اقتصاد الدولة ارقى طور من اطواره على الاطلاق . اما في اوروبا الشرقية فقد ساعد وصول الشيوعيين الى الحكم على استعجال حركات التأميم . وفي المانيا ، حيث تطرح مسألة ملكية وسائل الانتاج بعنف لا تبلغه في اي مكان آخر ، نرى الحركة الاشتراكية تؤيد الملكية العامة تأييداً مطلقاً .

تحويل اقتصاد الدولة الى اشتراكية :

اذن ففي هذه المرحلة الانتقالية التحولية من الرأسمالية الى اقتصاد الدولة نجد الحركة العمالية الاشتراكية تناصر اقتصاد الدولة ضد الرأسمالية . والحركة العمالية الاشتراكية هي — كما علمنا — العامل الارادي الضروري لتعطيم الحواجز الحقوقية التي تحول دون تطوّر وسائل الانتاج تطوراً حراً .

على هذا العامل فحسب تقع التبعة في تفجير أطر السيادة القومية وتحويل اقتصاد الدولة الى اشتراكية ظافرة عتيده .

الفصل الخامس

الاشتراكية ضرورة تاريخية

شروط الاشتراكية :

ذكرنا في فصل سابق ان اهم خصائص اقتصاد الدولة انه مرحلة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وقلنا ايضاً ان لهذه المرحلة الانتقالية حدوداً - تاريخية - اذا تعدتها تضحى رجعية ، وتجر على المجتمع العواقب التالية : التدني في مستوى المعيشة ، الديكتاتورية المستبدة والحرب التي لا تبقي ولا تذر . ولا يمكن ان يتجنب المجتمع هذه العواقب او يخفف من حدتها الا اذا حلت الاشتراكية محل اقتصاد الدولة . فهل يمكن ان يحدث هذا التحول منذ اليوم ؟ وبتعبير آخر نتساءل هل توفرت اليوم شروط الاشتراكية وتحققت الظروف الملائمة لها ؟ هذا ما سنراه في تمة البحث .

ولكن علينا قبل ذلك ان نؤكد ونصر على التوكيد بان الحديث لا يدور حول مجتمع اشتراكي مطلق كامل ، في ظروفه وخصائصه ، بل نتحدث - ولا يمكن ان نتحدث الا - عن مجتمع اشتراكي في بده تكوينه . وعلينا ألا ننسى ان سقوط الملكية المطلقة لم يكن من نتائجه نشوء مجتمع رأسمالي مكتمل ،

بل انه فتح الباب على مصراعيه لتطور الرأسمالية . وهكذا فلا
يسعنا ان ننتظر امراً يختلف عن هذا بعد زوال اقتصاد الدولة .
وبديهي انه لا يمكن بناء المجتمع الاشتراكي بين ليلة وضحاها
بل المهم ان نحرر طريق المجتمع من العقبات الحقوقية التي تمنعه
من الانطلاق .

قواعد جديدة للمجتمع :

ان بحثنا السابق يفضي بنا الى الحديث عن الاشتراكية اي
الحديث عن اعادة تنظيم المجتمع على قواعد جديدة . ويجب ان
نفهم من هذا ان التنظيم هنا يعني البدء في بناء المجتمع لا النهاية
منه . ومن البديهي ان يكون التنظيم - والحالة هذه - عرضة
لكثير من عمليات التعثر والتقدم والتراجع : ولهذا لا نهتم
لنعرف - منذ الآن - كيف نفعل الصالحون في المستقبل، ولا
على اية طريقة يكون النصريح بالحلب بين عاشقين ، بل يهمنا ان
ندرس امكانية تحقيق المجتمع الاشتراكي منذ الآن ، هذا المجتمع
الذي يتصف بالخصائص التالية :

اولاً - تكون الملكية اجتماعية اي انها ليست ملكاً لاي
كان ، افراداً كان ام جماعة من الافراد ، بل تكون ملكاً
للمجتمع بأسره .

ثانياً - تكون ادارة الانتاج وتوجيهه في يد المجتمع .
ثالثاً - هدف الانتاج - في المجتمع الاشتراكي - هو تحسين
مستوى حياة البشر تحسباً مطرداً .

ان الظروف الاقتصادية اصبحت مؤاتية لتحقيق مجتمع تتوفر فيه هذه الخصائص. والواقع انه لكي تصبح الملكية اجتماعية، عليها ان تفقد صفاتها الفردية والخاصة. وقد رأينا انها فقدت هاتين الصفتين وخاصة في مرافق الحياة الاقتصادية الاساسية. وفي البلدان التي لا تزال الملكية فيها محتفظة بصفاتها الشخصية الفردية نجدها خاضعة لانظمة عامة بحيث لا تعود هذه الصفة الالفة قانونية فارغة. اما في ما يخص ادارة الانتاج وتوجيهه، لكي يشرف المجتمع عليه اشرافاً نهائياً مطلقاً، فيجب ان لا تنتقل المراكز الادارية بالورثة بل بالانتخاب. وقد سبق ان رأينا ان هذه المراكز تصبح انتخابية منذ اللحظة التي تصبح فيها ملكية وسائل الانتاج جماعية. ولا شك في ان الانتخاب الذي يكون عاملاً مساعداً على تعيين اصحاب المراكز الادارية لا يزال محدوداً جداً ويجري - في اكثر الاحيان - على درجتين. وهذا لا ينفي حقيقة واقعة وهي ان تعيين اصحاب المراكز الادارية هو تعيين انتخابي وكفي التوسع في الانتخاب وجعله يشمل جميع اصحاب العلاقة لتحقيق ادارة المجتمع للانتاج. اما الخاصة الثالثة للمجتمع الاشتراكي، وهي تحسين شؤون البشر تحسناً دائماً مطرداً، فتصبح ممكنة منذ اللحظة التي لا يعود فيها الربح دافعاً الى الانتاج.

ازالة العقبات :

قد وجدت القواعد المادية للمجتمع الاشتراكي. والمهم الآن

تسهيل تطورها وذلك بتحطيم العقبات الحقوقية التي تمنع المجتمع الاشتراكي من التكامل والانتصار على سواه من نظم الحياة الاقتصادية .

ولكن ما هي هذه العقبات ؟

اولى هذه العقبات ، واعظمها اهمية وتأثيراً ، واشدها تأخيراً لتطور المجتمع الاشتراكي ، هو تقسيم العالم الى امم تتمتع كل منها بالسيادة والاستقلال . وبتعبير آخر وجود حدود بين الاوطان تعرقل التقسيم العالمي للعمل وتشلّ تطور القوى المنتجة .

« ففكرة الدولة » وهي النتيجة المحتومة لتقسيم العالم الى اوطان مستقلة بعضها عن بعض ، تضع القوى المنتجة في خدمة سياسة القوة ، محطمة كل مظهر من مظاهر الديمقراطية .

وهناك خصائص الاقتصاد الرأسمالي التي تشل ، بنجاحها في المحافظة على وجودها ، تطور الانتاج وتخلق اضطراباً اجتماعياً يدعم فكرة الدولة ويضمن لها البقاء ، واذا لم تزل هذه العقبات ، ظلّ العالم غارقاً في ازمة اجتماعية سياسية تزداد خطورة تفضي حتماً الى الحرب . فالاشتراكية هي اذن حاجة ضرورية للمجتمع كما كانت الرأسمالية ضرورة من ضروراته في عهد معين .

ارادة البشر :

ولكن العقبات الحقوقية (وهي من صنع البشر) لا يدمرها غير البشر . وان كانت الاشتراكية ضرورة تاريخية فهذا لا يعني انها شيء محتوم . ولكي تصبح الاشتراكية وهي المظهر

التاريخي الضروري للمجتمع، حقيقة واقعة، وجب تدخل البشر .

فهل يتدخل البشر ؟ وعلى الاخص هل يتدخلون في الوقت المناسب اي قبل ان تجرّ الدول التي تمثل الانسانية وحضارتها، الى حروب طاحنة لا نهاية لها ؟ للتاريخ وحده ان يجيب على هذا السؤال ونكتفي بالملاحظة بأن دور الطبقة العاملة يميل الى تحطيم العقوبات الحقوقية التي تمنع الاشتراكية من الانطلاق . وقد رأينا ان صراع العمال ضد الدولة انما يهدف الى زيادة المقدرة الشرائية عند العمال ، اي زيادة النصيب من الدخل القومي المخصص لسدّ حاجات الانسان . وبما انه لا يمكن الحصول على هذه الزيادة الا على حساب النصيب المخصص لضمان السيادة القومية ، فبدهي - والحالة هذه - ان تؤدي الزيادة في المقدرة الشرائية ، الى انقاص النصيب من الدخل القومي المخصص لسد حاجات السيادة القومية . ويترب على هذا ايقاف سياسة القوة والعنف والاكتفاء الانعزالي الاقتصادي عند حدها . ويترب عليه ايضاً انماء التبادل الاقتصادي بين الاوطان واعتباره ضرورة انسانية تساعد على تقسيم العمل العالمي وتسهم في تدمير الحدود ، وصهر الامن في بوتقة الاقتصاد العالمي، وهو الركيزة العظمى للجمهورية العالمية .

الديموقراطية (١) والطبقة العاملة :

ومن ناحية ثانية فصراع الطبقة العاملة لرفع مقدرتها على

(١) نقصد الديموقراطية الشعبية الجديدة فهي وحدها ذات معنى .

الشراء هو ايضاً صراع ضد خطر الديكتاتورية المستبدة .
والواقع ان الديمقراطية تابعة لمستوى المعيشة عند السواد
الاعظم والطبقات الكادحة . ومستوى المعيشة تابع بدوره الى
الانتاج المعد للاستهلاك . وهذا معلق بهدف الانتاج . فاذا
كانت الديمقراطية في ظل النظام الرأسمالي ، قد ظلت شكلية
اكثر منها حقيقية ، فذلك لان هدف الانتاج الرأسمالي لم يهدف
الى سد حاجات البشر ، بل الى الربح . ان مستوى المعيشة
وبالتالي ، ان الديمقراطية لم تبدأ نموها وتطورها ، في ظل
النظام الرأسمالي ، الا خلال القرن التاسع عشر .

ولا نرد ذلك الى قوانين الاقتصاد الرأسمالي (فليست لهذه
القوانين حسنة واحدة ، تذكر) بل الى حركة الطبقة العاملة
ودورها التاريخي العظيم . ان الديمقراطية ، في حالتها الراهنة ،
بالبلدان الغربية ، ليست هدية الطبقة البورجوازية الى العالم ، بل
هي فتح تم على ايدي العمال الكادحين . وهذه حقيقة يميل
الكثيرون الى نسيانها دائماً .

في عهد اقتصاد الدولة ، نجد ان الانتاج لم يعد يهدف الى
الربح بل الى كفاية الحاجات ، غير ان هذه الحاجات ليست
حاجات الانسان ، بل حاجات السلطة القومية . ولهذا السبب
نرى اقتصاد الدولة يميل الى الديكتاتورية المستبدة . والطبقة
العاملة ، في صراعها لتحسين قوتها الشرائية ، تحطم هذا الميل
- اذا صح التعبير - . وهي بتغييرها هدف الانتاج تبعد خطر

الديكتاتورية الاستبدادية .

تدمير فكرة الدولة :

واخيراً فان لصراع العمال ضد الدولة معنى آخر: وهو تدمير فكرة الدولة وتحويل الدولة نفسها الى مجلس اداري للمجتمع . والواقع ان الطبقة العاملة لا يمكن ان تضمن تحسين شؤون معيشتها والمحافظة على المكاسب التي ربحتها الا اذا راقبت الانتاج . وهذه المراقبة تستحيل الا بواسطة ديموقراطية الاقتصاد اي بمساهمة العمال في ادارة الحياة الاقتصادية وتوجيهها . وهذا من اهم بل اهم مطالب الحركة العمالية الاشتراكية في ايامنا . ويوسعنا القول ان هذا الطلب قد تحقق بنسبة ضئيلة وبصورة بدائية ولا شك؛ ولكنه آخذ في التحقق . ونحن نعلم ان الادارة الديموقراطية للاقتصاد هي نهاية فكرة الدولة لان فكرة الدولة تتلخص في ان تعتمد الدولة - اي الحكومة - الى تنظيم العمل الاجتماعي اما الاشتراكية فتعني ان العمال هم الذين ينظمون العمل الاجتماعي، ثم ينتظم هؤلاء العمال في نقابات واتحادات تضمن حقوقهم العامة .

ان صراع الطبقة العاملة ضد الدولة لتحسين المقدرة الشرائية اي زيادة النصيب من الدخل القومي المخصص لسد حاجات الانسان ، هذا الصراع هو العامل الارادي والمهمة التي تقع على عاتق الرجال الطامحين الى تحطيم الحواجز الحقوقية المانعة من انطلاق الاشتراكية .

ولا شك في ان الطبقة العاملة لا تعي تمام الوعي المعنى التاريخي لصراعها . وانه لمعنى عظيم خطير . والواقع انها لا تستطيع تحسين ظروف معيشتها دون تخطيم العقبات الحقوقية التي تمنع من ازدهار المجتمع الاشتراكي .

ولبناء المجتمع الاشتراكي يجب تحرير القوى المنتجة من العقبات الحقوقية التي تعوق تطورها ونموها :

وقد قال فريدريك انجاز في هذا الصدد : « إن انجاز هذا العمل الذي يخلص العالم ، هو الدور التاريخي للطبقة البروليتارية العاملة المعاصرة . وان دراسة الظروف التاريخية التي تكتنف هذا الدور ، والتعمق في طبيعته ، والارتكاز على ذلك لاعطاء الطبقة الكادحة المعاصرة المضطهدة ، المدعوة اليوم الى العمل ، وعياً كاملاً عميقاً لظروف دورها وطبيعته الخاصة . هذه هي مهمة الاشتراكية العلمية . وهي التعبير النظري عن الحركة البروليتارية » .

خاتمة

رأينا كيف تحول النظام الرأسمالي الى اقتصاد دولة . ولا شك في ان هذا التحول لمّا يتم . وفي الساعة التي نكتب فيها هذه السطور نشهد تقهقراً لاقتصاد الدولة . ويحتمل الى من يراقب الاحداث الاقتصادية ان الرأسمالية عادت الى الانتعاش . ونحوض اليوم رجال الفكر المدافعون عنها ، وصحافتها ، معركة عنيفة ضد نظرية ادارة الانتاج ويجارون صارخين مطالبين بعودة الحرية الاقتصادية . ولكن هذا ليس الا حدثاً عابراً شهدنا مثله عقيب الحرب العالمية الاولى . والثابت من الواقع يدلنا على ان الحركة ، في سيرها العام ، رغم تراجعها وترددها في بعض الاحيان ، تنزع الى تحويل الرأسمالية الى اقتصاد دولة . كما ان الرأسمالية بنجاحها في فرض قوانينها الاقتصادية ، من جديد ، ستؤدي الى دفع العالم الى احضان ازمة جديدة ، وهذا يؤدي بدوره الى سرعة تحولها الى اقتصاد دولة . ونستطيع ملاحظة هذا الحدث في الولايات المتحدة الاميركية . فقد كانت انتخابات ١٩٤٦ نصراً للديمقراطيين الذين نصبوا من انفسهم ابواقاً تدعو الى الحرية الاقتصادية . اما في انتخابات

١٩٢٨ فقد شهدنا هزيمة الجمهوريين انفسهم ، وان الانقلاب الذي طرأ على الاقتصاد الاميركي قد تحدد بتجميد الاعمال التي كانت تنذر بالازمة . وقد اعيد انتخاب الرئيس ترومن خلافاً لجميع التنبؤات والتقديرات ، على اساس برامج تركز قبل كل شيء ، على فكرة ادارة الدولة للمشاريع الاقتصادية متممة بذلك مشاريع روزفلت . وان شبح الازمة الذي يخلق في اجواء الولايات المتحدة والعالم ، وضرورات الحرب الممكنة الوقوع دائماً ، كل هذا يساعد على زيادة السرعة في الاتجاه نحو اقتصاد الدولة .

ان اقتصاد الدولة هو مرحلة في الطريق نحو الاشتراكية بمعنى ان اقتصاد الدولة يحقق الظروف التقنية الضرورية للاشتراكية . والواقع انه يحول الملكية الخاصة الى ملكية عامة وينجز برامج التمرکز الاقتصادي : وهو يلغي الحاجة الى الملتزم الرأسمالي - بصورة نهائية - ويجعل الرأسماليين طفيلين يفرضون ضريبة جائرة على المجتمع تمثل بالفائدة التي يتقاضونها ؛ وهو يجعل الاجور تبدو شيئاً فشيئاً المظهر العام الوحيد للدخل . وهو يصهر سائر الطبقات في بوتقة الطبقة العاملة ، واخيراً فانه يلغي قانون الربح ويخلق اقتصاداً يركز على الحاجات . واذا كان اقتصاد الدولة يوجد الظروف التقنية للاشتراكية ، فهو لا يخلق الالهذه الظروف . ولكي تصبح الاشتراكية حقيقة واقعة يتعم تفجير اقتصاد الدولة وتدميره : والواقع ان الاشتراكية هي اقتصاد اجتماعي شامل عام ، اما اقتصاد الدولة فوطني قومي ، خاص .

والاشتراكية بصفتها اقتصاداً عاماً شاملاً، تنزع الى المساواة وتعمل جاهدة لخير الشعوب . وبالعكس فاقتصاد الدولة بصفته الوطنية القومية المحدودة يميل الى نصر شعب على شعب . ومن هنا ينشأ الصراع بين الامم وهو صراع يذكرنا بالرأسماليين وتنازعهم على احتكار الانتاج وحصره . ويحيل الى من يتعمق في درس الاحداث الاقتصادية ان عهد التمرکز الاقتصادي يخلفه تمرکز جغرافي . وبعد حلول المشاريع الكبرى محل المشاريع الصغرى ، نشهد اليوم دولاً كبرى تحل محل الدول الصغرى ، بعد القضاء على نفوذها . وان هذا لفي منطق الاشياء ، وانه لطبيعة من طبائعها ، ولاسيما وقد اصبحت الامم في عهد اقتصاد الدولة ، اشبه بمشاريع اقتصادية هائلة في ضخامتها وعظمتها . ولكن الصراع بين الرأسماليين لا يؤدي الى الحرب الان نادراً . وتكون الحرب عندئذ قصيرة الامد محدودة الأوار . اما الصراع بين الامم فيقود الى الحرب الائمة الشاملة الطويلة الامد . ونرى الامم الصغيرة تتكثل شيئاً فشيئاً حول الامم الكبرى ، فيقسم العالم الى كتلتين عظيمتين تتنازعان السيادة على العالم ، ثم تقع الواقعة بعد ان يضحى الاصطدام محتوماً .

وليس الحرب العالمية الثانية ، والحرب المقبلة التي يتوقها العالم في هلع ، الا تعبيراً عن الازمة الاجتماعية التي تنزل بحضارة الانسان . وترتكز هذه الازمة على قاعدة اساسية هي التناقض بين الصفة العالمية للانتاج والصفة القومية للملكية ووسائله ، وبتعبير

آخر التناقض بين الصفة الاجتماعية للانتاج والصفة الوطنية للملكية وسائله .

وستبقى الحرب ممكنة الوقوع بل ضرورية ، ما بقي هذا التناقض (١) . وسوف تكون ضرورية كضرورة الازمات في الاقتصاد الرأسمالي . وخلق بنا ان لا نزج العاطفة في شؤون العلم : فالعاصفة ، في نظر البدو الرحل ، هي مأساة رهيبة تنزل بهم ، اما في نظر الطبيعة فهي تسوية لتوازن فقد ، ويرى البشر في الحرب اعظم المآسي وافدح المصائب ، اما التاريخ فيرى فيها تسوية لتوازن مفقود (وقد تكون تسوية موقفة ولا شك ، لكنها ضرورية) وكما ان الثورة على العاصفة والصراخ في وجهها لا يجديان شيئاً فان البكاء على اطلال الحرب او ضد اخطارها لن يجدي نفعاً . ولا يستطيع الانسان ان يروض الطبيعة الا اذا عرف القوانين الخفية التي تتحكم بها ، واستخدمها . ويتحتم على الانسان ان يقف مثل هذا الموقف من الظواهر الاجتماعية : فالحرب هي نتيجة لفقدان التوازن العام المتمثل بالتناقض بين الصفة الاجتماعية للانتاج والصفة الخاصة للملكية وسائله ، وان الغاء هذا التناقض هو الشرط الضروري

(١) يريد الشيوعيون ان يفتعوا العالم بأن الحرب المقبلة هي نتيجة للنزاع بين النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي والنظام الرأسمالي في الولايات المتحدة الاميركية. ولكن هذه المزاعم لا تثبت عند التحليل وقد كذبتها احداث الحرب العالمية الاخيرة فقد حالفت الولايات المتحدة روسيا ضد المانيا وهاجت اليابان الولايات المتحدة لا روسيا .

للسلام وهو ايضا الشرط الضروري للاشتراكية . وبتعبير آخر
فالسلام امر يستحيل وجوده خارج الاشتراكية ولهذا ستكون
كلمتنا الحتامية : « اما الاشتراكية ، واما تدمير الانسانية في
حروب لن تنتهي » .

والتاريخ يهدي الانسان الى هذين النجدين . ولكنه يهديه
اليهما فقط . وللانسان ان يعمل فيختار . ولذلك نستطيع ان
نخلص الى النتيجة التالية فنقول : ان الامر كله للطبقة العاملة ،
فاما ان تكون في مستوى مهمتها التاريخية ، فتتسامى فاهضة ، في
سلم التصاعد البشري ، الى حقيقتها ، لبناء الاشتراكية الظافرة ،
واما ان تظل سجيننة الانانية القومية ، وعندئذ يكون لازماً عليها
ان تتحمل ، صاعرة ، ويلات الفقر ، والجهل ، والمرض ،
والحروب .

فهرست

صفحة	صفحة
الفصل الثاني	مدخل ٣
المزاحمة بين الدول ٧١	
الفصل الثالث	القسم الاول
طبيعة اقتصاد الدولة	الرأسمالية من «البيان الشيوعي»
وخصائصه ٧٦	الى « الحرب العالمية الاولى »
الفصل الرابع	الفصل الاول ١٥
تطور اقتصاد الدولة	الفصل الثاني
الفصل الخامس	الرأسمالية : مرحلة تاريخية ٢١
نتائج اقتصاد الدولة ٩٥	القسم الثاني
القسم الرابع	عامل الارادة — تدخل البشر ٤٦
من « عهد اقتصاد الدولة »	القسم الثالث
الى الاشتراكية	مرحلة الانتقال
الفصل الاول	الفصل الاول
نحو الاشتراكية — مرحلة	الاطار الجغرافي والحقوقي ٦١
ضرورية ١٠٣	

صفحة	الفصل الرابع	صفحة	الفصل الثاني
	التطور والانقلاب في صراع		زوال الدولة
١٢٣	الطبقات	١١٥	
	الفصل الخامس		الفصل الثالث
	الاستراكية ضرورة تاريخية		اقتصاد الدولة = وحدوده
١٣٦			التاريخية
١٤٤	خاتمة	١١٩	



« مطبعة قضاة » شارع بشار الموري عمون ٣٩٩ بيروت



المجموعة العنصرية

ظهر منها

- ١ - الاخوان المسلمون تأليف الدكتور اسحاق موسى الحسيني
- ٢ - هذه هي الاشتراكية تأليف جورج بوجان وبيار رامبيرو
- ٣ - كفاحي (١) هتار واليهود بقلم ادولف هتلر
- ٤ - » (٢) هتار والشيوعية » » »
- ٥ - » (٣) هتار والاجناس » » »
- ٦ - هذه هي الماركسية تأليف هنري لوفابو

تطلب هذه الكتب من

العراق : المكتبة العصرية لصاحبها السيد محمود حلمي - بغداد
افريقيا : دار الكتب العربية الشرقية لصاحبها السيد محمد خوجه - تونس
سوريا ولبنان : شركة فرج الله للطبعات - بيروت

الثنى ١٥٠ قرشاً لبنانياً او ما يعادلها